جامعة حلـب
كليـة الاقتصـاد
قسم العلوم المـاليـة والمصرفيـة

أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة

(دراسة تطبيقية)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة:

آفين فائق

1436هـ- 2015 م

University Of Aleppo.

Faculty of Economic.

Financial and Banking Sciences Department.

The Effect of Loan Portfolio Diversification on its Profits and Risks

(An Applied Study)

Prepared by

Aven Faik

1436 AH-2015 AD

جامعة حلـب

كليـة الاقتصـاد

قسم العلـوم المـاليـة والمـصرفية

أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة

(دراسة تطبيقية)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة:

آفين فائق

إشراف:

د. أحمد الحميدي

مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية

1436هـ- 2015 م

تصريح

أصرّح بأنّ هذا البحث بعنوان

أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة

(دراسة تطبيقية)

لم يسبق أن قُبل للحصول على أيّة شهادة، ولا هو مقدّم حالياً للحصول على شهادة أخرى

المرشّحة

آفين فائق

شهادة

نشهد بأنّ العمل المقدّم في هذه الرّسالة هو نتيجة بحث علميّ قامت به المرشّحة آفين فائق بإشراف الدكتور أحمد الحميدي المدرّس في قسم العلوم المالية والمصرفية–كلّيّة الاقتصاد–جامعة حلب

وإنّ أيّة مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثّقة في نصّ الرّسالة وحسب ورودها في النّص

المرشّحة
آفين فائق

المشرف
د. أحمد الحميدي
المدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية
كلّيّة الاقتصاد–جامعة حلب

لجنة المناقشة والحكم

الدكتور حسن كتلو...................................(رئيساً)

الأستاذ المساعد في قسم العلوم الماليّة والمصرفيّة– كليّة الاقتصاد– جامعة حلب

الدكتور عبد الحميد طالب...............................(عضواً)

المدرّس في قسم العلوم الماليّة والمصرفيّة– كليّة الاقتصاد– جامعة حلب

الدكتور أحمد الحميدي..................................(مشرفاً)

المدرّس في قسم العلوم الماليّة والمصرفيّة– كليّة الاقتصاد– جامعة حلب

تمت المناقشة في صباح يوم الأحد 2015/6/7 في كلية الاقتصاد – جامعة حلب

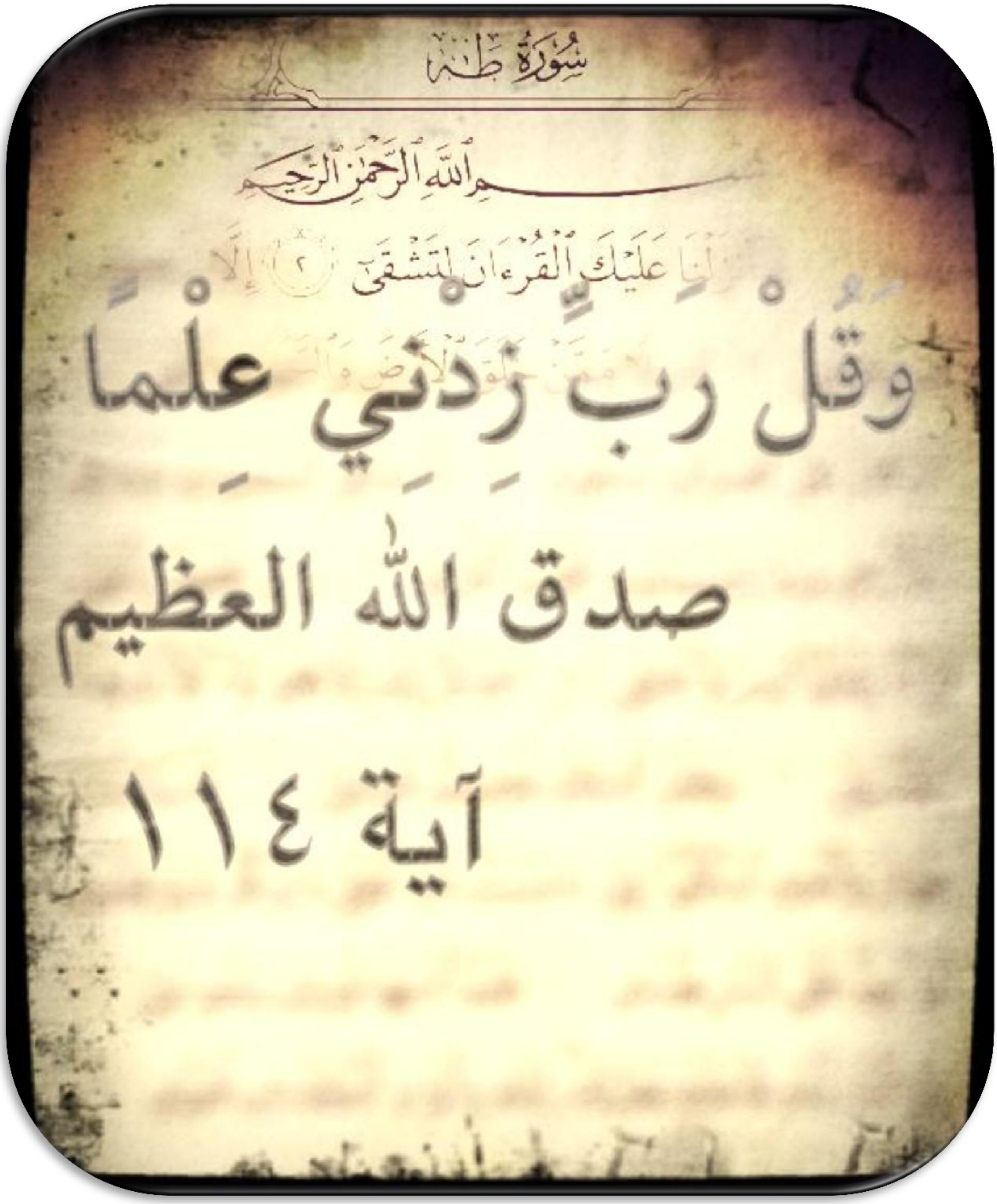

[1]

---

[1] **القرآن الكريم**, سورة طه, آية 114, ص320.

دُعـــــاء

"اللَّهُمّ إنّ في تدبيركَ ما يُغني عن الحِيَل, وإنَّ في كَرَمِكَ ما هو فوقَ الأمَل, وإنّ في حُلمِكَ ما يسدُّ الخَلَل, وأنّ في عَفوِكَ ما يمحو الزلَل, اللّهمّ فبقوّةِ تدبيرِك وفيضِ كرَمِكَ وسِعَة حُلمِكَ وعظيمِ عَفوُكَ, صلّي وسلّم وبارك على سيّدنا محمّد وعلى آلِهِ وصَحبِهِ صلاةً تُنجينا بها من كلّ شيءٍ يا مَن بيدهِ ملكوتُ كلِّ شيء, اللّهمّ لا نفتقر وأنتَ ربُّنا ولا نُضامُ وأنتَ حسبُنا وأنتَ على كلِّ شيءٍ قدير في كُلِّ لَمحةٍ ونَفَسٍ عدد ما وسعَهُ عِلمُ الله"

آمـيــن

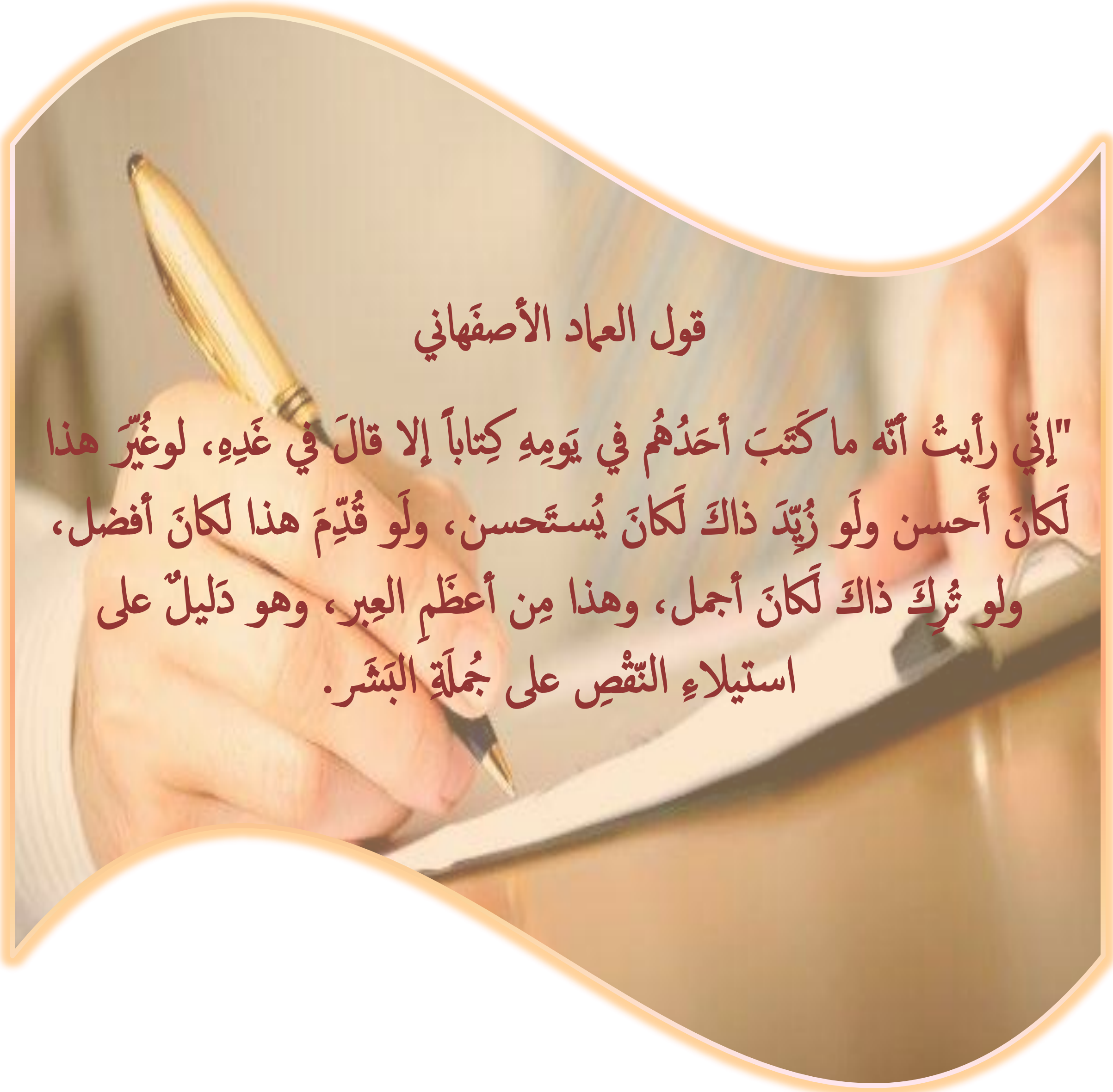

قول العماد الأصفهاني

"إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ، لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زُيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لَكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشَر.

الإهداء

إلى سلطانة قلبي والنجمة الّتي تبعث في روحي رحيق الأُنس . . . ملاكي الساهر . . .
من علّمتني فلسفة الدّنيا تُبنى على التضحيات والفداء . . . نبع الحنان والعطاء والصّبر . . .
أملي المتجدد في هذه الحياة . . . فبرضاها يوفقني الله . . . . الكلمة الأولى . . . . أمي الحنونة

إلى جبهتي الشامخة ونبراسي المضيء وسندي الحنون . . . الشمعة الّتي تحترق لتنير لنا
الطريق . . . مَثل الصبر والتأنّي . . . أبي الغالي

إلى سندي المكافح والمضحّي . . . الّذي واساني في السرّاء والضرّاء وعلّمني معنى
الشهامة والعطاء . . . مَثل الكرم والحَزم الحنون . . . أخي الصدوق . . . محمّد

إلى النور الّذي أنار دربي بضياء الدعم والمثابرة . . . قنديل الفكر والإصرار المفعم بالطموح . . . من
كان شريكي ومؤنسي في أصعب أيامي . . . أخي المعطاء . . . نوري

إلى عبق الطيبة والبهجة . . . زنبق الود . . . مَثل الشهم الفتيّ . . . أخي المثابر . . . عمّار

إلى إشراقة صباحي وياسمينة عمري . . . بسمة العائلة وروح المرح والطيبة . . . أختي الفريدة . شادو

إلى دُرّتيّ الرقيقتين . . . سنابل أُنسي . . . من هيّئوا لي الظروف والأحوال وانتظروا
معي لحظة الفرح والكمال . . . هبة الصداقة . . . صديقتيّ الغاليتين . . . أماني وريم

إلى كل من يسعهم القلب ولا تسعهم هذه الصفحة . . . من وقفوا بجانبي وكانوا لي سنداً داعماً
ومرشداً معيناً . . . قناديل الود . . . أصدقائي الزمرديّين

آفين أحمد فائق

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أشكر و أحمد الله سبحانه أن هداني ووفقني لهذا .

ووفاءً واعترافاً بالجميل أود أن أقدّم شكري وامتناني :

لمشرفي الدكتور **أحمد الحميدي** لجهده وصبره عليّ وتعاونه البنّاء في الإشراف على هذه الرسالة, وعلى ما قدّمه من نصح وتوجيهات وإرشاد ساهمت في نجاح هذه الدراسة .

لأستاذي الدكتور الفاضل **حسن كلو** الّذي كان لتوجيهاته الصّادقة وملاحظاته العطرة عميق الأثر لأن ترى هذه الرسالة النور .

إلى السّادة **رئيس وأعضاء لجنة الحكم الموقرة** على تفضّلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمّلهم عناء قراءتها .

لعمادة كلية الاقتصاد وكل العاملين فيها وأخص بالشكر الدكتور **حسن قلندر** النائب العلمي لكلية الاقتصاد الذي جاد في عونه لي ولطلاب الدراسات العليا في كلية الاقتصاد

وكذلك أتوجه **للعاملين في قطاع المصارف السورية** لما قدموه لي من دعم في إنجاز الدراسة التطبيقية

وأتقدّم بالشكر والعرفان **للعاملين بمكتبة العلاقات الدولية** في كلية الاقتصاد لما أمدوني به من أبحاث ودراسات .

أسمى آيات الشكر **لكل من كان عوناً وسنداً لي من أهلٍ كرام وأصدقاءٍ أوفياء .**

كما لا يفوتني أن أشكر السّادة الحضور كلٍّ باسمه ولقبه من زملاء الدراسة لتفضّلهم بحضور المناقشة .

وها هو البحث أضعه بين أيديكم متمنيّة أن ينفع الباحثين ويقدّم الفائدة المرجوة منه لكل من سيطّلع عليه مستقبلاً . . .

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة ومخاطرها في المصارف الخاصّة العاملة في القطاع المصرفي السوري, و التعرف على المصرف الأكثر مثالية في تنويع محفظة القروض ضمن المصارف عينة الدراسة. وقد قامت الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية في القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف عينة البحث والّتي شملت ستة مصارف تجاريّة خاصّة عاملة في القطاع المصرفي السّوري, لمدة أربع سنوات في الفترة الزمنية 2012-2009، وتم الاعتماد على البيانات الربعية للقوائم المالية، وقد تم تحليل واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية والبرنامج الإحصائي (PASW18) SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ تنويع محفظة القروض يؤثر معنوياً في عائد المحفظة في كلٍ من مصرفي بيبلوس وبيمو، في حين لا يؤثر تنويع محفظة القروض معنوياً في عائد محفظة القروض في كلٍ من المصارف عودة، سورية والخليج، العربي، والدولي. كذلك توصلت الدراسة إلى أنّ تنويع محفظة القروض يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة في كلٍ من مصرفي بيبلوس وسورية والخليج، في حين لا يؤثر تنويع محفظة القروض معنوياً في مخاطر محفظة القروض في كلٍ من المصارف بيمو، عودة، العربي، والدولي.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنّ تنويع محفظة القروض لا يؤثر معنوياً في عائد ومخاطر المحفظة في عينة المصارف مجتمعة، واختتمت الباحثة بمجموعة من المقترحات والتوصيات للمصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري للوصول إلى الشكل الأمثل لتنويع محفظة القروض بحيث يحقق أعلى عائد بأقل مخاطر ممكنة.

كلمات مفتاحيّة: محفظة القروض, تنويع محفظة القروض، عائد محفظة القروض، مخاطر محفظة القروض

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مصطلحات البحث(Research Terms)

محفظة القروض (Loan Portfolio):

تشير إلى المحفظة الاستثمارية المكوّنة من قروضٍ عدّة, يستثمر بها المصرف, وتعتبر من أهم استثماراته.

تنويع محفظة القروض (Loan Portfolio Diversification):

تكوين تشكيلة جديدة من القروض مختلفة النوع وتواريخ الاستحقاق تسهم في خفض درجة المخاطر التي يتعرّض لها عائد المحفظة دون أن يترتّب على ذلك تأثيرٌ عكسيٌّ على حجم العائد.

عائد المحفظة (Portfolio Return):

مقدار الزيادة في القيمة الرأسمالية للأصول المكوّنة لها, في صورة فوائد.

مخاطر المحفظة (Portfolio Risk):

الانحراف المعياري لعوائد الأصول المكوّنة للمحفظة عن العائد المتوقع, وليس بالضرورة أن تساوي مخاطر المحفظة مجموع مخاطر الأصول المكوّنة لها, وإنّما تكون مخاطر المحفظة ككل أقل من مخاطر كل أصل داخل المحفظة بشرط انخفاض درجة الارتباط بين تلك الأصول.[2]

[2] Eugene, F.,and Brigham, E.,(2007), **Fundamentals of Financial Management**, Thomson South– Western, Eleventh Edition, P259.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

General Framework of Research

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

تتناول الباحثة في هذا الفصل المواضيع التالية:

1- مقدمة البحث

2- مشكلة البحث

3- أهداف البحث

4- أهمية البحث

5- الدراسات السابقة

6- متغيرات البحث

7- فرضيات البحث

8- مجتمع وعينة البحث

9- منهجية البحث

10- حدود البحث

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

1-مقدمة البحث Research Introduction:

تعدّ المصارف وسيط حيوي هام لتنشيط الاقتصاد، حيث تلعب دوراً هاماً في تكوين الأموال عبر تلقيها الودائع وتوظيفها في شكل قروض، وبذلك يُعتبر الإقراض من أهم النشاطات المصرفية وأكثرها ربحية حيث تنعكس نتائج عملياتها على التنمية الاقتصادية ككل، ممّا يستدعي بالمصارف العمل على إدارة المخاطر بشكلٍ عام ووضع سياسات واستراتيجيّات عقلانية على كافة المستويات بما فيها الإقراض.

لذا تولي المصارف القروض أهمية بالغة وتعمل على اتباع كافة السبل الممكنة لتقليص المخاطر إلى أدنى حدّ ممكن خاصّةً تلك الناجمة عن منح القروض(لجهاتٍ قد تتعسر في الوفاء بالتزاماتها وفقاً للشروط والآجال المتفق عليها) ومنها تشكيل محفظة القروض القائمة على التنويع الجيد، وفقاً للآجال المتفاوتة والقطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة، تجنباً للمخاطر الائتمانية المحتملة وسعياً للحفاظ على مستوى معيّن من العوائد المتولدة عن الاستثمار في المحفظة.

وبذلك تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على مفهوم القروض المصرفية ومحفظة القروض كأصل من أصول المصرف البالغة الأهمية وسياسات التنويع المختلفة، والعوامل التي يتم بناءً عليها تشكيل التوليفة الأمثل لمحفظة القروض، بالإضافة إلى معرفة العوامل الأكثر أهمية والأقل أهمية التي تؤثر في اتخاذ قرارات بناء محفظة القروض، وأثر ذلك في عائد ومخاطر تلك المحفظة من خلال دراسة واقع تنويع محفظة القروض في بعض المصارف السورية وأثر ذلك في العائد المطلوب ومعرفة مصادر مخاطر المحفظة والسعي للخروج بنتائج وتوصيات قد تفيد المصارف وتساعد في اتخاذ القرار.

2-مشكلة البحث Research Problem:

يعتبر العائد الذي تحققه المصارف التجارية من القروض من أهم الإيرادات، ولكن تتوقف أهمية هذا العائد على حجم المخاطر المرتبطة به، فمن المهم لكل مصرف أن يحقق أعلى عائد من القروض بأدنى مستويات المخاطر، لذلك تسعى المصارف إلى اتّباع استراتيجيّات يمكن أن تخفّض من المخاطر ويأتي هذا البحث لاختبار أثر إحدى هذه الاستراتيجيّات وهي تنويع المحفظة في عائد المحفظة ومخاطرها، وبناءً على ذلك تتلخص مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو أثر تنويع محفظة القروض في عائد محفظة القروض للمصارف عينة الدراسة مجتمعة؟
- ما هو أثر تنويع محفظة القروض في عائد محفظة القروض لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة؟
- ما هو أثر تنويع محفظة القروض في مخاطر محفظة القروض للمصارف عينة الدراسة مجتمعة؟

- ما هو أثر تنويع محفظة القروض في مخاطر محفظة القروض لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة؟
- ما هو المصرف الأكثر مثالية في التنويع بين المصارف عينة الدراسة؟

3-أهمية البحث Research Importance:

تتجلى أهمية البحث في الاعتبارات التالية:

- تنبع أهمية البحث من خلال تناوله لقطاع مهم من مكونات الاقتصاد، وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل في الاقتصاد الوطني ويقوم بتمويل القطاعات الاقتصادية كافة، وبذلك يساهم بشكل فاعل في البناء الاقتصادي،

- هناك ندرة في دراسة تنويع محفظة القروض في الدراسات العربية ما يجعل هذا البحث مرشحاً ليشكل إضافة للمكتبة العربية.

- إبراز أهمية استراتيجية تنويع محفظة القروض وأثرها في عائد ومخاطر المحفظة، بالنسبة للمصارف التجارية الخاصّة العاملة في القطاع المصرفي السوري.

4-أهداف البحث Research Objectives:

تتلخص أهداف البحث بالآتي:

1. توضيح أهمية استراتيجية تنويع محفظة القروض كأحد أهم الاستراتيجيات التي تتبعها المصارف.
2. التعرف على أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة.
3. التعرف على أثر تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة.
4. التعرف على المصرف الأكثر مثالية في تنويع محفظة القروض ضمن المصارف عينة الدراسة.
5. تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات للمصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري للوصول إلى الشكل الأمثل لتنويع محفظة القروض بحيث يحقق أعلى عائد بأقل مخاطر ممكنة.

5-الدراسات السابقة Previous Studies:

1. دراسة (Chen,Y., and others.2013)[1] بعنوان:

"Sectoral Diversification and the banks`Return and Risk: Evidence from Chinese listed Commercial Banks".

"التنويع القطاعي وعائد ومخاطر المصرف: دراسة حالة قائمة من المصارف التجارية في الصين"

[1] Chen, Y., et al., (2013**), Sectoral Diversification and the banks` Return and Risk**: Evidence from Chinese listed Commercial Banks, Journal of Banking and Finance,.

تناولت هذه الدراسة آثار التنويع القطاعي في عائد ومخاطر المصارف في الصين، مع الأخذ بالاعتبار لمقاييس تنويع جديدة كالمخاطر المنتظمة لقطاعات مختلفة ومقارنتها بمقياس (HHI).

خلصت الدراسة إلى أنّ تنويع محفظة القروض لعدة قطاعات اقتصادية كان له دور في انخفاض عائد المصارف ومخاطرها في الوقت نفسه، بالإضافة إلى أنّ محفظة القروض في المصارف الصينية تعتبر أكثر تنويعاً مقارنةً بمصارف البلدان التي شملتها الدراسات السابقة وهذا قد يعود إلى التنظيم الشديد والرقابة الفعّالة على القطاع المصرفي الصيني.

2. دراسة (عثمان، محمد داود، 2008)[2] بعنوان " أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة المصارف"

تناولت الدراسة تحليل أثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان على قيمة المصارف وتشمل:

مبادئ الاقراض الجيد، تجزئة السوق، تنويع المحفظة الائتمانية، التأمين على الائتمان، الرقابة على الائتمان واستراتيجية المصرف، بالإضافة الى دراسة أهمية إدراك المصارف التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد أو التعثر الائتماني وأثر ذلك على قيمة المصارف من خلال العوائد المتحققة.

خلص الباحث إلى وجود أثر ايجابي بين قيمة المصرف ومخففات مخاطر الائتمان، كما أظهرت الدراسة أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة وذلك للمحافظة على قيمة المصارف.

وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال من الأساليب التقليدية في تخفيف مخاطر الائتمان إلى الأساليب الأكثر تقدماً التي من شأنها أن تحافظ على القيمة والأداء.

3. دراسة (Viral, V., Hasan, I.2008)[3] بعنوان:

"Should Bank Be Diversified: Evidence from Individual Bank Loan Portfolios".

" هل ينبغي أن تُنوَّع المصارف: حالة محافظ القروض في المصرف"

تناولت الدراسة أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المصارف الايطالية محل الدراسة وحاولت توضيح إمكانية اتجاه المصارف نحو تخصيص محفظة القروض أو تنويعها بإقراض قطاعات عديدة وصناعات مختلفة، وقد كان للتركيز أو للتنويع لمحفظة القروض أثر في أداء المصارف.

---

[2] عثمان، محمد (2008)، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة المصارف: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية الأردنية،** الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، أطروحة دكتورا مقدمة إلى قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية.

[3] Acharya, V., Hasan, I., Saunders, A.,(2008), **Should Banks Be Diversified? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios. Working** Paper, London Business School London, forthcoming in: Journal of Business.

حيث أشارت الدراسة إلى أن درجة تقبل المصرف للمخاطر قد يكون له دور في أثر تنويع محفظة القروض في العائد والمخاطر.

خلصت الدراسة إلى أن تنويع محفظة القروض بحسب قطاعات وصناعات متعددة كان له أثر طفيف في زيادة عائد المصرف وزيادة مخاطره وأثر غامض في أداء المصرف بالنسبة للمصرف المتحوط للمخاطر، بينما أثر سلبي جوهري في عائد المصرف مصحوباً بمستويات عالية من المخاطر وبالتالي أثر سلبي في الأداء بالنسبة للمصرف الذي يتمتع بدرجة تقبل مرتفعة للمخاطر. أوصت الدراسة بعدم الافراط في التنويع وتجنب التوسع في اقراض الصناعات أو القطاعات الجديدة والتي تواجه مستويات منافسة شديدة بالإضافة للصناعات التي تفتقر للخبرة لما لها من أثر سلبي في عائد المحفظة وأداء المصارف.

4. دراسة (Brian, L., Roach, K.2008)[4] بعنوان:

"Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual loan Portfolios in Jamaica".

تناولت هذه الدراسة آثار تركيز محفظة القروض في عوائد المصرف، حيث تمّت الدراسة بالاعتماد على مجموعة بيانات فريدة تسمح بتقدير أثر أداء تركيز محفظة القروض للقطاع المصرفي في جامايكا.

أشارت النتائج إلى أنّ القطاع المصرفي محلّ الدراسة كان أكثر ميولاً لإقراض القطاع الخاص في عام 2007 مقارنةً ب عام 2000، مع تزايد نسبة القروض الممنوحة للقطاع الفردي.

وخلصت الدراسة إلى أنّه خلافاً لنظرية المحفظة التقليدية فإنّ تركيز محفظة القروض عوضاً عن تنويعها قد يكون أكثر اتّساقاً مع تحقيق الحد الأدنى من المخاطر المنتظمة.

5. دراسة (Kamp,A.,Behr,A.,2007) [5] بعنوان:

"Diversification and the banks` risk – return characteristics: evidence from Loan portfolios of German banks".

"**التنويع وعائد ومخاطر المصرف: دراسة حالة محافظ القروض للمصارف الألمانية**".

تناولت هذه الدراسة الفرق بين اتباع بعض المصارف الألمانية لاستراتيجية تخصيص محفظة القروض وتلك التي تتبع استراتيجية تنويع محفظة القروض وتوضيح أثر كلٍّ منها في عائد ومخاطر المصارف محل الدراسة.

---

[4] Brian, L., Roach, K., (2008), **Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns**: Evidence from a Panel of Individual loan Portfolios in Jamaica, Journal of Business 15 September.

[5] Kamp, A., Behr, A., (2007), **Diversification and the banks` risk – return characteristics**: evidence from Loan portfolios of German banks, Journal of Banking and Finance.

خلصت الدراسة إلى أن المصارف المتخصصة تسعى لمستويات عائد أعلى من تلك التي تتبع سياسة التنويع، وفي الوقت ذاته فالمصارف المتخصصة تحتفظ بنسب أقل من مخصصات خسائر القروض ونسب القروض الغير محصّلة.

وهذا ما يشير إلى أن الفائدة من التخصص تفوق الفائدة من التنويع لمحفظة القروض، حيث أنها تحقق مستويات عائد أعلى من تلك الأخيرة.

6. دراسة (David,C.,Dionne,C.,2005)[6] بعنوان:

"**Banks` loan portfolio diversification**".

"**تنويع محفظة القروض المصرفيّة**".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طرق تنويع المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية الأربعة الكبرى في القطاع المصرفي السويدي، بالإضافة لمعرفة الهدف الأساسي من تنويع المحفظة.

ناقشت الدراسة أساليب تلك المصارف في إدارة محافظها الائتمانية وتنويعها باستخدام نظرية ماركويتز لتنويع المحفظة وبالتالي معرفة مدى كفاءة المصارف السويدية في تنويع محافظها الائتمانية.

خلصت الدراسة إلى أنّ بعض المصارف كانت تخصص جزء من مواردها وجهودها لإدارة محافظها الائتمانية والقيام بتنويعها وفقاً لأسس وتحاليل عديدة، تأخذ بالاعتبار تفادي وجود ارتباطات قوية بين مكونات المحفظة بعكس نظيراتها التي كانت تعتبر أنّ تنويع المحفظة هو أمر بديهي وذلك نظراً لحجم تلك المصارف وقيامها بإقراض جهات عدّة ومختلفة.

7. دراسة (الفليت، خلود عطية، 2004)[7] بعنوان " أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد"

تناولت الدراسة تحديد أثر التسهيلات المصرفية للمصارف العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة للتعرّف على واقع المصارف العاملة في فلسطين وأهم المشكلات التي تقف عائق أمام تقدُّمها في التنمية الاقتصادية.

خلصت الباحثة إلى أنّ المصارف العاملة في فلسطين لديها رغبة بالتوسّع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة فيه، ومع ذلك فإنّ المصارف لا تقوم

---

[6]David, C., Dionne, C.,(2005), **Banks` loan portfolio diversification**, Master`s and Bachelor`s thesis, Industrial and Financial Economy, School of Economic and Commercial Law, at the University of Gothenburg.

[7] الفليت، خلود (2004)، **أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين الجامعة الاسلامية بغزة،** أطروحة ماجستير مقدمة إلى قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة.

بالدور المطلوب منها في دعم التنمية الاقتصادية داخل فلسطين، ويعود ذلك لعدة أسباب منها قلة خبرة هذه المصارف، بالإضافة إلى ارتفاع المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في السياسات الائتمانية المطبقة في المصارف، وأن تكون أكثر مرونة وانفتاح في التعامل مع العملاء وأن تناسب ظروف العميل الفلسطيني.

8. دراسة(Winton,A.,1999)[8] بعنوان:

" Don't Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending".

" لا تضع كل البيض في سلّة واحدة؟ التنويع والتخصيص في الإقراض".

تناولت الدراسة سبل تخفيف مخاطر محفظة القروض عبر تنويعها ومقارنتها مع تركيز المحفظة وتوضيح أثر ذلك في أداء المصارف ورأسمالها.

خلصت الدراسة إلى أن تنويع محفظة القروض بحسب قطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية وصناعات مختلفة قد يكون له أثر ايجابي في أداء المصارف وتخفيض مخاطرها، إلا أن هذه الفوائد قد تتحقق إن كان التنويع ينطوي على قروض متوسطة المخاطر بينما العكس صحيح إن كانت القروض المكونة للمحفظة مرتفعة المخاطر مما يسهم في فشل المصارف.

أضافت الدراسة إلى أن المصارف التي تفرط في تنويع محفظة القروض أو تلك التي تقرض مناطق أو مجالات جديدة تفتقر للخبرة قد تحتاج مستويات أعلى من رأس المال، بالإضافة إلى ذلك فإن المنافسة الشديدة بين المصارف قد يجعل التنويع أكثر جاذبية من التخصص.

أوصت الدراسة المصارف بعدم الافراط في تنويع محفظة القروض وتجنب الاقراض لقطاعات اقتصادية جديدة تفتقر للخبرة والمحفوفة بالمخاطر، لما لذلك من آثار سلبية في أداء المصارف واستمراريتها.

1-5 أوجه الاختلاف عن الدراسات السّابقة:

هناك مجموعة من الاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية التي قامت بها الباحثة:

- **دراسة (عثمان، محمد داود، 2008):** ركزت على دراسة مخففات مخاطر الائتمان ومن ضمنها تنويع المحفظة الائتمانية وأثرها على قيمة المصارف بالتطبيق على المصارف الأردنية، في حين أن الدراسة الحالية تركز على دراسة أثر تنويع محفظة القروض فقط في كل من عائد ومخاطر محفظة القروض وكذلك مجال التطبيق مختلف إذ تم تطبيق الدراسة على المصارف السورية.

[8] Winton, A.,(1999), **Don't Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending**., University of Minnesota: Twin Cities.

- **دراسة (الفليت، خلود عطية، 2004)**: ركزت على دراسة أثر التسهيلات المصرفية للمصارف العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، في حين أن الدراسة الحالية تركز على دراسة أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة بالتطبيق على المصارف السورية.
- **دراسة (Chen,Y., and others.2013) ، دراسة (Viral, V., Hasan, I.2008) ، دراسة (Kamp,A.,Behr,A.,2007)، دراسة (Winton,A.,1999)** ركزت هذه الدراسات على دراسة أثر تنويع محفظة القروض على العائد والمخاطر للمصرف وكذلك أداء المصارف وليس لمحفظة القروض في كل من الصين وإيطاليا وألمانيا على الترتيب، بينما تركز الدراسة الحالية على دراسة أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر محفظة القروض تحديداً وليس عائد ومخاطر المصرف ككل ومجال التطبيق يختلف إذ أن الدراسة تم تطبيقها على المصارف السورية.
- **دراسة (Brian, L., Roach, K.2008)**: تركز على دراسة آثار تركيز محفظة القروض في عوائد المصرف في جامايكا، على الرغم من أن تركيز محفظة القروض هو مؤشر لقياس تنويع محفظة القروض إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة بأنه يتم دراسة أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة وليس عائد المصرف، كذلك تركز على دراسة أثر تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة وبالتطبيق على المصارف السورية.
- **دراسة (David,C.,Dionne,C.,2005)**: قامت هذه الدراسة بتوضيح طرق تنويع المحفظة الائتمانية في المصارف دون اختبار أثر التنويع على العائد أو المخاطر وذلك في السويد، في حين أن الدراسة الحالية قامت بدراسة أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة في المصارف السورية.

6-متغيرات البحث Variables Research:

أ-المتغير المستقل Independent Variable:

- تنويع محفظة القروض

ب-المتغيرات التابعة Dependent Variables:

- عائد محفظة القروض
- مخاطر محفظة القروض

ويوضح الشكل (1/1) الروابط بين متغيّرات البحث

الشكل (1/1) نموذج يوضّح متغيرات البحث

النموذج العام

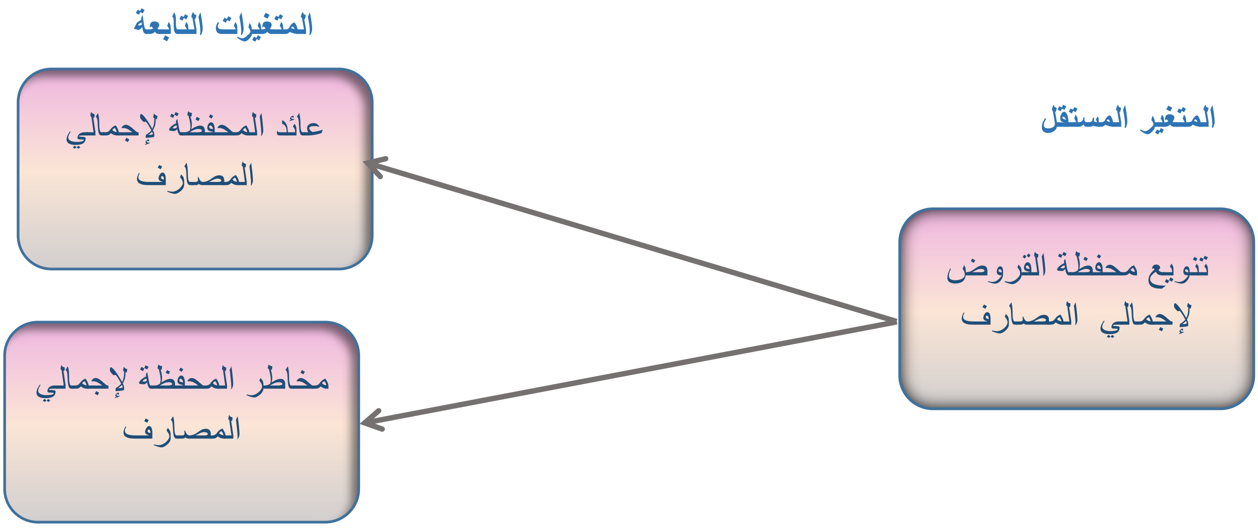

النموذج الخاص

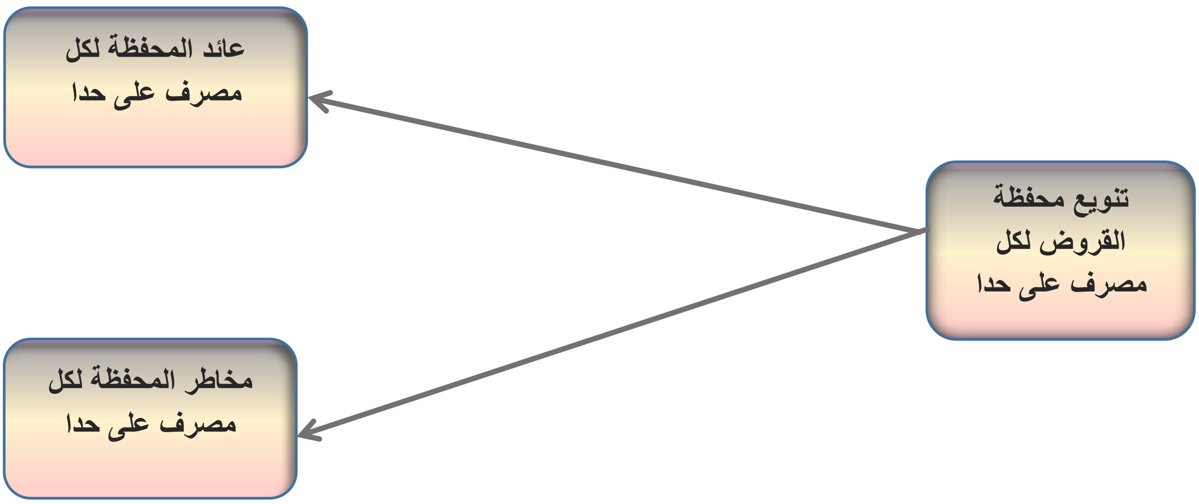

7-فرضيات البحث Research Hypothesis:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض في عائد المحفظة للمصارف عينة البحث مجتمعة.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس في عائد المحفظة.
2. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيمو في عائد المحفظة.
3. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف عودة في عائد المحفظة.
4. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض للمصرف العربي في عائد المحفظة.
5. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في عائد المحفظة.
6. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في عائد المحفظة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة للمصارف عينة البحث مجتمعة.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس في مخاطر المحفظة.
2. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيمو في مخاطر المحفظة.
3. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف عودة في مخاطر المحفظة.
4. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض للمصرف العربي في مخاطر المحفظة.
5. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في مخاطر المحفظة.
6. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في مخاطر المحفظة.

الفرضية الرئيسية الثّالثة:

H03: لا يوجد فرق جوهري في تنويع محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة.

الفرضية الرئيسية الرّابعة:

H04: لا يوجد فرق جوهري في عائد محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة.

الفرضية الرئيسية الخامسة:

H05: لا يوجد فرق جوهري في مخاطر محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة.

8-مجتمع وعينة البحث: Research Sample and Population

أولاً: مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السّوري.

وقد تمّ استثناء المصارف الأخرى من مجتمع البحث للأسباب التالية:

-تم استثناء المصارف العامّة لأنّها تتبع للدّولة وبالتّالي تخضع لمؤثّرات تتعلق بسياسات الحكومة المالية والنقدية عند توجيه مواردها نحو الاستثمارات المختلفة لتحقيق أهداف اقتصاديّة محدّدة.

-تم استثناء المصارف الإسلاميّة لأنّها لا تتعامل بالقروض، فهي تطبّق مبادئ الشّريعة الاسلاميّة في نشاطاتها المصرفية.

ثانياً: عينة البحث:

لقد تمّ الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة البحث، وقد قامت الباحثة باختيار ستة مصارف لتطبيق الدراسة عليها وهي:

- مصرف بيبلوس
- مصرف بيمو (السعودي-الفرنسي).
- مصرف عودة
- مصرف الدولي للتجارة والتمويل.
- مصرف سورية والخليج
- مصرف العربي سورية.

وقد اختارت الباحثة المصارف الخاصة التي تتميز بأنّها تملك أعلى رأسمال، إذ تشكّل مجتمعةً ما يقارب 85% من مجموع رأسمال القطاع المصرفي الخاص وتمّ تأسيسها منذ فترة زمنية طويلة نسبياً ما يعني توفر سلسلة زمنية طويلة.

المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال الاسمي بالليرة السّورية
بيبلوسBBS	20/10/2005	6,120,000,000
بيمو السعودي- الفرنسي BBSF	29/12/2003	5,000,000,000
عودة BASY	1/8/2005	5,724,500,000
سورية والخليج	13/4/2006	3,000,000,000
الدولي للتجارة والتمويل IBTF	30/4/2003	5,000,000,000

المصدر: المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للمصارف عينة البحث وفقاً لعام 2012

9-منهجية البحث Research Methodology:

اعتمدت الباحثة في تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته على المنهجية التالية:

الجانب النظري: اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات المحكمة والدراسات السابقة من أجل التوصل إلى معرفة أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة.

الجانب العملي: والمتمثل بدراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السوري، وقد اعتمدت الباحثة في جمع البيانات المالية على القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف عينة البحث لمدة أربع سنوات في الفترة الزمنية 2012-2009، وتم الاعتماد على البيانات الربعية للقوائم المالية، بحيث أصبحت عدد المشاهدات الخاصة بكل مصرف من المصارف عينة الدراسة 16 مشاهدة، وقد قامت الباحثة بالحصول على القوائم المالية الرسمية للمصارف عينة البحث من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية[9]، وقد تم تحليل واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية والبرنامج الإحصائي SPSS (PASW18).

10-حدود البحث Research Limits:

الحدود المكانية: ستعتمد الباحثة في هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السوري.

الحدود الزمنية: ستتناول الدراسة البيانات المالية للفترة الزمنية الممتدة من عام 2012-2009، وقد تم استبعاد دراسة بيانات الفترة ما بعد عام 2012، وذلك بسبب ما تشهده الجمهورية العربية السورية من أزمة وآثارها التي امتدت للمصارف ونشاطاتها وخاصة فيما يتعلق بالإقراض.

---

[9] www.dse.sy Consulted at 5 January, 2015

الفصل الثاني

القروض المصرفية وتشكيل محفظة القروض

Banking Loans and Loans Portfolio Forming

تتناول الباحثة في هذا الفصل المواضيع التالية:

المبحث الأول: المبادئ الأساسيّة للقروض المصرفية

1-1 مفهوم القروض، أهميّتها

1-2 تصنيفات القروض

1-3 أهداف القروض

1-4 محدّدات سعر الفائدة على القروض

المبحث الثاني: مفهوم ومداخل تشكيل محفظة القروض في المصرف

2-1 محفظة القروض المصرفيّة، المفهوم والأهداف

2-2 أنواع محفظة القروض

2-3 أهميّة تخصيص الأموال في المصارف

2-4 مداخل تخصيص الأموال

المبحث الثالث: تشكيل محفظة القروض

3-1 أنماط السّياسات المتّبعة في إدارة محفظة القروض

3-2 أسس إدارة محفظة القروض

3-3 أهداف تكوين محفظة القروض

3-4 الضوابط الأساسيّة لتشكيل محفظة القروض

الفصل الثاني

القروض المصرفية وتشكيل محفظة القروض

تمهيد:

تحتل القروض المقام الأول بين استثمارات المصارف والتي تُعتبر المصدر الرئيسي لإيراداتها. كما أن الإقراض من أهم النشاطات المصرفية حساسية.

لذا تسعى المصارف إلى إدارة نشاطاتها ومزاولة أعمالها عبر الاعتماد على مصادر تمويلٍ متعدّدةٍ تشكّلُ التزامات على عاتقها، هذا ما يمنع المصرف من استثمار تلك المصادر بشكلٍ اعتباطيٍّ وغير مدروس، حيث يرتبط تنفيذ سياسات إدارة الأموال بضرورة اختيار المنهج المناسب للمصرف لإدارة الأصول والالتزامات، أي توزيع الموارد على الاستثمارات المختلفة كالاستثمار في محفظة القروض ومحفظة الأوراق الماليّة بالإضافة إلى استثماراتٍ أخرى يمارسها المصرف سعياً لبلوغ أهدافه، وهذا ما كوّن لدى الباحثة ميولاً للبحث في هذا المجال.

إنّ لمحفظة القروض دوراً جوهريّاً في عالم استثمارات المصارف، سيّما وأنّ الهدف الأساسي من هذا الاستثمار هو التخفيض من مخاطر القروض وتحقيق مستويات مقبولة من العائد، وفي ضوء هذا الهدف يتم تصميم الخطط الاستراتيجية للمصرف التي من خلالها يتم تحديد المعايير وعلى أساسها يتم اختيار القروض المكوّنة للمحفظة.

ويمتد هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسيّة، ويتناول المبحث الأوّل توضيح ماهيّة القروض والمبادئ الأساسيّة لها حيث ترى الباحثة أنّه كان من الضروري التطرّق لمفهوم القروض كمدخل تمهيدي لمحفظة القروض الّتي تشكّل القروض أساس تشكيلها، ويأتي المبحث الثاني لإبراز المداخل الرئيسيّة الّتي تظهر المناهج العلميّة التي تتخصص في توزيع الأموال على الاستثمارات المتعددة في المصارف، وصولاً إلى مفهوم ومرتكزات محفظة القروض وأهميّتها والّتي نوضّحها من خلال المبحث الثّالث.

المبحث الأوّل

المبادئ الأساسيّة للقروض المصرفيّة

The Basic Principles of Banking Loans

تمهيد:

تُعتبر القروض الاستثمار الأكثر جاذبية للمصرف على الإطلاق والذي يمكن من خلاله تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

ما يستدعي من إدارة المصارف أن تولي الإقراض فائق الاهتمام، لأنّ عدم كفاءة أداء المصرف في مزاولة هذا النشاط قد يؤدي لإفلاس المصارف، ومن خلال الصفحات القادمة سنحاول تسليط الضوء على محفظة القروض ومبادئها لذا انطلاقتنا ستكون من خلال تقديم صورة واضحة عن القروض وأبرز أنواعها.

1-1 مفهوم القروض، أهميّها (Concept of loans and its Importance):

1-1-1 مفهوم القروض (Loans Concept):

ونقصد بها القروض الدائنة الّتي يقدّمها المصرف للعملاء سواء على شكل مبلغ من المال أو على شكل خدمات مصرفية، إذ تُعتبر من موجودات المصرف وتشكّل فوائدها ايراداً للمصرف.

وتُعرّف القروض على أنّها "تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين رئيسيين هما (الثقة والمدة)".[1]

وعرّف عبد الحميد، عبد المطّلب القروض المصرفية بأنّها[2] " تلك الخدمات المقدّمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها إمداد المؤسسات والأفراد في المجتمع بالتمويل اللازم، على أن يتعهّد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد".

ويُعرّف طاهر لطرش القرض أيضاً بأنّه[3] " فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسّد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته المصرف أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن تعويض هو الفائدة ويتعهّد المدين بالتسديد بعد انقضاء المدة أو الفترة المتفق عليها بين الطرفين".

ويجدر على إدارة المصرف أن تعمل على توفير متطلبات السيولة بحيث تلبي عدّة احتياجات من أهمّها الاحتياجات المتعلّقة بالقروض، وهذا ما يسمّى بالسيولة لمقابلة القروض (Liquidity for Loans)، فإذا كان مستوى الطلب على القروض أكبر من حجم الودائع في المصرف فإنّ على الإدارة أن تحاول تدبير مصادر إضافية لمقابلة هذا التفاوت من خلال زيادة حجم الودائع أو أي طريقة أخرى مناسبة.[4]

وبناءً على ما تقدّم تستنتج الباحثة بأنّ القرض هو عقد مديونية يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي يوليها المصرف لشخصٍ ما (طبيعي/ معنوي)، ليضع تحت تصرُّفه مبلغاً من المال لسدّ احتياجاته التمويلية بناءً على شروطٍ متّفقٍ عليها، بحيث يقوم العميل في نهايتها بالوفاء بالتزاماته أي أنّها عبارة عن علاقة دائن ومدين.

---

[1] القزويني، شاكر(2000)، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص11.

[2] عبد الحميد، عبد المطلب(2000)، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية،ص103-104.

[3] طاهر لطرش(2001)، **تقنيّات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص65.

[4] أرشيد عبد المعطي، وجودة محفوظ(1999)، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمّان، ص155.

2-1-1 أهميّة القروض (Loans Importance):

للقروض المصرفيّة دورٌ بالغ الأهميّة في الاقتصاد الوطني، كونها تعمل على إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية.[5]

وهي بالمقابل تشكّل المورد الرئيسي للدخل بالنسبةِ للمصارف في معظم دولِ العالم، وأنّ النسبة التي تمثّلها القروض في محفظته إنّما تختلف من دولةٍ لأخرى بل من مصرفٍ لآخر ضمن الدولة الواحدة، وذلك بسبب اختلاف المصارف من حيث الحجم والموقع الجغرافي وبالأخصّ من ناحية السياسة التي يتبعها المصرف.6

ويمكن تلخيص أهميّة القروض المصرفية في الآتي[7]:

(1) تمثّل القروض التجارية الجانب الأكبر من أصول المصرف، فهي المجال الأكثر جاذبية للاستثمار نظراً لارتفاع العوائد المتولّدة من هذا النشاط، لذا فإنّ المصارف تولي القروض عناية خاصة.

(2) تمويل مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية وفقاً لاحتياجاتها والمساهمة في زيادة الإنتاجية والعمالة.

(3) تساعد القروض على زيادة الاستهلاك، وذلك بمنح المستهلكين التمويل اللازم لشراء السلع الاستهلاكية المعمّرة وغيرها.

(4) تؤدي القروض دوراً فريداً في ضمان مستويات من النمو والاستقرار بما يخدم السياسة الاقتصادية للبلد[8]، وبما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة كمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.[9]

وتوضح الباحثة أهميّة القروض على مستوى المصرف من خلال الشكل (1/2) الّذي يبرز دور المصرف في القيام بالوساطة المالية بين الجهات الّتي لديها فائض مالي وتلك الّتي تحتاج إلى تمويل.

الشكل (1/2) أهمية المصرف كوسيط

المصدر: من إعداد الباحثة

---

5 موترفي، آمال(2002)، **تسيير القروض المصرفية قصيرة الأجل**، دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم علوم التسيير، الجزائر،ص65.

6 عبد الحميد، عبد المطلب(2000)، **مرجع سابق**، ص105.

7 CHannon , D,(1992).**bank strategic management and marketing**, Manchester University, John wiley & Sons ltd P89.

8 الزبيدي، حمزة محمود(2002)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1، الورّاق للنشر والتوزيع، عمّان، ص27.

9 الشمّاع، خليل(2005)، **أساسيات العمليات المصرفية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، ص603.

2-1 تصنيفات القروض (Loans Types):

يمكن النظر إلى القروض المصرفية من زوايا عدّة مثل تاريخ الاستحقاق، والاستخدام، الغرض، الضمان والمستفيد[10]، وفيما يلي بعض تلك التصنيفات الّتي تخدم عمليّات تنويع محفظة القروض:

1-2-1القروض من حيث تاريخ الاستحقاق:

يمكن تقسيم القروض إلى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث تاريخ استحقاق القرض:

- **قروض قصيرة الأجل (Short-term loans):**

ونقصد بها القروض الّتي يمنحها المصرف لتمويل شراء المخزون لمنشأة ما أو البيع على الحساب (الذمم المدينة) أو لتسديد المصروفات التشغيليّة، وتتّسم هذه القروض بأنّها ذاتية التّصفية أي أنّها توفي أصل القرض وفوائده من التدفق النقدي الإيجابي للعمليّة المموّلة والّذي يساوي (أو يفوق) مبلغ القرض، وفي ذات الوقت تساعد القروض قصيرة الأجل في زيادة مستويات السّيولة في المصرف[11]، ومدّتها تكون عادةً أقل من سنة، وتسمّى "قروض رأس المال العامل"، ونفرّق هنا بين:

- قروض رأس المال العامل الموسميّة (Seasonal loans): ونقصد بها القروض الّتي تمنحها المصارف للمحلات التجاريّة الكبرى وصانعي الملابس وغيرهم من المنشآت الّتي تواجه زيادة موسميّة في الطّلب على منتجاتها ويمكن التنبؤ بها[12]، أي هي القروض الّتي تؤدّي إلى زيادة الأصول الجارية للمنشأة والّتي تُسدّد فيما بعد في نفس السّنة الماليّة عبر تخفيض هذه الأصول. وعادةً يتمّ الحصول على القروض الموسميّة تحت ما يسمّى بخط التمويل[13] Line of credit، الّذي يمنحه المصرف لكبار المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية القويّة حتى يتجنبوا التكاليف الّتي تترتّب على التّأخير في السّداد عندما يواجهون بالحاجة إلى أرصدة فإنّهم يحصلون على خطوط الائتمان من مصارفهم عند بداية سنتهم الماليّة.[14]

- قروض رأس المال العامل غير الموسميّة (Non-Seasonal loans): والّتي تكون ذات خاصيّة غير موسميّة وتتمّ بواسطة السندات الأذنية قصيرة الأجل الّتي يمكن تجديدها في تاريخ الاستحقاق أو يتمّ سدادها بالاقتراض من مصرفٍ آخر، وما يميّز هذه البدائل هو أنّ المقترِض يُلزم بتحديد مركزه المالي وجدارته الائتمانية

---

[10] عوف، وهيبة(2010)، **مرجع سابق**، ص38.

[11] الشمّاع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص615.

[12] Murfin, J., Petersen, M.,(2014), **Loans on Sale: Credit market seasonality, borrower need, and lender rent seeking**, Journal of Financial Economics, Northwestern University and NBER, P10.

[13] http://www.jedc.org/business/loantypes

[14] الشمّاع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص596.

بواسطة مصرفٍ آخر، وما يعيب ذلك الاقدام على تجديد الأوراق يؤدّي إلى زيادة حجم القروض المحدّدة الأجل Term loans.

- **قروض متوسطة الأجل (Medium-term loans):**

ونقصد بذلك القروض الموجّهة للاستثمارات الّتي لا تتجاوز مدّتها 7 سنوات بغرض تمويل المشاريع والعمليات الصناعيّة والانتاجيّة، ونميّز في هذا الصّدد بين نوعين من القروض متوسطة الأجل[15]:

– **قروض قابلة للتعبئة:** حيث يكون بإمكان المصرف المقرِض إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى المصرف المركزي للحصول على السيولة في حال تعرّضت لنقص السيولة قبل حلول موعد استحقاق القرض وهذا ما يخفّض من مخاطر الوقوع في أزمة سيولة.

– **قروض غير قابلة للتعبئة:** حين يكون المصرف غير قادر على إعادة خصم هذه القروض في حال تعرّضها لنقص في السيولة قبل حلول موعد استحقاقها، لذا يزداد احتمال تعرّض المصرف لأزمات السيولة في حال التوسّع في منح هذه القروض.

- **قروض طويلة الأجل (Long-term loans):**

وهي القروض الّتي تُمنح لتمويل الزيادة الدّائمة في رأس المال العامل والموجودات الثابتة أو لتمويل الاستثمارات الضخمة الّتي تحتاج لمبالغٍ ضخمة ولمدّة زمنيّة قد تتجاوز 7 سنوات وتمتد ربّما إلى 20 سنة[16]، لذلك لا تقوى معظم المصارف التجاريّة على تزويد تلك المشروعات بمثل هذه القروض وتعمل على منحها المصارف المتخصّصة الّتي تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل، وتمتاز هذه القروض بارتفاع مخاطرها نظراً لطول مدة القرض ما يدفع المصارف المتخصّصة والشّاملة في بعض الأحيان للبحث عن وسائل كفيلة لتجنّب مخاطرها قدر المستطاع وتشترك مع مثيلاتها من المؤسسات الماليّة لمنح هذه القروض، أو قد تقوم بطلب ضمانات حقيقيّة ذات قيمة عالية.[17]

وغالباً ما تقوم المصارف التجارية العامة والزراعية بمنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، بينما تعمل مصارف الاستثمار بتقديم القروض الطويلة الأجل.

أمّا من حيث توقيت دفع الفوائد نميّز بين القروض الّتي تُسدّد فوائدها مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق والقروض الّتي يتمّ حسم الفائدة منها مقدّماً ويلتزم المقترِض بدفع قيمة القرض عند حلول أجل الاستحقاق.[18]

---

[15] عوف، وهيبة(2010)، **مرجع سابق**، ص29.

[16] الشمّاع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص622.

[17] سعاد، دحاوي(2014)، **دور القروض في تفعيل الاستثمارات**، دراسة تطبيقية بمصرف القرض الشعبي الجزائريCPA، دراسة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بلقايد، الجزائر، ص14-15.

[18] كنجو، كنجو وآخرون(2009)، **إدارة المؤسسات الماليّة**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة، حلب، ص124..

1-2-2 القروض من حيث نوعيّة النشاط الّذي يمارسه المقترِض:

وفيما يأتي نميّز أبرز هذه القروض:

1- قروض منشآت الأعمال (Business Loans): تشكّل غالبية القروض الّتي تمنحها المصارف التجارية بالحدّ الأدنى من معدلات الفائدة وذلك بسبب وجود علاقة تاريخية تربط المصارف بمنشآت الأعمال الصناعيّة والتجاريّة وغالباً ما يُشترط في عقد الإقراض ضرورة احتفاظ المنشأة برصيد معوّض يمثّل نسبة 20% من قيمة القرض وقد لا يشترط تقديم رهن وعادةً ما يكون المعدّل الأساسي هو الحد الأدنى لمعدلات الفائدة[19]، ونميّز في هذا الصّدد بين عدّة أنواع:

- القروض العاديّة(Ordinary Term loans) ، وتصل فترة استحقاقها إلى أكثر من سنة، ويمكن تسديدها على دفعات أو دفعةً واحدة.
- القروض الدائرة أو المتجدّدة(Revolving Credit Agreement) ، ما يميّز هذه القروض أنّها تشمل بنوداً توضّح الحد الأقصى للقرض الّذي يمكن عقده دفعةً واحدةً وفترة الاستحقاق النهائي للعقد وبنوداً أخرى لحماية المقرِض، كالقيود الّتي تُفرض على المقترض فيما يتعلّق بالاقتراض من المقتَرضين، والحد الأدنى من الأصول الجارية[20] وتأخذ شكل كمبيالة تستحق بعد عدّة شهور وللعميل حق التجديد لمرة أو أكثر خلال مدّة محددة قد تصل إلى ثلاث سنوات وعادةً يتم منحها لأغراض التشغيل.[21]
- القروض تحت الطّلب(Standby Credit) ، عبارة عن اتفاق يتمّ بمقتضاه اعطاء المصرف الحق للعميل في الحصول على قرض بسقفٍ محددٍ في أي وقتٍ شاء لكن خلال فترة معيّنة.[22]
- القروض الّتي تتحدّد في ظل اتّفاق يضع حدّ أقصى بما يمكن للعميل أن يقترضه خلال فترة معيّنة، وله أن يسدّد القرض أو جزء منه ثمّ يعيد اقتراض ما يحتاجه طالما لا يتجاوز بذلك الحد الأقصى المتّفق عليه.

2- قروض تمويل التجارة الخارجيّة: عندما يقوم تاجر ما باستيراد بضاعة من أحد المصدّرين في العالم الخارجي تمنح المصارف القروض لتمويل هذه التجارة، ويقوم المستورد هنا بتحرير كمبيالات مقبولة (Acceptances) حيث يعتمد المصرف هذه الكمبيالات ويبدي التزامه بدفع قيمتها عند استحقاقها فتبدو عملية الاستيراد كما لو كانت مموّلة مباشرةً من المصرف لحساب العميل.[23]

---

[19] سعاد، دحاوي(2014)، **مرجع سابق**، ص20.
[20] كنجو، كنجو وآخرون(2009)، **مرجع سابق**، ص125.
[21] http://www.investopedia.com/terms/r/revolvingcredit.asp Consulted at 5/1/2015.
[22] http://www.businessdictionary.com/definition/demand-loan.html Consulted at 5/1/2015.
[23] سعاد، دحاوي(2014)، **مرجع سابق**، ص20.

3- قروض السماسرة للاستثمار في الأوراق المالية(قروض حين الطّلب Call Loans): يمنحها المصرف الوسطاء الماليين وتكون مرهونة بالأوراق المالية التي سيتم شراؤها وغير محدّدة بأجل استحقاق معيّن، وبإمكان المصرف أن يطلب القرض متى شاء كما يمكن الغاؤها في أي وقت.

4- قروض المؤسّسات المالية (Financial Institution Loans): تقدّم المصارف الكبيرة القروض الضخمة إلى المؤسّسات المالية مثل شركات الاستثمار والادّخار والمصارف المتخصّصة.

5- قروض المصارف التجارية (Commercial banks Loans):حيث يتم إقراض الفائض من الاحتياطي القانوني لدى بعض المصارف والمودع في المصرف المركزي إلى مصارفٍ أخرى تعاني من عجز في هذا الاحتياطي، تكون الفائدة على مثل هذه القروض متدنية لانخفاض المخاطر والتكاليف الإداريّة.

- ونميّز هنا نوعاً آخر من قروض المصارف التجارية الّتي تنجم عن إبرام اتّفاق على شراء إحدى المصارف التجارية جزءاً من الأوراق المالية من مصارفٍ تجاريةٍ أخرى مع احتفاظ هذه الأخيرة بحق إعادة الشراء بسعرٍ متفق عليه مسبقاً.

6- قروض الأفراد المستهلكين(Consumer Loans): وتمنح المصارف قروض قصيرة الأجل ومنخفضة المبالغ للأفراد لتمويل شراء السّلع المعمّرة مثل السيارات والثلاجات...الخ. على أن يتم ردّها على دفعات شهرياً.[24]

7- قروض زراعيّة(Agriculture Loans): تقدّم المصارف التجارية للمزارعين قروضاً قصيرة الأجل لتمويل شراء البذار والأسمدة وما يلزم المزارع من مستلزمات الانتاج.

8- قروض عقاريّة (Real Estate Loans): تمنح المصارف التجارية هذه القروض لتمويل المشاريع العقارية الضخمة التي تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة قد تصل إلى أكثر من ثلاثين سنة وبضمان العقار نفسه[25]، إلاّ أنّه أحجمت عن تقديم هذه القروض المصارف الصغيرة وأصبحت الكبيرة منها تتصدّى لمثل هذه القروض إلى أن حال الأمر إلى ظهور مصارف متخصّصة لتمويل المشاريع الّتي تحتاج مبالغ ضخمة لمعظم القطاعات الاقتصاديّة.[26]

2-1-3 **القروض من حيث معيار الضمان:**

يمكننا تقسيم القروض وفقاً لهذا المعيار إلى قروض مضمونة وأخرى غير مضمونة، ونبرز مفهومها كالتالي[27]:

---

[24] سعاد، دحاوي(2014)، **مرجع سابق**، ص21-22.

[25] نصّار، صدّيق(2005)، **العوامل المحدّدة لقرار منح التسهيلات الائتمانيّة المباشرة، دراسة تحليليّة مقارنة في المصارف الاسلاميّة والتجاريّة العاملة في قطّاع غزّة**، دراسة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كليّة الاقتصاد، جامعة غزّة، ص39.

[26] كنجو، كنجو وآخرون(2009)، **مرجع سابق**، ص127.

[27] عوف، وهيبة(2010)، **مرجع سابق**، ص40.

- **قروض مضمونة (Secured loans):**

تنقسم القروض من حيث الضمانات بشكلٍ عام إلى[28]:

- قروض مضمونة بضمانات عينية.
- قروض مضمونة بضمانات شخصيّة.

قد يطلب المصرف من المقترِض تقديم رهن معيّن كضمان للقرض وإنّما يكون هذا الضمان تكميليّاً لعناصر الثّقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنها، إذ يطلب المصرف الضمانات أساساً بعد التأكّد من سمعة المقترِض الماليّة وجدارته الائتمانيّة.29

تُقدّم القروض برهن أنواع مختلفة من الممتلكات، مثلاً في حال منح القروض العقاريّة قد يشترط المصرف رهن العقار الّذي يمنحه الحق في مصادرة وبيع العقار لتغطية أي أرصدة غير مدفوعة ومستحقة من القرض.

أمّا القروض الاستهلاكيّة تكون عادةً مضمونة برهن ملكيّة السّلع المموّل شراؤها، والقروض الزراعيّة قد تكون مضمونة بالماشية أو بالمحاصيل أو الآلات الزراعيّة، ومن الممكن تقديم الأسهم والسندات كضمان لبعض القروض.

ترى بعض المصارف أنّ قروض المخزون السّلعي قد تكون أنسب القروض الّتي يمكن تقديمها، كما تكون محبّبة لرجال الأعمال الّذين يمكنهم استخدام أرصدتهم الخاصّة لإجراء التوسّعات في المصانع وشراء معدّاتهم حيث لديهم فرص الحصول على قرض مضمون بشكلٍ دائم لتمويل شراء السّلع وهذا ما يساعدهم في الحصول على الخصم عند سداد قيمة مشترياتهم نقداً.[30]

كل ما تمّ ذكره هي قروض مرهونة بضمانات عينية، ويمكن أن تكون القروض مرهونة بضمانات شخصيّة، ما يعني أن يقوم طرف ثالث طبيعي/ معنوي بضمان السداد، وذلك بأن يوقّع على عقد القرض مع المدين، وفي حالة عجز الأخير عن السّداد يكون الضامن مسؤولاً عن الوفاء بالقرض.[31]

- **قروض غير مضمونة (Unsecured loans):**

يتم منح هذه القروض بناءً على الجدارة الائتمانيّة للمقترض دون استخدام الملكيّة كضمان بشرط ارتفاع درجة التصنيف الائتماني للمقترض، وتتميّز هذه القروض بأنّ معدّلات الفائدة عليها تفوق تلك الّتي تُشترط على

---

[28] معاذ، وكريف(2010)، **خطر القرض واستراتيجية البنك التجاري في معالجته**، دراسة مقدّمة لنيل الماجستير في علوم التسيير، كليّة العلوم الاقتصاديّة والتجاريّة وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، ص28.

[29] نصّار، صدّيق(2005)، **مرجع سابق**، ص41.

[30] الشمّاع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص 492.

[31] كنجو، كنجو وآخرون(2009)، **مرجع سابق**، ص128.

القروض بضمان[32]، وفي هذه الحالة يقدّم المصرف القرض للعميل دون أن يشترط عليه ضمانات شخصيّة أو عينيّة، ولا نقصد بذلك أن هذه القروض غير مأمونة إذ كما سبق وأشرنا إلى أنّ طلب المصرف للضمان إنّما يتمّ بعد توفّر شروط الجدارة الائتمانيّة للعميل، وهنا يكتفي المصرف بوعدٍ بالسّداد في الموعد المتّفق عليه مستنداً في ذلك إلى سُمعته الطيّبة ومركزه المالي والثّقة بمقدرته على الوفاء.

ويرى Klapper, L[33] أنّه قد تزداد نسبة تقديم القروض بدون ضمانات في البلدان المتقدّمة بعد التأكّد من نسبة نمو الاستثمار في القطاع المقترِض والاحاطة التامّة بالمخاطر المحتملة

وقد تفضّل بعض المصارف تقديم القروض بدون ضمانات للشركات الكبيرة لعدّة أسباب نذكر منها:

1- تنشر الشركات والمؤسّسات الكبرى حساباتها الماليّة وبيان أرباحها باستمرار، وغالباً تكون معلنة بشكلٍ شهريٍّ.

2- تمتاز هذه الشركات بازدياد فرص الحصول على التمويل اللازم من مصادر عدّة كالاقتراض من شركات التأمين أو من مصارفٍ أخرى.[34]

مهما يكن لا يجدر بالمصرف التوسّع في منح القروض بدون ضمان، إذ أنّه يُمنح في ظروفٍ خاصّةٍ كمحاولة لكسب عميلٍ جديد، أو الاحتفاظ بعميلٍ جيّد، إلاّ أنّه في أيّ حالة من الحالات لا يُحبّذ منح القروض الغير مرهونة بضمان بمبالغٍ كبيرة.[35]

تضيف الباحثة أنّ طبيعة المشروع المموَّل وحجمه قد يلعب دوراً أساسيّاً في اشتراط تقديم الضمانات للحصول على القرض المطلوب، كما أنّ انخفاض مستوى لا تناسقيّة المعلومات المتوفّرة لدى المصرف عن المشروع أو القطّاع المقترِض قد يُعتبر المحدّد الأساسيّ لاشتراط الضمانات، إذ قد تحجم المصارف عن منح القروض اللازمة للمشروعات والمنشآت الصّغيرة والمتوسّطة في حال عدم تقديم الضمانات الكافية والجيّدة، كون المصارف لا يتوفر لديها الإلمام الكافي بالمعلومات الكاملة عن تلك الجهات من حيث القدرة والرّغبة في السّداد،

وهذا ما يؤثّر على فرصة المنشآت الصّغيرة في الحصول على القرض اللازم بدون تقديم الضمانات المطلوبة مقارنةً بالمنشآت الكبيرة، ويتمّ ذلك بشكلٍ خاص في البلدان النّامية حيث قد تحجم المصارف عن منح القروض للمنشآت الصّغيرة لو توفّرت السّيولة لديها وربّما يكون السّبب ضعف تنفيذ قرارات القضاء من ناحية الضمانات في تلك البلدان.

وبعد توضيح الأنواع المختلفة للقروض كونها أساس تشكيل محفظة القروض، تجدر الإشارة إلى دور المصارف الشاملة في منح القروض على اختلافها، بينما تقوم المصارف المتخصصة بعمليات الاقراض المتوسط والطويل

---

[32] http://www.investopedia.com/terms/u/unsecuredloan.asp Consulted at 6/1/2015.

[33] Klapper, L,(2001), **The Uniqueness of short-term collateralization**, Working Paper 2544, The Word Bank: Development Research Group, p14.

[34] الشمّاع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص493.

[35] نصّار، صدّيق(2005)، **مرجع سابق**، ص41.

الأجل في نشاطٍ اقتصاديٍّ معيّنٍ تعكُسُه تسميتها، كالمصارف العقارية والزراعيّة والصناعيّة، أو قد يرجع التخصص إلى مقابلة حاجات إقراضيّة من نوعٍ خاص كما هو الحال مثلاً بالنسبة لمصارف الاستثمار والأعمال.

3-1 أهداف القروض (Loans targets):

تهدف المصارف من منح القروض بالدرجة الأولى إلى تنمية أنشطتها وتحقيق عائد مقبول، وعلى سبيل ذكر بعض تلك الأهداف نورد الآتي:

(1) تحقيق عائد مناسب ومقبول بالنسبة للمصرف.

(2) تغطية العجز المالي للجهة طالبة القرض.

(3) تنمية نشاط المصرف بصورةٍ مستمرّةٍ في إطار المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصاديّة وفقاً للخطة العامّة للدولة.[36]

(4) بالإضافةِ إلى بعض الأهداف الاجتماعيّة، كالقضاء على البطالة والعناية بالمجتمع وتلبية حاجاتهم التمويليّة.

4-1 محددات سعر الفائدة على القروض (Determinants of the interest rate on loans):

تعتمد المصارف على مجموعة من الأسس يتمّ مراعاتها في سياسة الإقراض العامّة الّتي يتم وفقها تحديد أسعار الفائدة على القروض، إذ لا يمكن تحديدها بشكلٍ اعتباطي، ويتم الأخذ بالحسبان عدّة عوامل تؤثّر في تحديد سعر الفائدة المستَهدَف، بحيث تضمن المصارف بأنّ سعر الفائدة على كلّ قرض يغطّي تكلفة خدمة القرض بالإضافة إلى أنّه يحقّق لها هامش ربح محدّد.

وعرّف Rosenberg, R., et al[37] سعر الفائدة على القروض بأنّه العائد على رأسمال المصرف المستثمر من خلال السعر الّذي يحصل عليه المرء جرّاء تنازله عن التصرّف بأمواله الّتي يقرضها لفترةٍ زمنيّةٍ محدّدةٍ، ويختلف بذلك السعر باختلاف المدّة(شهريّة/ سنويّة)، وحجم القرض حيث تزداد المخاطر بطول مدة القرض وبناءً على ذلك فإنّ سعر الفائدة يتحدّد باتفاق المقرِض والمقترِض ووفقاً للعرض والطلب.

---

[36] حجازي، وفاء(2002)، **المحاسبة عن القروض والائتمان**، كلية التجارة، جامعة بنها، ص16.

[37] Rosenberg, R., et al.,(2013), **Microcredit Interest Rates and their Determinants 2004-2011**,Produced by CGAP, MIX and KFW, No7, P4

وعرّف Eugene, F., Brigham, E[38] سعر الفائدة على القروض بأنّه المعدّل الّذي يغطي تكلفة حصول المصرف على الأموال لإقراضها وتكلفة خدمة القرض بالإضافة إلى تحقيق هامش ربح مستهدف للمصرف المقرِض، وذلك وفقاً لشروطٍ محددة ومتّفق عليها من الطرفين، وقد يكون سعر الفائدة ثابتاً أو عائماً.

وقد عرّف الشمّاع، خليل[39] سعر الفائدة على القروض بأنّه ثمن الإقراض والمتمثّل بنسبة الرّسوم الّتي يجب على المستفيد من القرض دفعها للمقرِض.

بناءً على ما سبق ترى الباحثة بأنّ سعر الفائدة على القروض لابدّ وأن يأخذ بالاعتبار بالدرجة الأولى القيود المفروضة من المصرف المركزي والّتي تعكس الوضع الاقتصادي السّائد في البلد وسلامة الجهاز المصرفي.

وتعرّف الباحثة سعر الفائدة على القروض بأنّه، المعدّل الّذي يحقق التوزان بين عرض الأموال من قِبل المصرف والطلب عليها من قِبل المقترِض، ويحقق هذا المعدّل أهداف المصرف بتغطية تكلفة خدمة القرض والتعويض عن جزء من مخاطر التخلّي المؤقت عن الأموال للمقترِض، بالإضافة إلى تحقيق هامش ربح محدّد، و ويعمل المصرف بشكلٍ أساسيٍّ على وضع جدولٍ مرشدٍ لمسؤولي الإقراض في المصرف يحدّد وفقه هيكل أسعار الفائدة على القروض، مع الأخذ بالاعتبار لتكلفة القرض وأجل استحقاقه ودرجة مخاطره.

وبشكلٍ عام ينبغي على المصرف أن يسعى إلى توحيد أسعار الفائدة على القروض ذات النوعية الواحدة لتعزيز ثقة العملاء به، حيث من الطبيعي أن تتفاوت أسعار الفائدة على القروض الّتي تتفاوت في تكلفتها ودرجة مخاطرها فمثلاً، إنّ سعر الفائدة على القروض غير المضمونة حتماً ستزيد عن تلك المضمونة، كما أنّ سعر الفائدة على قرضٍ مقدّم لعميل ذو جدارة ائتمانيّة مرتفعة يكون أقل من سعر الفائدة على قرضٍ مقدّم لعميل ذو جدارة ائتمانيّة منخفضة.

ويُراعى عند تحديد تكلفة كل نوع من القروض تغطيّة الحد الأدنى من تكلفة خدمة القروض الكبيرة ذات الآجال القصيرة وغير المرهونة بضمان، والمصحوبة بأدنى مستوى من المخاطر إلى الحد الأعلى من تكلفة خدمة القروض الصّغيرة ذات المخاطر المرتفعة، مثل قروض المستهلكين. [40]

كما أنّ القروض الّتي يقدّمها المصرف لكبار المقترضين (الشركات الكبيرة)، تتميّز بانخفاض سعر الفائدة عليها مقارنةً بتلك المقدّمة لصغار المقترضين (الشركات الصغيرة)، وذلك لعدّة أسباب نذكر منها[41]:

1- يفضّل المصرف تقديم قروض الأعمال إلى المنشآت الكبيرة الّتي تتّخذ شكل شركات كونها أكثر استقراراً.

---

[38] Eugene, F., and Brigham, E.,(2007), **Fundamentals of Financial Management**, Thomson South- Western, Eleventh Edition,P537.

[39] الشماع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص124.

[40] الشماع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص124-125.

[41] حجازي، وفاء(2002)، **مرجع سابق**، ص22.

2- تهتمّ الشركات الكبرى بسلامة قوائمها الماليّة وتعمل على نشر بياناتها الماليّة بانتظام وتكون معلنة، وهذا ما يسهّل على المصرف تقييم المركز المالي لهذه الشركات، وفيما عدا سعيها الدائم إلى تحسين ورفع جدارتها الائتمانيّة لدى وكالات التصنيف الائتماني ممّا يميّزها عن الشركات الصغيرة.

3- كما أنّ الشركات الكبيرة تتميّز باستقرار عوائدها وانتظامها نظراً أنّها تعمل على مبدأ التنويع في استثماراتها.

ويمكننا ذكر أهم العوامل الأساسيّة الّتي تؤثّر بشكلٍ أو بآخر في تحديد أسعار الفائدة على القروض كالآتي[42]:

- تكلفة الأموال المتاحة للمصرف، وتعتبر المحك الأساسي في تسعير القروض.
- سعر الفائدة الّذي يحدّده المصرف المركزي.
- تكلفة إدارة القرض.
- درجة المنافسة بين المصارف.
- آجال الاستحقاق، حيث تنخفض أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل لأنّها تصبح مستحقة السداد خلال الأجل القصير وبالتالي يمكن للمصرف إعادة اقراضها عدّة مرّات.
- حجم الطلب على القروض.
- حجم القرض.
- المواءمة بين الربحية والسيولة، إذ أنّ وجود أموال قابلة للإقراض وزائدة عن اعتبارات السيولة لدى المصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض وذلك في حدود هيكل أسعار الفائدة.
- درجة المخاطرة، حيث تكون أسعار الفائدة على القروض المكفولة بضمانات سائلة أو قابلة للتسييل الفوري عند حدّها الأدنى، والعكس بالنسبة للقروض بدون ضمان.

وعموماً إنّ هذه العوامل تؤثّر في تسعير الفائدة على القروض مجتمعةً، إلاّ أنّ حرية المصارف في تحديد أسعار الفائدة غير مطلقة، إذ يتدخّل المصرف المركزي بشكلٍ مباشر ويعود ذلك إلى أهميّة سعر الفائدة على القروض كأداة بالغة التأثير والخطورة، ولها أبعادها المالية والنقدية والاقتصاديّة.

لذا تمارس المصارف المركزية في جميع الدول وبصرف النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي، تأثيراً كبيراً ومباشراً في تحديد أسعار الفائدة ولا تتركها للمنافسة الحرّة إلاّ في حدود مخطّطة ومقصودة لتحقيق أهداف سياسية اقتصاديّة، وتخضع سياسة تسعير الفائدة للمراجعة من حين إلى آخر وفقاً للتطوّرات الّتي تلحق بالعوامل المؤثّرة فيها.[43]

---

[42] عيسى، أمجد(2004)، **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصاديّة، كلية الدراسات العليا، جامع ص171-172.ة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص64-65.

[43] عيسى، أمجد(2004)، **مرجع سابق**، ص66.

وأخيراً ترى الباحثة أنّ تحديد سعر الفائدة على القروض أمرٌ بالغ الأهميّة، ولا يسهل حصر العوامل الّتي تحدّده إذ أنّ توقيت طلب القرض قد يخلق المزيد من الاعتبارات الّتي يجدر أخذها بالحسبان، هذا ويختلف العبء الائتماني لكل مقترِض أي أنّ العبء الائتماني لمنشأتين تقترضان نفس المبلغ وتدفعان سعر فائدة نفسه يختلف على كلٍّ منهما وذلك بسبب تباين شروط المقترضين فيما يتعلّق بالرّصيد المعوّض وطريقة السّداد ومتطلّبات الضمان وسائر الشروط الّتي قد يحدّدها المصرف في عقد القرض.

لذا ينبغي أن تتّصف أسعار الفائدة على القروض بالمرونة الكافية لتعكس مستوى أسعار الفائدة في سوق رأس المال.

بناءً على ما تقدّم خلصت الباحثة إلى أنّ القروض تشكّل الجانب الأكبر والأهم من أصول المصرف، إذ يؤدّي المصرف دور الوسيط المالي بين الوحدات الّتي لديها فوائض مالية والوحدات الّتي تكون بحاجة إلى أموال، وتتّخذ القروض أشكال مختلفة وتواريخ استحقاق متباينة، كما أنّ سعر الفائدة على القروض يم تحديده وفقاً لعدّة عوامل بحيث يغطي تكلفة خدمة القرض بالإضافة إلى تحقيق عائد مقبول للمصرف.

الآن وبعد أن تمّ توضيح المبادئ الأساسية المتعلقة بالقروض الّتي تشكّل الجزء الأكبر من إيرادات المصرف، ننتقل إلى التعرّف على محفظة القروض وأهدافها وأهميّتها وأنواعها، ومن ثمّ مناقشة المداخل الرئيسية لتوزيع الأموال وتخصيصها في أوجه الاستثمار المختلفة وإبراز أولويات وضوابط تخصيص الموارد الماليّة للاستثمار في محفظة القروض التي تشكّل القروض الممنوحة للعملاء المادة الخام لبنائها وهذا ما نتطرّق لتفصيله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

مفهوم ومداخل تشكيل محفظة القروض في المصرف

Concept and Approaches of Loans Portfolio Formation

تمهيد:

تتعدّد المداخل والأساليب المستخدمة لتخصيص الموارد الماليّة لدى المصرف في الاستثمارات المختلفة، ويسهم ذلك في توضيح أولويّات الاستثمارات في المصرف، وتهدف الباحثة من هذا التطرق إلى إبراز أهميّة وترتيب محفظة القروض في ظل استثمارات المصرف المتعددة وبالتالي إدراك فيما إن كان قرار الاستثمار في محفظة القروض يرتبط بقدر الاستثمار في محفظة الأوراق الماليّة أم العكس لذا لابدّ من إيجاز بسيط لمفهوم ومبدأ كلٍّ من تلك المداخل للوصول إلى مفهوم محفظة القروض وتصنيفاتها .

ويمكننا طرح التساؤلات الآتية في هذا الصدد:

- كيف يعمل المصرف على توزيع الأموال في مجال الاستثمار في المحافظ بما فيها محفظة القروض؟
- هل يرتبط قرار تحديد مبلغ الأموال المستثمرة في محفظة القروض بذلك المبلغ المستثمر في محفظة الأوراق الماليّة؟
- هل لمداخل تخصيص الأموال في المصرف دورٌ في تحسين جودة عوائد الاستثمار وتخفيض المخاطر؟

ويأتي هذا المبحث لتوضيح مفهوم محفظة القروض وتصنيفها ومناقشة المداخل الفكريّة التي ترشد المصارف للاستثمار في محفظة القروض والأوراق الماليّة، والإجابة على التساؤلات السابقة.[44]

---

[44] كنجو، كنجو وآخرون(2009)، **مرجع سابق**، ص229.

2-1 محفظة القروض المصرفيّة، المفهوم والأهميّة

Banking Loans Portfolio, the concept and Importance:

تُعتبر الأموال المخصصة للاستثمار في القروض أكبر من الاستثمار في الأصول النقديّة والأوراق الماليّة، وذلك لارتفاع معدّل العائد الناتج عنها ويُعتبر عائد محفظة القروض مصدراً رئيسياً لإيرادات المصرف، يواجه به التزاماته ويسعى إلى تحقيق نموه وتقدّمه.[45]

وبالمقابل يخضع هذا الاستثمار لعنصر المخاطرة، فلا يخلو أي مشروع من المخاطر، لذا ينبغي تشكيل محفظة القروض بناءً على أسسٍ ومرتكزاتٍ سليمةٍ في ضوء الأهداف المنشودة للمصرف والمجتمع والبلد.

2-1-1 مفهوم محفظة القروض (Loans Portfolio Concept):

تُشير كلمة "محفظة" إلى وجود أكثر من استثمار[46]، وقد جاء في تعريفها مايلي:

1- عرّف رزق، عادل[47] محفظة القروض كإحدى أهم الاستثمارات المصرفية بأنّها:" التشكيلة المحددة من قروضٍ عدّة مختلفة النوع، وتواريخ الاستحقاق، يحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها إدارةً كفوءةً والمحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، ممّا يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار".

2- عرَّف محمّد، عمرو المحفظة الاستثمارية بشكلٍ عامٍ بأنّها[48]:

" أداة مركّبة من أدوات الاستثمار تتكوّن من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخصٍ مسؤولٍ عنها يسمّى مدير المحفظة (Portfolio manager)، وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنويعِ أصولها، إذ يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية (Real Assets)، مثل الذهب والعقار، ويمكن أن تكون جميع أصولها ماليّة (Financial Assets)، مثل السندات، أذونات الخزينة والقروض ...الخ.

لكن في أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط.

وتعمل المصارف على تكوين محفظةٍ تشمل القروض التي يتمُّ اختيارها بطريقةٍ منهجيّةٍ تأخذ بالاعتبار المخاطرة والعائد على الاستثمار بالنّسبةِ لتلك القروض.

وباعتبار محفظة القروض ذات أهميّةٍ حيويّةٍ للمصارف ككل، حيث أنّ الاستثمار في محفظة القروض يزيد عن 50% من قيمة الأصول[49]، لذا يبحث المصرف لغرض رفع العائد المتوقع من استثماراته في المحفظة، والتي يكون لها مستوىً معيّن من المخاطر مقبول من قِبَلِه.

---

[45] الراوي، خالد وهيب(2003)، **إدارة العمليات المصرفية**، عمّان، دار المناهج للنشر والتوزيع،ط2، ص176.

[46] http://en.wikipedia.org/wiki/Portfolio_(finance) consulted at 11/1/2015.

[47] رزق، عادل(2006)، **دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار**، بيروت، اتحاد المصارف العربية، ص152.

[48] محمّد، عمرو(2010)، **اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي**، دمشق، دار طلاس للنشر والترجمة، ط1، ص37

[49] محمد، عمرو(2010)، **مرجع سابق**، ص38.

ويسعى جاهداً لتشكيل محفظةٍ كفؤة وهي تلك المحفظة المكوّنة من توليفةٍ متنوّعةٍ ومتوازنةٍ من القروض الممنوحة للعملاء، وبكيفيّة تجعلها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف المصرف واستمراريته.

وبناءً على ما تقدّم في التعاريف السّابقة خلصت الباحثة إلى التعريف الآتي لمحفظة القروض و يُقصد بها، سلّة من القروض الممنوحة والتي تعتمد في تكوينها على موقف المصرف من العلاقة بين العائد والمخاطرة، ومدى إسهام كل قرض مُضاف إلى المحفظة أو خارج منها في الحجم الكلّي للمخاطرة والعائد الإجمالي للمحفظة ويتم تنويعها من مختلف الأنشطة الصناعيّة والتجارية لتقليل المخاطر لأدنى حدودها والحفاظ على مستويات مقبولة ومؤكّدة من العائد.

2-1-2 أهمية محفظة القروض (Loans Portfolio Importance):

مع تزايد أهمية الاستثمار في المحافظ الاستثمارية لدى المصارف، فضلاً عن تزايد عدد الأصول وتنوّعها. إذ باتت أموال المودعين تشكّل الجسر الأساس الذي تُبنى عليه محفظة القروض.

حيث تتجسّد أهميتها كونها أداة استثماريّة تساهم في تحقيق الموازنة بين العنصرين الأهم على الإطلاق في أية عملية استثمارية هما العائد والمخاطر، بالإضافة إلى بلوغ المصرف أهدافه المتمثّلة بتعظيم العائد والحد من المخاطر والاستفادة من خلال تطبيق مبدأ التنويع في المحفظة.

3-1-2 أنواع محفظة القروض(Loans portfolio Types) :

إنّ طابع الاختلاف الذي تمتازُ بهِ القروض وانتشارِ أنواعٍ متعدّدةٍ ومختلفةٍ من المصارف التي تتميّزُ كلٌّ منها بمنح قروضٍ ذات ميّزةٍ تخُصّها عن غيرها من المصارف، هو ما أضاف إلى محفظة القروض المصرفيّة سمات متعددة وألوان مختلفة.

إذ ميّزت الباحثة بين عدّة أنواع من محافظ القروض والتي تمّ اشتقاقها تبعاً لطبيعة عمل المصارف وأنواعها، وهي:

(1) محفظة القروض التجاريّة:

تتشكّل هذه المحفظة من القروض التي تمنحها المصارف التجارية باختلاف أنواعها، حيث تقوم هذه المصارف بتوظيف مواردها في أصولٍ ذات سيولة عالية سعياً للحفاظ على مبدأ التوافق بين مصادر الأموال واستخداماتها. لذلك تشتمل هذه المحفظة على قروضٍ قصيرة الأجل بأنواعها المختلفة والتي تُمنح لشرائح الجمهور كافّةً، ونذكر منها محفظة التجزئة التي نجدها لدى المصارف الفرديّة.[50]

---

[50] Roberto, A, (2013), **Bank Lending and Monetary Transmission in The Euro Area**, Working Paper Series No1568, European Central Bank, P5.

(2) محفظة القروض المتخصصة:

وتتكوّن هذه المحفظة من قروضٍ متوسطة وطويلة الأجل تقوم بمنحها المصارف التنمويّة التي تختصّ بتمويل قطّاعٍ معيّنٍ من القطاعات الاقتصاديّة، لذلك تتصف هذه المحفظة بارتفاع المخاطر نظراً لاقتصارها على تركيز الإقراض لقطاعٍ معيّنٍ دون الآخر وطول فترة الاستحقاق. وهنا نميّز بين:

أ- محفظة القروض الزراعيّة:

وتنطوي على القروض الزراعيّة التي تقوم بمنحها المصارف الزراعيّة للنهوض بقطّاع الزراعة حيثُ تمتد هذه القروض حتى 20 سنة وبضمان الأراضي الزراعيّة والمحاصيل والماشية.

ب- محفظة القروض الصناعيّة:

تتكوّن هذه المحفظة من القروض الصناعيّة المتوسطة وطويلة الأجل التي تمنحها المصارف الصناعيّة للمنشآت الصناعيّة، للنهوض بالقطاع الصناعي في الدولة والمساهمة في دعم التنمية الاقتصاديّة وذلك مقابل ضمانات عينيّة مختلفة.

ت- محفظة القروض العقاريّة:

تتكوّن المحفظة العقاريّة من قروض متوسطة إلى طويلة الأجل تقدّمها المصارف العقاريّة لتساعد وتسهّل عمليّة بناء المساكن وبالتالي النهوض بقطاع الاسكان في الدولة، وتتميّز هذه القروض بأنّها لا تُمنح دفعةً واحدةً وإنّما بنسبة ما تمّ بناؤه من العقار وبضمان العقار المموّل.[51]

(3) محفظة القروض المتنوعة:

تستثمر في هذه المحفظة المصارف المتنوعة التي تقوم بمنح قروض متنوعة لعدّة قطاعات اقتصاديّة، مثل محفظة القروض المتنوعة لدى مصارف الاستثمار التي تقدّم القروض لتمويل المشروعات الاستثماريّة الضخمة التي لا تموّلها المصارف التجارية وغالباً تكون طويلة الأجل، ومحفظة القروض لدى المصارف الشّاملة.[52]

ممّا سبق ترى الباحثة بأنّ محافظ القروض قد تتّخذ أنماطاً مختلفةً، وتتفاوت في مكوّناتها من حيث حجم ونوعية القروض وآجال الاستحقاق ومستوى التنويع والتي تتحدد في إطار ضوابطٍ محددةٍ سوف يتم التطرق لها خلال البحث، ومهما يكن تشير الباحثة إلى أنّ محفظة القروض المتنوّعة هي تشكيلة الأصول الأنسب لاستثمارات المصرف وهذا ما جعل تنويع محفظة القروض وأثره في العائد والمخاطر موضوعاً هامّاً للبحث من وجهة نظر الباحثة.

[51] المزاري، أحمد (2009)، **أثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الأردنيّة**، كليّة العلوم الاداريّة والماليّة، جامعة عمان، العدد التاسع عشر، ص15.

[52] Acharya, V., Hasan, I., Saunders, A., **Previous Resource**,P26.

وبعد التمهيد والتوضيح لماهية محفظة القروض المصرفية والتعرّف على تصنيفاتها المختلفة، أصبح بإمكاننا التطرق لمداخل تشكيل المحفظة ومعرفة أهميّة وأولويّة الاستثمار في محفظة القروض.

2-2 مفاهيم تخصيص الأموال في المصارف Concepts of Assets Allocation in Banks :

يُعد قرار تخصيص الأموال في المشاريع عموماً والمصارف خصوصاً من أهم القرارات الّتي تتصدّر الاستثمار في المحفظة، حيث تتجسّد أهميّة ذلك لدى المصارف عبر الدّور الفعّال لقرار تخصيص الأموال في تخطيط الاستثمار الّذي يعتبر تكوين محفظة القروض جزءاً أساسيّاً منه. وتختلف أولويات الاستثمار في محفظة القروض المصرفيّة ضمن مداخل تخصيص الأموال إلاّ أنّها تجتمع في التركيز بالدّرجة الأولى على تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطر، وهذا ما جعل الباحثة تعطي لمداخل تخصيص الأموال حيّزاً من التوضيح في هذا البحث.

وأشار Roger, G., et al[53] إلى أنّ لقرار تخصيص الأموال في المصارف أثر جيّد في تفسير التغيّرات في عوائد الاستثمارات، إذ أشار الباحثون إلى أنّ قرار تخصيص الموارد يفسّر وسطيّاً 40% من التباين في عوائد المحفظة، في حين يفسّر ما يقارب 90% من تباين عوائد كل أصل مكوّن للمحفظة.

ويشير Soekarno, S& Maya[54] إلى أنّ استراتيجيّات تخصيص الأموال تساهم في تحسين عائد محفظة القروض وتعزيز العوائد الناجمة عن منح القروض لجهاتٍ متعدّدة أي تنويع محفظة القروض اعتماداً على القروض معتدلة المخاطر ممّا ينتج عنه تحقيق توازن عوائد القروض المكوّنة للمحفظة مع مرور الوقت.

تجدر الاشارة أيضاً إلى أهميّة مستوى الخبرة والكفاءة الّتي يتمتّع بها مدير المحفظة حيث يحسّن ذلك من أداء المحفظة، إلاّ أنّ المصدر الرئيسي لعوائد المحفظة ومخاطرها مع مرور الوقت هو قرار تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات المتعدّدة.[55]

[53] Roger, G., Paul, D.,(2000), **Does Asset Allocation Policy Explain 40, 90, or 100 Percent of Performance?**, *Financial Analysts Journal* 56, no. 1,p29.

[54] Soekarno, S., Maya, S.,(2012), **Asset Allocation Based Investment Strategy to Improve Profitability and Sustainability of the SMEs**, Published by Elsevier Ltd.

[55] Reilly, F., Brown, K.,(2002), **Investment analysis Portfolio Management**, published by South- Western College, the 7th edition, p54.

3-2 مداخل تخصيص الأموال Assets Allocation Approaches :

تهتم السياسة المالية للمصرف المستثمر بالبحث عن توزيع مناسب للأموال من بين أنواع البدائل الاستثمارية المتاحة لتحقيق أكبر عائد، مع تخفيض المجازفة قدر الإمكان إلاّ ضمن حدود تحمّله للمخاطر ورغبته بها.[56]

وأشار كلٌّ من Reilly, F & Brown, K[57] إلى أنّ تخصيص الموارد هي عمليّة اتخاذ قرار بشأن الكيفيّة الّتي سيتمّ وفقها توزيع الموارد الماليّة بين مختلف البدائل الاستثماريّة المتاحة ولا يمكن للمستثمر الاستغناء عن هذا القرار كونه بمثابة المرشد لتشكيل محفظته الاستثماريّة.

كما عرّف Bodie, K., et al[58] تخصيص الأموال بأنّها الاستراتيجيّة الاستثماريّة الّتي تهدف إلى موازنة المخاطر والعائد عبر تخصيص أصول المحفظة وفقاً لأهداف المصرف ودرجة تقبّله وتحمّله للمخاطر ونطاق الاستثمار، وبالتّالي فإنّ المصارف تعمل على تنويع محافظ القروض من خلال توزيع القروض بين مختلف الشركات، الصناعات والبلدان مع الأخذ بالاعتبار لتوفير متطلّبات السّيولة الّلازمة.

وعرّف كلٌّ من Soekarno, S& Maya, S[59] تخصيص الأموال بأنّها الاستراتيجيّة الاستثماريّة الّتي تخصّص الأموال المتاحة بين مختلف البدائل الاستثماريّة بنسبٍ محدّدة والحفاظ على توازن تلك النسب دوريّاً عن طريق الحفاظ على نفس النسبة في كافّة البدائل الاستثماريّة الّتي تمّ الاستثمار فيها.

وتعرّف الباحثة تخصيص الأموال بأنّها استراتيجيّة اختيار الأصول الاستثماريّة الملائمة للمصرف المستثمر ووضع حدود للمبالغ المخصّصة للاستثمار في كل أصلٍ من الأصول مقبولة المخاطر، ممّا يساعد في تحقيق التوازن بين عائد المحفظة ومخاطرها من خلال الضبط والتحكّم بنسب الأصول داخل المحفظة.

وقد تنوّعت المناهج الفكريّة التي تحكم توزيع الأموال في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، إلاّ أنّها تتّفق جميعها في السّعي نحو أفضل تركيب لجانب الأصول يحقق أعلى معدّل ممكن للربحيّة في إطار المحددات والقيود التي يخضع لها المصرف.

مداخل تخصيص الأموال تتطلّب من المصارف الاعتماد على أسلوبٍ مناسبٍ لتعبئة موارده الماليّة واستثمارها بفاعليّة، وتتدرج منها المداخل الآتية لتوزيع الأموال على بنود الاستثمار:

---

[56] http://ar.wikipedia.org/wiki/asset-allocation consulted at 8/1/2015.
[57] Reilly, F., Brown, K., **Previous Resource**, P35.
[58]Bodie, Z., Kane, A., Marcus, A. J.,(2009), **Investment, Eight Edition. New York: Mc. Graw-Hill Companies,** Inc, P21.
[59] Soekarno, S., Maya, S., **Previous Resource**, P177.

2-3-1 مدخل كومة الأموال (The Pool Funds Approach):

الفكرة الأساسيّة لهذا المدخل تتمثّل في أنّ الموارد المتاحة للمصرف من كافّة المصادر يجب أن تنصهر في مجمّعٍ واحدٍ بغضّ النظر عن طبيعة المصدر وتاريخ استحقاقه، ومن ثمّ القيام بتوزيع هذه الأموال على بنود الاستخدام المختلفة كالنقدية والاستثمارات المتنوعة بما فيها القروض والأوراق الماليّة وذلك وفق أساس الأولويات بما يؤدّي إلى تعظيم الربح وتخفيض المخاطر والمحافظة على السيولة.

وتُرتَّب الأولويّات كالآتي[60]:

1- متطلبات أوليّة، وتشمل الأصول السّائلة كالاحتياطات الأوليّة.

2- متطلبات ثانويّة، وتشمل الأصول ذات السيولة السّريعة كالاستثمار في أذونات الخزانة والأوراق الماليّة الحكوميّة...

3- محفظة القروض والسّلفيات، يتم تسخير الجزء الأكبر من حجم الأموال للاستثمار في هذه البند نظراً لارتفاع معدّل العائد على الاستثمار فيه، ويُعتبر أفضل من العائد الناجم عن الاستثمار في النقديّة وفي الأوراق الماليّة. إذ أنّ ما يقيّد المصرف بحدود الاستثمار في محفظة القروض لا يتحدّد إلاّ بالتعليمات الائتمانيّة الصّادرة عن السلطات النقديّة والمصرف المركزي بالإضافة إلى أهداف المصرف العامّة.[61]

وبالتالي فإنّ المبالغ المخصّصة للاستثمار في القروض تتحدّد تبعاً للعائد المتوقّع من تلك القروض وتحتل الأولوية على حجم الاستثمارات في الأوراق الماليّة في حال كان معدّل العائد على القروض أكبر من معدّل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية، والعكسُ صحيح.

4- استثمارات ماليّة أخرى:

المقصود بها تلك التي تدرّ عوائداً أكبر من غيرها، وبالتأكيد في إطار حدود المخاطر التي تتقبّلها الادارة وتلبية متطلبات السيولة في الأجل الطويل أي عند تصفية تلك الاستثمارات.

من الطبيعي أنّ لهذا المدخل مزايا وعيوب يمكن توضيحها بالآتي:

- تتمثّل أهم مزايا هذا المدخل في سهولته وتكلفته الاداريّة المنخفضة وأكثر ملائمةً للمصارف صغيرة الحجم.
- ويُعاب بعدم قدرته على استيعاب التداخل بين عناصر جانبيّ الأصول والالتزامات ويصبح المصرف أكثر عرضةً لمخاطر تغيّر أسعار الفائدة في حال عدم التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها ويعمد هذا المدخل إلى التركيز على توفير السيولة أكثر من الربحيّة.

---

[60] اتحاد المصارف العربية (2002)، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، لبنان، ص31.

[61] Reilly, F., Brown, K., **Previous Resource**, P60.

- لذا ظهر مدخل بديل لاستثمار الأموال المتاحة يسمّى مدخل تخصيص الموارد.

ممّا سبق ترى الباحثة أنّ الاستثمار في محفظة القروض تحتل الأولوية على الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بعد تأمين المتطلّبات الأوليّة والثانويّة في المصرف وذلك في ضوء مدخل كومة الأموال، وهذا ما يقود إلى نتيجةٍ مفادها أنّ قرار تحديد مبلغ الأموال المستثمرة في الأوراق الماليّة يرتبط إلى حدٍّ كبيرٍ بقرار الإقراض، نظراً لارتفاع العائد على القروض.

2-3-2مدخل تخصيص الموارد (The Asset Allocation Approach):

يقوم هذا المدخل على أساس إنشاء عدّة مراكز للسيولة والربحية في المصرف تقابل كل مصدر من مصادر الأموال، بمعنى أنّ كل نوع من أنواع الودائع أو الموارد الذاتيّة يعدّ مصرفاً فرعيّاً داخل المصرف ذاته (Banks within a Bank)، حيث يتمّ تخصيص الأموال على أساس مواءمة تواريخ استحقاق بنود الخصوم أو الموارد الماليّة المستخدمة مع تواريخ استحقاق بنود الأصول أو الاستثمارات.[62]

وقد أشار Lastavica[63]، إلى ضرورة مواءمة تواريخ الاستحقاق بين الموارد والاستثمارات، من خلال نموذج الفجوة Gap Model ، حيث خلص عبر هذا النموذج إلى وجود فجوة موجبة وأخرى سالبة بين تواريخ استحقاق الموارد وتواريخ استحقاق الاستثمارات كالآتي:

1- الفجوة الموجبة:

تحدث عندما تكون فترة استحقاق الموارد الماليّة المتاحة لدى المصرف أطول من فترة استحقاق الأموال التي استثمرها المصرف، وبالتالي فإنّ تغيُّر أسعار الفائدة على الاستثمارات بمعدّلات أسرع من تغيّر أسعار الفائدة على الموارد الماليّة المستخدَمة في تمويل الاستثمارات، ومع بقاء الفائدة على القروض الممنوحة في تغييرٍ مستمرٍّ نحو الارتفاع وثبات الفائدة على الموارد الماليّة لدى المصرف تكون الفجوة الموجبة في صالح المصرف.

2- الفجوة السالبة:

تحدث عندما تكون فترة استحقاق الموارد الماليّة المتاحة لدى المصرف أقصر من فترة استحقاق الأموال التي استثمرها المصرف، وبالتالي فإنّ تغيّر أسعار الفائدة على الموارد بمعدّلات أسرع من تغيُّر أسعار الفائدة على الاستثمارات التي يتمُّ تمويلها من تلك الموارد.

ويشير كنجو وآخرون[64]، إلى ضرورة تقسيم مصادر الأموال وفقاً لتاريخ الاستحقاق ثمّ توجيه تلك الموارد إلى استثماراتٍ ذات تاريخ استحقاقٍ مماثلٍ.

---

[62] اتحاد المصارف العربية(2002)، **مرجع سابق**، ص32.

[63] Lastavica, J,(1983), **Three Rudiments for Asset/ Liability Managers**, in: ABA Banking Journal, P107.

[64] كنجو، كنجو وآخرون(2009)، **مرجع سابق**، ص233.

أي يتمّ استخدام المصادر الماليّة طويلة الأجل في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل كالأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل، في حين يتمّ استخدام الودائع الآجلة وودائع التوفير في تمويل الاستثمارات متوسطة الأجل، كالقروض والأوراق الماليّة أمّا ودائع تحت الطلب فيمكن استخدامها في تمويل الاحتياطي القانوني والثانوي.

ويُفيد هذا النموذج المصارف في تحسين الربحية وذلك عبر التنبؤ باتجاه أسعار معدّلات الفائدة، أي عندما تشير التوقعات إلى ارتفاع معدّلات الفائدة يصبح من الأفضل أن يكون تاريخ استحقاق الموارد بعيد وتاريخ استحقاق الاستثمارات قريب، والعكس صحيح.[65]

وتتمثّل الميّزة الأساسيّة لمدخل تخصيص الأموال في:

1- تقليل حيازة المصرف من الأصول السائلة وبالتالي تعظيم ربحيّة المصرف.

2- ويُلاحظ بأنّ سهولة تطبيقه ومحدوديّة أعبائه الإداريّة جعلته أكثر شيوعاً خاصّةً بعد نجاح تطبيقه في المصارف الصّغيرة والمتوسطة الحجم.

إلاّ أنّه يُعاب على هذا المدخل:

1- عدم صحة الافتراضات التي تقوم عليها في كافّة الظروف، حيثُ أنّ بعض المصارف تتميّز باختلافاتٍ موسميّةٍ أي قد يكون الطلب على القروض في أعلى مستوى والودائع المتوافرة لدى هذه المصارف عند أقل مستوى.

2- عدم مرونته، بمعنى عدم سرعة استيعابه للمتغيّرات في البيئة الاقتصاديّة عند تخصيص الأموال.[66]

وبالتّالي تشير الباحثة إلى أنّ استثمار المصرف في محفظة القروض في ظل مدخل تخصيص الموارد يتحدّد بشكلً أساسي في ضوء تواريخ استحقاق الموارد المالية لديه، بالإضافة إلى التوقعات بشأن تغييرات أسعار الفائدة على القروض واتجاهاتها، وترى الباحثة أن هذا المدخل يمكن أن يحمي المصرف من خطأ الاقدام على تقديم قروض طويلة الأجل إلاّ ضمن حدود إمكانياته الّتي تجسّدها طبيعة وهيكل الودائع في المصرف.

2-3-3 مدخل إدارة الالتزامات (Liability Management Approach):

تقوم الفكرة الأساسيّة لهذا المدخل على إعطاء الحرية للقائمين على التوظيف والاستثمار في اتخاذ القرارات التنفيذيّة دون الارتباط بمدى توافر مصادر تمويل لهذه التوظيفات. ويستند هذا المدخل على أنّ عملية توفير مصادر الأموال سواءً عن طريق الحصول على حدودٍ ائتمانيّةٍ من المصارف المحلية أو المراسلين بالخارج أو طرح سندات وشهادات ايداع تعدّ مسؤوليّة لجنة توظيف الموارد.

[65] اتحاد المصارف العربية(2002)، **مرجع سابق**، ص33.

[66] Roger, G., Paul, D., **Previous Resource**, P62.

تجدر الإشارة إلى أنّ تطبيق هذا المدخل يتطلّب توافر مقوّمات السّلامة الماليّة للمصرف الذي يتبنّى هذا المدخل بتوافر النوعيّة الجيّدة لتوظيفاته، وحسن سُمعته في السّوق المصرفي المحلي والخارجي.

تنشأ المخاطر من تطبيق هذا المدخل إذا ما تبيّن عدم سلامة التوظيفات وخاصّةً القروض المقدَّمة وبالتالي تعثُّر عدد مؤثّر من عملائه المقترضين، ففي هذه الحالة تنخفض الجدارة الائتمانيّة لهذا المصرف وتتحوّل عنه المصادر الدائمة للإقراض أو التمويل فيتعرّض لمأزقٍ في السّيولة.[67]

وإشارةً من الباحثة في ظل مدخل إدارة الالتزامات أنّ مبلغ الأموال المخصّصة للاستثمار في محفظة القروض يتحدّد بقرار من لجنة توظيف الموارد في المصرف إلاّ أنّه من غير المنطقي أن تُقدم اللجنة على التوسع في الاقراض على حساب الاستثمارات الأخرى مالم تتأكّد من فعّالية نشاطها وقدرتها على توفير مصادر أموال كفؤة لتفادي الوقوع في خطر السيولة.

ولذا ينبغي على المصارف التي تطبّق هذا المدخل أن تبقى محافظة على معدّلات ربحيّتها مع الحرص الدّائم على إدراجها ضمن قائمة المصارف ذات الترتيب المتقدّم من حيث الجدارة الائتمانيّة.

2-3-4 مدخل الإدارة العلميّة (بحوث العمليّات) (The Management Science Approach Operation Research)

يعمد هذا المدخل إلى تطبيق بحوث العمليات بنماذجها الرياضية مثل البرمجة الخطية لتحليل العلاقات المتشابكة بين مختلف مكونات المركز المالي للمصرف للمعاونة في اتخاذ قرارات رشيدة عند توزيع الموارد على أوجه الاستخدامات المختلفة في ظل قيود السيولة وتعظيم الربحية كهدف.

يساعد هذا المدخل إدارة المصرف بمعرفة وتحديد المشكلة التي تواجهها وتحديد بدائل الاستثمار الجيّدة المتاحة لدى المصرف واختيار البديل الأنسب لاستثمار الأموال المتاحة فيه.[68]

ويتطلّب هذا المدخل لتحديد أوجه استثمارات المصرف المختلفة وحدودها استخدام أساليب التحليل الكمّي والتنبؤ لإدارة الأصول والخصوم في المصرف، بأن يعمل المصرف على[69]:

1- تحديد دالة الهدف المتمثلة إمّا بتعظيم الربحية أو بتخفيض التكاليف.

2- تحديد العلاقات المتداخلة بين مختلف عناصر المركز المالي في شكلٍ كمي وفي صورة خطية.

3- ويلي ذلك حصر العناصر المتغيرة التي تخضع لسيطرة متخذ القرار وتلك الخارجة عن سيطرته(مثل تغيّر الطلب على القروض).

---

[67] اتحاد المصارف العربية(2002)، **مرجع سابق**، ص32.

[68] اتحاد المصارف العربية(2002)، **مرجع سابق**، ص35.

[69] عياش، جابر (2008)، **واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى المؤسّسات الأهلية بقطاع غزة**، دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، ص45.

4- ثمّ تحديد القيود المفروضة على الادارة سواءً أكانت قيوداً داخليّة(مثل توفير السيولة والحد من المخاطر)، أو خارجية(قرارات السلطة النقدية كنسبة الاحتياطي القانوني ونسبة المساهمات في رؤوس أموال المشروعات...).

5- ويُفضّل اختبار مثالية التركيب المقتَرَح للأصول والالتزامات عن طريق إعادة تركيب النموذج بمجموعة افتراضات مختلفة لاختبار حساسيّة النتائج للتغيّرات في الفروض.

ومن الانتقادات الموجّهة إلى منهج الادارة العلمية على سبيل الذكر لا الحصر:

1- ارتفاع تكاليفه وضرورة توافر كوادر متخصّصة لذلك يصعُبُ تطبيقه في المصارف المتوسطة أو الصغيرة.

2- من أساسيات نجاح هذا المدخل تمتع المصرف بالاستقرار المالي أو سلامة التنبؤات لمدى التغييرات في معدّلات العائد وحجم الطلب على القروض وسلوك الودائع، وهذا ما يصعب تحقيقه في البيئة الاقتصاديّة المعاصرة.

3- يشير الواقع العملي إلى عدم التوسع في تطبيق هذه النماذج الرياضيّة المعقّدة كما تبيّن أنّ نتائج تطبيق هذه النماذج قد تكون مقاربة لما يمكن الحصول عليه من تطبيق المناهج البسيطة في إدارة الأصول والالتزامات.

وفي ظل هذا المدخل يتوضح لدينا أنّ حجم الأموال المستثمرة في محفظة القروض إنّما هو نتيجةً لدراسة معمّقة لمعطيات عدّة مثل هيكل ودائع المصرف والطلب على القروض ومعدّل العائد عليها ويتم منح القروض بما يحافظ على سيولة المصرف وتحقيق الربحية المناسبة.

تعقيباً على مداخل تخصيص الأموال يرى Sun., et al[70] أنّه مهما يكن المنهج المتّبع في تخصيص موارد المصرف فالأهمية الكبرى تكمن في توفر الكوادر البشرية الكفؤ الّتي تعمل على التخصيص الكفوء لتلك الموارد ويُراعى في ذلك الوضع السائد في البلد، إذ أنّ التهاون في منح القروض للمؤسّسات النّاشئة في حال كانت البلد تمر بمرحلة انتقاليّة وتعاني من عدم الاستقرار السّياسي، إنّما تشير إلى انخفاض مستوى كفاءة تخصيص الموارد في المصرف، حيث أشار إلى أنّ العلاقات السّياسيّة وهيكل ملكيّة المؤسّسات طالبة القرض لها دور كبير في إمكانيّة الحصول على القروض طويلة الأجل مثل المؤسّسات الحكوميّة الّتي تتلقّى المزيد من القروض طويلة الأجل بمعايير إقراض منخفضة وشروطٍ ميسّرة.

---

[70] Sun, Z., Liu, F.W., Li, Z.Q., (2005), **Market development, government influence and corporate debt maturity structure**. Economic Research Journal 5, P53 (in Chinese).

وأشار Xiuli., et al[71] أنّ للحكومة دورٌ فعّالٌ في ضبط تخصيص موارد المصرف في الاستثمارات المتعددة والتأثير فيها عبر وضع حد أقصى للقروض لجهاتٍ محدّدةٍ، وهذا ما يتجسّد عبر دور المصرف المركزي في إصدار القوانين الخاصّة بتوجيه تخصيص الموارد في المصارف، إذ من الممكن أن يكون تأثير الحكومة على تخصيص الموارد في المصرف السّعي دوماً لتحقيق أمان القطاع المصرفي ككل ولو كان ذلك على حساب تحقيق المصرف بحدّ ذاته لعوائد مرتفعة قد تخوضه إلى مخاطر الإفلاس، وبالتّالي التّأثير على الشريان المصرفي تدريجيّاً وهذا ما تطمح إليه الحكومة عند فرض قيود على تخفيض الموارد في الاستثمارات المتعدّدة.

بعد توضيح المداخل الأساسية التي تساهم في مساعدة المصارف في إدارة استثماراتها وما يخصصه المصرف من موارد للإقراض واقتناء الأسهم والسندات، والذي يسهم بدوره في تحديد القدر الذي يخصصه المصرف للتوظيف في محفظة القروض والأوراق المالية عبر الموارد الفائضة عن احتياجات السيولة المخططة.

وتعقيباً على هذه المداخل ترى الباحثة بأنّها تعتبر مناهج علميّة بالغة الأهميّة ساهمت في مساعدة المصارف في رسم الخطوط العريضة لاستثماراتها المختلفة، توضّح لنا بشكلٍ عام أنّ قرار تحديد مبلغ الأموال المخصّص للاستثمار في محفظة الأوراق الماليّة إنّما يتحدّد في ضوء ما تمّ تخصيصه للاستثمار في محفظة القروض التي تحتلّ الأولويّة في استثمارات المصرف نظراً لأهمية العائد المتولّد عنها.

وخلصت ممّا تمّت مناقشته أنّ مدخل تخصيص الموارد يمكن اعتباره أفضل وأكثر كفاءة لتشكيل محفظة القروض، نظراً لأنّه يركّز على اعتبار مواءمة تواريخ الاستحقاق حجر الزاوية في بناء سياسات الاستثمار في المحافظ الاستثمارية وأساس توجيه الأموال وتخصيصها لتحقيق العائد المناسب وتوفير السيولة في الأجل الطويل، نظراً لأهمية دور مدة الاستحقاق في التحكم بسيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته. إلاّ أنّ توافر المهارات الاداريّة والذكاء والحنكة سوف تستمر كمتطلّبات أساسيّة وضروريّة لنجاح قرارات تخصيص الأموال في المصارف وكافّة المؤسسات الماليّة.

---

[71] Xiuli, Z., et al,(2012), **Banking System erform, earnings quality and credit allocation**, Journal of Accounting Research 5, University of Hong Kong, Elsevier B.V, P228.

المبحث الثّالث

السياسات الاستثمارية وانعكاساتها على ادارة محفظة القروض

Investment Policies and their Implications on Loans Portfolio Management

تمهيد:

تتركّز مهمة مديري المحافظ في المصارف في اختيار العناصر المكونة لمحفظة القروض الاستثمارية، وهو عمل غير سهل من حيث اختيار العناصر القابلة للنمو اعتماداً على أسس ومراجع وقواعد تضبط التركيبة الاستثمارية، وإدارة هذه العناصر المكونة لمحفظة القروض الاستثمارية ضمن إطار وبيئة استثمارية معقدة تتطلب فهم الظروف المحيطة بشكل دقيق والتكيف المستمر والسريع معها.

يقدّم المبحث توضيحاً للمبادئ والضوابط الرئيسية لتشكيل محفظة القروض والسياسات المتّبعة في إدارة المحفظة، إذ أرادت الباحثة بذلك إسقاط تلك السياسات والضوابط المتعارف عليها لتشكيل محفظة الأوراق الماليّة لاستخدامها وإمكانية الاسترشاد بها في مجال محفظة القروض كونها محفظة استثمارية.

3-1 أنماط السياسات المتّبعة في إدارة محفظة القروض (Applied Policies Types in loans portfolio management)

يُعتبر اختيار المصرف لاستراتيجيّة الاستثمار المناسبة الخطوة الأولى والأهم عند اتخاذ أيّ قرار بتحديد الهيكل الأساسي للمحفظة الاستثمارية، ونظراً لاعتبار محفظة القروض من المحافظ الاستثماريّة للمصرف ما يعني أنّه بإمكان الباحثة إسقاط السياسات والاستراتيجيات الّتي تهتمّ ببناء المحفظة الاستثمارية عموماً على محفظة القروض في المصرف، وإدراك إمكانية تطبيقها والاسترشاد بها في تأسيس محفظة قروض في ضوء رغبة المصرف وقدرته إزاء المخاطر والعائد، أمّا عن استراتيجيّات الاستثمار الّتي يمكن استخدامها في إدارة محفظة القروض، فهي على النحو التالي[72]:

- استراتيجيّة حذرة: والتي تهدف إلى تحقيق الربح ببطء من استثمار مرتفع المخاطر.
- استراتيجيّة نشطة: تهدف إلى تحقيق ربحٍ سريعٍ من خلال المضاربة على قروضٍ مرتفعة العائد.

يتوقف اختيار إحدى هاتين الاستراتيجيّتين على عاملين أساسيّين هما:

- التكلفة: حيث تترافق الاستراتيجيّة النّشطة بتكلفة أكبر من الاستراتيجيّة الحذرة.
- التّنويع: إذ أنّ استراتيجيّة المحفظة النّشطة عادةً تتطلّب درجات تنويع أقل من الحذرة.

ونميّز بين السياسات الاستثماريّة الثلاثة التي يمكن أن يتبنّى إحداها المصرف للاستثمار في المحفظة بما في ذلك محفظة القروض[73]:

3-1-1السياسة الاستثماريّة المتحفّظة/ الدفاعيّة (Conservative Investment Policy\ defensive)

إنّ أسلوب المصرف المتّبع لإدارة المحفظة يزوّد المصرف بمعطيات دفاعيّة لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة والضغوط الموسميّة على الودائع والقروض، يسلك المصرف هذه السياسة عندما يميل نحو التحفّظ إزاء المخاطر الاستثماريّة ويرغب في الحصول على عائد منتظم وثابت في الأجل الطويل.

يمكن للمصرف تشكيل محفظة قروض متحفّظة بمنح قروض تجاريّة قصيرة الأجل منخفضة المخاطر مثل قروض التجزئة بالإضافة إلى قروض حكومة وقطاع عام الّتي تتميّز بثبات معدلات الفائدة عليها حتى لو امتدت لآجال طويلة.

---

[72] رزق، عادل(2004)، **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات الماليّة- من منظور إداري محاسبي-**، القاهرة، دار طيبة للنشر، ص11.

[73] كنجو، كنجو وآخرون(2009)، **مرجع سابق**، ص178

2-1-3 السياسة الاستثماريّة الهجوميّة كاستراتيجيّة لتحسين عائد المحفظة (Aggressive Investment Policy as a strategy to improve the portfolio's Return)

إنّ أسلوب المصرف المتّبع لإدارة المحفظة يزوّد المصرف بمعطيات هجوميّة تمكّنه من إعادة هيكل الأصول والخصوم لتحقيق أهدافه[74]، إذ يعمل المصرف على تبنّي هذه السياسة عندما يرغب بتحقيق عوائدٍ مرتفعةٍ تفوق العوائد المتولّدة عن اتّباع السياسة السّابقة، وتترافق هذه السياسة بارتفاع المخاطر، إذ قد يفضّل المصرف وفق هذه السياسة التركيز على منح القروض طويلة الأجل.

تشير الباحثة على أنّه يمكن للمصرف أن يتبنّى السياسة الهجوميّة كاستراتيجيّة لتحسين عائد محفظة القروض، ويتم ذلك عبر التوسّع في القروض الّتي يرتفع معدّل العائد عليها وبشروطٍ ميسّرة ويتوقف نوع القروض على عدّة أمور فمثلاً المصرف في البلدان النامية (مثل سورية) قد يمنح قروض صغيرة لكن بالتهاون في شروط الاقراض مثل تخفيض الشروط المتعلّقة بالضمانات المطلوبة.

أمّا في البلدان المتقدّمة والّتي تتميّز بوجود سوق ماليّة نشطة فمن الممكن للمصرف أن يتوسّع في منح القروض لتمويل عمليات التداول بالأوراق الماليّة الّتي ترتفع مخاطرها، أو القروض الضخمة لتمويل العمليات الانتاجيّة أو العقاريّة أو الاستثماريّة الكبيرة.

إلاّ أنّه تشتدّ المخاوف من جرّاء تبنّي هذه السياسة في الاقراض حيث ترتفع المخاطر بامتداد الأجل كما أنّها ترتفع بالتهاون في شروط السياسة الاقراضية[75]، في حين يدرك المصرف بأنّه لا يمتلك الصلاحيات الّتي تخوّله لتعويم معدل الفائدة على القروض مرتفعة المخاطر لأنّها تخضع لسلطة المصرف المركزي وقد يعمل هذا الأخير على تغيير معدّلات الفائدة بحيث يمنح للمصارف مجالاً محدّداً لا يمكنها تجاوزه في حال حدوث تغييرات اقتصاديّة مثل التضخم.

لكن العائد المرتفع لا يمكن أن يكون مبرراً للخوض في المخاطر وخاصّةً المصارف الّتي يعتبر الأمان هو أساس استمراريّتها لذا يجدر اتخاذ التدابير اللازمة لتجنّب المخاطر قدر المستطاع وبما يتلاءم مع قدرة المصرف ورغبته في تحمّل المخاطر.

3-1-3 السياسة المتوازنة (Balanced Investment Policy):

يختار المصرف الرشيد العقلاني هذه السياسة التي تخلق التوازن بين العائد والمخاطر، وتشكّل المحفظة المثلى التي تتكوّن من تشكيلةٍ متنوّعةٍ من القروض وبشكلٍ يجعلها أكثر ملائمةً لتحقيق أهداف المصرف المستثمر أو من يتولّى إدارتها، وبذلك تجمع هذه المحفظة بين القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل والتي يتم تقديمها لعدّة قطاعات على اختلافها أي يمكن أن تتضمّن محفظة القروض المتوازنة قروض لقطاع الأفراد والمالي

---

[74] الشمّاع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص119.

[75] Gareth, D., (2003), **Investment Analysis**, Journal of Finance, P40.

والحكومي و الصناعيّ والزراعي والعقاريّ وبآجال استحقاقٍ متفاوتة ، سوف نولي موضوع محفظة القروض المُثلى المتوازنة بشيءٍ من التفصيل في الفصل التالي.[76]

بعد الاطلاع على السياسات الاستثماريّة السابقة تتبلور لدى الباحثة فكرة مفادها أنّه ينبغي على المصارف عند تشكيل محفظة القروض، أن تعمل على اختيار السياسة الاستثمارية المناسبة الّتي تحقّق لها الكفاءة، وألاّ تلتزم بما يفوق إمكاناتها في تحمّل المخاطر وخبرتها الإداريّة والاستثماريّة، ومعرفة كيفيّة اختيار الوقت المناسب لتشكيل المحفظة وضمن مجالات الإقراض المختلفة، بالإضافة إلى الاقتناع بأنّ المخاطر المحتَمَلة تتباين باختلاف نوعية وآجال استحقاق الأصول المكوّنة للمحفظة.

3-2 أسس إدارة محفظة القروض(The Basis of loan portfolio management) :

تتطلّب الادارة الناجحة لمحفظة القروض الاستثمارية أن تراع عدّة أسس[77]، أهمّها:

1- تحضير قائمة بالقروض كبدائل استثمارية متاحة ووضع أولويّات الاستثمار لكلٍّ منها.
2- اختيار التوقيت الأنسب لاختيار وبناء هيكل محفظة القروض الملائمة لأهداف المصرف.
3- التحفّظ والرّشد في اتخاذ القرارات التي تخصّ إدارة المحفظة لتجنّب المخاطر الشّديدة.
4- المتابعة والرقابة للطلب على القروض والتغيّرات والتقلّبات التي تطرأ على معدّلات الفائدة وقيمة القروض المكوّنة للمحفظة.
5- الاستعانة بالخبراء المتخصّصين في إدارة المحفظة.

3-3 أهداف تكوين محفظة القروض(Loans Portfolio Formation Targets) :

يسعى المصرف عند تكوين محفظة القروض إلى تخفيض مخاطر الاستثمار والحصول على أقصى عائد ممكن، حيث أنّ تكوين المحفظة بشكلٍ عام ينطلق من الأخذ بعين الاعتبار لعناصر المخاطر والمتمثّلة إمّا باحتمالات ارتفاع تكاليف الاستثمار أو انخفاض حجم العائدات أو الاثنين معاً. إذ يحقق تكوين محفظة القروض عدداً من الأهداف وكل ذلك في ضوء الخطط المالية المستقبلية للمصرف.

ونذكر من هذه الأهداف:

3-3-1 الجودة (Quality):

عند إقدام المصرف على الإقراض فهو يتحمّل المخاطرة، لذا ينبغي عليه التعامل في قروض ذات جودة عالية، أي منح القروض التي تساهم في المحافظة على أصول المصرف ورأس المال الأصلي حيث أنّ هذا

[76] Greg, N., Hoppe, CH., (2009), **The Handbook of Credit Portfolio Management**, published by the McGraw-Hill Companies, P16.
[77] Greg, N., Hoppe, CH., **Previous Resource**, P5.

الهدف يشكّل الهم الأكبر لكافة المستثمرين وفي طليعة اهتمامات مدير محفظة القروض في المصرف، ويتم رصد اتجاهات رغبة المصرف في القروض الممنوحة سواءً قروض فردية أو موجّهة لشرائح محددة أو للمجتمع بأكمله، ومنح القروض وفقاً لأسس سليمة وكفؤة.[78]

فمن حيث الجودة توجد قروض منخفضة العوائد ولكنها منخفضة المخاطر وأخرى مرتفعة المخاطر كثيرة العوائد. وبالتالي يسعى المصرف لتحقيق جودة المحفظة من خلال اختيار القروض الجيّدة التي تتناسب مع قدراته وأهدافه، وتساهم في تثبيت واستقرار العائد دون التقليل من العائد المتوقع[79]، وبالتالي تتناقص مخاطر المحفظة تدريجياً بمرور الوقت.

3-3-2 مخاطر المحفظة (Portfolio Risk):

أي تكوين المحفظة بما يراعي التأمين ضد المخاطر، ويسعى المصرف لضبط مكونات المحفظة من خلال التحكّم بمستوى تركيز مخاطر المحفظة ضمن صناعة محددة أو منطقة جغرافية محددة.

وبذلك يقرّر المصرف فيما أن يشدّد أو يخفّف الاستجابة لتغيّرات الظروف، وبالتالي المخاطر وتحديد حجم ونوعية القروض التي سيتم قبولها أو الحفاظ عليها داخل كل جزء من المحفظة.

3-3-3 النمو(Growth):

أي نمو رأس المال وتعظيم الثروة وبالتالي تضخيم قيمتها الرأسماليّة[80]، ويُعتبر نمو المحفظة الهدف الجوهري الذي ينبغي لكل مصرف تحقيقه كما يعتبر مؤشراً للنجاح في العمليّة الاستثماريّة، وذلك وفقاً لشروط السوق ومستوى المنافسة التي يواجهها المصرف.
لذا يسعى المصرف للوصول إلى مستوى النمو المنشود إذ يميل العديد من المصارف لكي يكون هدف تعظيم الثروة ورأس المال أهم من الهدف المتعلّق بتحقيق أقصى عائد ممكن. ولا مجال للتعارض بين هذين الهدفين وإنّما تحقيق أحدهما قد يقود إلى تحقيق الآخر.

3-3-4 الربحيّة(Profitability):

الحافز الأساسي والأكبر من أي استثمار لأموال المصرف بما في ذلك محفظة القروض، حيث أنّ نجاح المحفظة في تحقيق هدف الربح وتعظيمه هو الذي يمنح للمحفظة سمة النجاح. وذلك ضمن حدود نسب ممكنة ومقبولة وبناءً على سياسات تسعير القروض في المصرف.

---

[78] Greg, N., Hoppe, CH., **Previous Resource**, P199.

[79] رزق، عادل(2004)، **مرجع سابق**، ص158.

[80] رزق، عادل(2004)، **مرجع سابق**، ص158.

أي تحقيق الربحيّة لصالح المساهمين وحماية أموال المودعين، وبالتالي تدعيم موقف المصرف لضمان بقائه واستمراريّته.[81]

3-3-5 تلبية متطلّبات السيولة(Meet the liquidity requirements):

نظراً لتعرّض المصارف والمؤسسات الماليّة الأخرى إلى طلبات المودعين والمقترضين، فإنّ الحفاظ على السيولة النقديّة أمرٌ في غاية الأهميّة[82]، وهذا ما يخلق الدافع إلى بناء محفظة قروض تضم قروض قصيرة آجال الاستحقاق تحقيقاً لمبدأ سيولة المحفظة.

قد يكون الهدف مزيج من بعض أو كل هذه الأهداف، حيث يسعى المصرف إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال سياسة الاستثمار المبنيّة على خطة تُعتبر بمثابة مرشد واضح لفلسفة وأهداف الاستثمار في المصرف.[83]

ونلخّص ما سبق عبر الشكل (2/2):

الشكل (2/2) أهداف محفظة القروض

المصدر: من إعداد الباحثة

[81] Greg, N., Hoppe, CH., **Previous Resource**, P200.

[82] كنجو، كنجو وآخرون(2009)، **إدارة المؤسسات الماليّة**، مرجع سابق، ص177.

[83] رزق، عادل(2004)، **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات الماليّة- من منظور إداري محاسبي**، مرجع سابق، ص159.

4-3 الضوابط الأساسيّة لتشكيل محفظة القروض (The basic controls for the formation of the loan portfolio)

يأخذ المصرف عند رسم سياسته واستراتيجيّته الاستثماريّة في أيّة محفظة استثماريّة بعين الاعتبار مجموعة عناصر تؤثّر في صياغة قرارات الاستثمار وتُعدّ بمثابة ضوابط أساسيّة يتمّ بناءً عليها تشكيل المحفظة الاستثماريّة الّتي يحدّدها المصرف للاستثمار فيها، إذ يجب التعرُّف على مدى تأثيرها لتقوم الإدارة العليا بالتنسيق بينها للعمل على وضع البرامج الخاصّة بتلك السّياسات والاستراتيجيّات.

وتُعَد محفظة القروض من أهم الاستثمارات الّتي يقوم بها المصرف ويحكم قرار الاستثمار في محفظة القروض وتشكيلها العديد من الضوابط والسّياسات نذكر منها[84]:

3-4-1 ضوابط الاتّساق مع الأهداف الأساسيّة للمصرف:

حيث يتم تشكيل محفظة القروض في ضوء الأهداف المخطط لها وذلك ضمن إطار أهداف المصرف الرئيسية بشكلٍ عام، فالمصرف الّذي يتمتّع بمركز قويّ لحقوق المساهمين بمقدوره أن يجابه قدراً أكبر من المخاطر الناجمة عن الاستثمار في محفظة القروض.

3-4-2ضوابط التنسيق بين متطلّبات السّيولة والربحيّة:

وذلك بالاستناد إلى طبيعة هيكل الودائع والتزاماته حيث تختلف متطلّبات الربحيّة والسّيولة من مصرفٍ لآخر وتتأثّر بالظروف البيئيّة وأنواع الودائع ونسبة الودائع إلى رأس المال.

- ففي حال كانت ودائع الأفراد والمنشآت الصّغيرة تمثّل نسبة كبيرة من هيكل الودائع في مصرفٍ ما، فإنّ ذلك يعني استقراراً نسبيّاً كبيراً يتيح للمصرف عندئذٍ اتّباع سياسة استثماريّة أطول مدى من مصرفٍ آخر تمثّل ودائع الشركات والمؤسّسات الكبيرة نسبةً كبيرةً من هيكل ودائعه.
- والمصرف الّذي تنخفض فيه نسبة رأس المال إلى الودائع ينبغي عليه اتّباع سياسة استثماريّة محافظة للغاية عند تشكيل محفظة القروض لضمان تحقيق عائدٍ مرغوبٍ فيه، في حين لا يصحّ ذلك بالنسبة لمصرفٍ يملك رأس مال كبير نسبيّاً مقارنةً بالودائع، إذ أنّ السّياسة الاستثماريّة المحافظة لن تمكّنه من تحقيق العائد المرغوب فيه.[85]

[84] عبد الحميد، عبد المطلب(2000)، **مرجع سابق**، ص ١٥٢.

[85] Sarin, A., Klein, H,(2012), **A Quantitative Liquidity Portfolio Model for Credit Facilities**, Finance Center Muenster, University of Muenster, P28.

3-4-3 ضوابط تحدّد نسبة المخاطر المقبولة لدى المصرف:

حيث أنّ الادارة المصرفيّة السّليمة هي الّتي تقدّر المخاطر تقديراً سليماً وتتّخذ القرارات المناسبة بشأن المخاطر المقبولة، وما يمكن تحمّله منها والمخاطر غير المقبولة والّتي يجب تجنّبها ومن ثمّ يعمل على بناء محفظة القروض.

فالمصرف الباحث عن العائد المرتفع قد يحقّق عوائد مرتفعة من محفظة القروض خلال الأجل الطّويل على عكس المصرف المتجنّب للمخاطر.

3-4-4ضوابط تحديد حجم المحفظة وتوزيع مخصّصاتها:

وذلك بالاستناد إلى مستوى الطّلب على القروض ومقدار الرّبح المتوقّع تحقيقه وتوقيته، بالإضافة إلى إجمالي الحدود المسموح بها في منح القروض.

في الوقت الّذي يسعى فيه المصرف إلى تحقيق عائد يفضّل الحصول على العائد الّذي يحقّق له درجة معيّنة من الأمان.[86]

لذا يجدر على إدارة الاستثمار في المصرف أن يعمل على تخصيص موارده المتاحة بين الاستثمار في محفظة القروض والأوراق الماليّة، وتلعب الظروف الاقتصاديّة دوراً حاسماً في توزيع مخصّصات المحفظة كالآتي[87]:

- في حالة الركود الاقتصادي: ينخفض الطّلب على النقود رغم محاولة المصرف تخفيض معايير قبول طلبات الاقتراض، ورغم استعداده لتلبية طلبات اقتراض يتقدّم بها أفراد أو منشآت ليس لهم ودائع لديه. ونتيجةً لهذا النقص في الطلب يجد المصرف نفسه مضطراً إلى توجيه ما تبقّى من مخصّصات محفظة القروض إلى الاستثمار في الأوراق الماليّة.
- في حالة الرّواج الاقتصادي ويحدث العكس وزيادة الطلب على الاقتراض ممّا سيدفع المصرف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد الماليّة ولزيادة مخصّصات محفظة القروض.

3-4-5ضوابط الحد من تركيزات الاقراض وأسس تنويعها:

إذ يجدر على المصرف وضع أسس تنويع مكوّنات محفظة القروض وضوابط وأساسيّات عامّة للحد من تركيزات الاقراض، حيث تعد مجالات التنويع ومستوياتها والحدود القصوى لآجال الاستحقاق من العوامل المؤثرة في تشكيلة المحفظة. بالإضافة إلى ضوابطٍ تتعلّق بتحديد وإبراز أهم معالم التركيز في كلّ نشاط والحدود الحقيقية لهذه الدرجات، والكفيلة بتخفيض المخاطر لأدنى مستوياتها وتحقيق مستوى مرغوب به من العائد.

---

[86] مطر محمّد وتيم فايز(2005)، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1، ص31.

[87] رزق، عادل(2004)، **مرجع سابق**، ص١٦٤.

حيث تُعد عملية التنويع من الأمور المحدّدة قانوناً بالنسبة للمصرف ومن ضروريّات العمل بالنسبة للإدارة، وتعمل المصارف على وضع خططٍ واستراتيجيّاتٍ تحدّد المزيج الأمثل من القروض، وتختلف القروض المكوّنة للمحفظة من حيث العائد، الضمان، تواريخ الاستحقاق، العملاء ودرجة تقبّل المصرف للمخاطر وغيرها.

وإنّ اختلاف أنواع القروض التي تتضمّنها المحفظة يتوقّف على الفلسفة الّتي تتبنّاها إدارته والّتي لا تخرج عن سياسات الاستثمار لدى المصرف.[88]

بناءً على ما تقدّم تجتهد الباحثة على ما يلي:

- أنّ الضوابط آنفة الذكر هي من أهم المتطلّبات والشروط التي تؤثر بشكلٍ أو بآخر في سياسة استثمار المصرف في أية محفظة استثماريّة، لذا ينبغي أخذها بالحُسبان.
- الضوابط التي تتمثّل في الاتّساق مع الأهداف الأساسيّة للمصرف إنّما تلخّص وتنطوي مسبقاً على كل ما يليها من ضوابط حيث أنّها تتجسّد في تشكيل محفظة القروض ضمن الحدود الّتي تحقّق للمصرف السيولة والأمان والرّبحيّة.
- ويتوضّح أنّ ما يحكم محفظة القروض من ضوابط وأسس يحكم أيّة محفظة يستثمر فيها المصرف بما فيها محفظة الأوراق الماليّة، إذ أنّ ما يدفع المصرف للاستثمار في المحافظ الاستثماريّة عموماً هي حقيقة واحدة مفادها تحقيق مستوى مقبول من العوائد بأدنى المخاطر الممكنة، ونجسّد ذلك من خلال الشكل (3/2):

---

[88] David,C., Dionne,C.,(2005),**Banks` loan Portfolio diversification**, Master`s and Bachelor`s Thesis, University of Gothenburg,P20.

الشكل (3/2) ضوابط تشكيل محفظة القروض

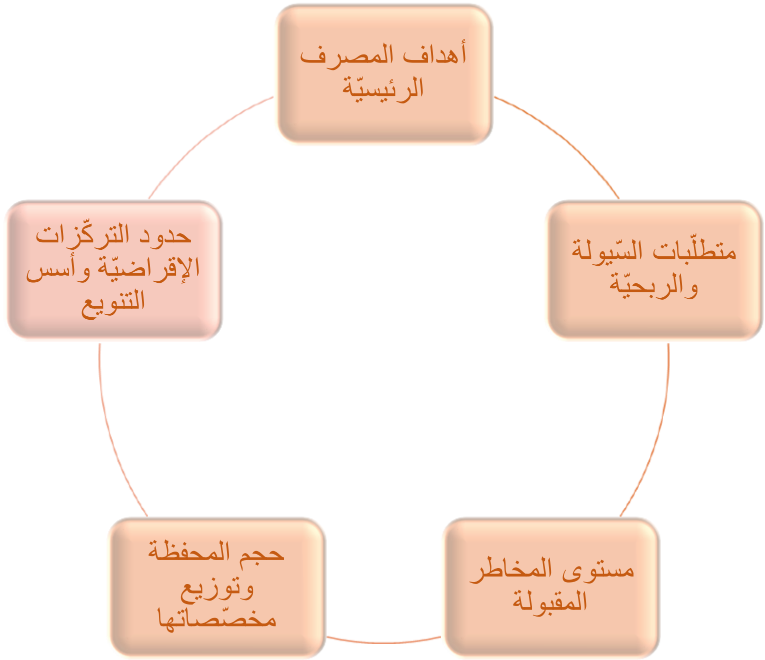

المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة الفصل:

لقد ركّزت الباحثة في هذا الفصل على مفهوم القروض المصرفيّة ، فعمدت بدايةً إلى تعريفها بأنّها الخدمات المقدّمة للعملاء والّتي تكون الثقة أساس منحها، وتحديد أهميّتها بأّنها تشكّل الجانب الأكبر من أصول المصرف وعوائدها هي المورد الرئيسي بالنسبة للمصارف.

ويتم تصنيف القروض وفقاً لعدّة معايير منها، تاريخ الاستحقاق والقطاعات الاقتصاديّة المقترِضة ومعيار الضمان وغيرها، ومن ثمّ انتقلنا إلى توضيح مفهوم سعر الفائدة على القروض باعتبارها أساس إيرادات المصرف، ووجدنا أنّ هناك عدّة عوامل تدخل ضمن تحديد سعر الفائدة على القروض كما تُفرض على المصارف العديد من القيود القانونية لضبط هيكل أسعار الفائدة من قبل المصرف المركزي.

كما وتعتبر محفظة القروض من أهم استثمارات المصرف وتعبّر عن تشكيلة القروض الّتي يحتفظ بها المصرف، ويقوم بإدارتها بحيث تخفّض المخاطر لأدنى مستوياتها دون أن يؤثّر ذلك على عائد المحفظة، وتتّخذ محفظة القروض أشكالاً متعدّدةً تختلف باختلاف أنواع القروض الدّاخلة في تكوينها، حيث يمكننا التمييز بين محفظة القروض التجاريّة والمتخصّصة والزراعيّة والصناعية والعقاريّة وغيرها.

كما قمنا بإبراز أولويّات وضوابط تخصيص الموارد الماليّة للاستثمار في محفظة القروض، حيث تبيّن أنّ هناك مداخل تشكّل أساس توجيه الأموال وتخصيصها عند الاستثمار في محفظة القروض، لتحقيق العائد المناسب وتوفير السيولة في الأجل الطويل.

وتتّبع المصارف عدّة سياسات لإدارة محفظة القروض إذ يمكن الاسترشاد بها، منها السياسة الاستثماريّة المتحفّظة والهجوميّة والمتوازنة، في حين تأخذ بالاعتبار عدّة ضوابط تعتبر أساسيّة لتشكيل محفظة القروض، منها ضوابط الاتّساق مع متطلّبات السّيولة والربحيّة والأهداف الأساسيّة للمصرف.

الفصل الثالث

إدارة الاستثمار في محفظة القروض المصرفية

Investment Management in the Banking Loans Portfolio

تتناول الباحثة في هذا الفصل المواضيع التالية:

1- المبحث الأوّل: الاستراتيجيّات الأساسيّة لتحسين العائد

1-1مفهوم العائد

1-2العوامل الّتي تدفع المصارف إلى التركيز على تحسين العائد

1-3استراتيجيّات تحسين العائد في المصارف

1-4العوامل المؤثّرة في عائد محفظة القروض

1-5مؤشّرات قياس عائد المحفظة

2- المبحث الثاني: تنويع المحفظة كاستراتيجيّة لتخفيض المخاطر

2-1 مفهوم مخاطر المحفظة

2-2 صور مخاطر القروض

2-3 مؤشّرات قياس مخاطر محفظة القروض

2-4 مفهوم تنويع محفظة القروض

2-5 أساليب تنويع محفظة القروض

2-6 التنويع كاستراتيجيّة لإدارة السّيولة في المصارف

3- **المبحث الثّالث: محفظة القروض المتوازنة**

3-1 مفهوم المحفظة المتوازنة

3-2 مبادئ بناء محفظة القروض المُثلى

3-3 الأركان الأساسيّة لمحفظة قروض مُثلى

3-4 أسس تقييم الأداء في محفظة القروض

تمهيد

يُعتبر العائد الحافز الأساسي للاستثمار في أيّة عمليّة استثماريّة، والمبرر الّذي يساعد في دفع عجلة الاستثمار في كافّة المؤسّسات، بما فيها المصارف الّتي تعمل على تحديد العوائد الّذي ترغب في تحقيقها في صورة هدف استثماري، وهذا ما تطمح المصارف إليه عند تشكيل محفظة القروض الّتي تحتلّ الأولويّة في استثمارات المصرف لِما تحققه من مستويات عوائد مرتفعة.

وانطلاقاً من حقيقة أنّ محفظة القروض هي من الاستثمارات التي تحمل في طيّاتها مستوياتٍ عاليةٍ من المخاطر، باعتبارها استثمار لأموال الغير، فإنّ العملية الاستثمارية بدأت تتحوّل من علم إلى فن استغلال الموارد المالية في الحصول على إيرادات المصرف ما يبرر البحث المستمر عن المحفظة المتوازنة أو المُثلى التي تحقق تعظيم العوائد عند أدنى مستويات للمخاطر.

وهذا ما ستقوم الباحثة بتغطيته من خلال المباحث الثلاث لهذا الفصل إذ يأتي المبحث الأوّل ليسلّط الضوء على استراتيجيّات تحسين عائد المصرف بشكلٍ عام، مروراً بالعوامل الّتي قد تؤثّر في عائد المحفظة ومؤشّرات قياسها. بالإضافة إلى إبراز المفاهيم الأساسية لمخاطر المحفظة وأسس تنويعها، و المقاييس التي يمكن الاستناد إليها في حساب تلك المخاطر ومعرفة ما يسهم في تحديدها، ونضيف إلى ذلك توضيح استراتيجيّة تنويع محفظة القروض وأساليبها، ولا نتهاون على الاطلاق في مناقشة المبادئ الأساسيّة لمفهوم المحفظة المتوازنة والإطار العام لمواصفاتها وتوضيح الحد الأمثل للاستثمارات الكفؤة، وكذلك معرفة الكيفية التي يتم بها تقييم أداء المحفظة، وهذا ما تتم مناقشته في المبحث الثّالث.

المَبحث الأوّل

الاستراتيجيات الأساسيّة لتحسين العائد

Return Improvement Strategies

تمهيد:

تسعى المصارف إلى الحصول على مستويات مقبولة ومتزايدة من العائدات في كافّة استثماراتها، وتركّز بشدّة على رفع مستويات العائد حيث تعتمد في ذلك على استخدام استراتيجيّات عدّة لتحسين العائد ورفع معدّلاته إلاّ أنّ ذلك قد يترافق بمخاطر مرتفعة بسبب طبيعة العلاقة بين العائد والمخاطر.

1-1 مفهوم العائد (Return Concept):

لا يعكس عائد أي محفظة بما فيها محفظة القروض بالضرورة مجموع عائدات الأصول المكوّنة لها، إنّما هو انعكاس لكفاءة إدارة المحفظة في تحقيق العوائد، بالإضافة إلى أنّ تذبذبات إيرادات المصرف ترتبط بالدرجة الأولى بمحفظة القروض لديه لذلك تعمل إدارة المصرف والمجالس العليا على تحمّل مسؤوليّتها المتمثّلة ببقاء محفظة القروض متّسقة ومتوازنة وتهدف لخدمة مجتمعاتهم وتحقق عائد مقبول للمساهمين مع الحفاظ على رأس المال، وحماية مصالح المودعين وهامش الربح المطلوب[1].

يتولّد عن محفظة القروض عائد يزيد عن ثلثي الإيرادات الكلية التي يحققها المصرف، ويمثّل هذا العائد المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه المصرف لمواجهة الأعباء الأساسية، مثل سداد الفوائد المستحقة على الودائع، وإجراء توزيعات على المساهمين، وتنمية الأرباح المحتجزة لمواجهة التوسعات المستقبلية.[2] تعرّف أبو رحمة، سيرين العائد عموماً بأنّه[3]"مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة."، ويُعرّف Hasan, Acharya, V., & I[4] عائد محفظة القروض بأنّه: مقدار الزيادة في القيمة الرأسمالية للأصول المكوّنة لها، والعائد الاسمي للأصول في صورة فوائد. ويعرّف Howells & Bain[5] العائد المتوقع بأنّه، "العائد على الاستثمار الذي يتوقع فيه المستثمر الحصول عليه وباستطاعة المستثمرين تغيير معدّلهم المتوقع للمحفظة بواسطة تغيير النسب المستثمرة في الأصول."

---

24 **Loan Portfolio Management**, Comptroller`s Handbook ,p19.

[2] أبو رحمة، سيرين(2009)، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزّة، ص69.

[3] أبو رحمة، سيرين(2009)، **مرجع سابق**، ص38.

[4] Acharya, V., Hasan, I.,(2001), **The Effect of Focus and Diversification on Bank Risk and Return: Evidence from Individual Bank loan Portfolio**, Published by Elsevier Ltd,P11.

23Howells , P., Bain, K(2000), **Financial Markets & Institutions**, 3th ed. , prentice Hall ,p95.

تعرّف الباحثة عائد محفظة القروض بأنّه مقدار الفوائد الّتي يحققها من تشكيلة القروض مجتمعة، و ما هو إلاّ مرآة تعكس كفاءة المصرف في إدارة استثماراته.

2-1 آليّات تعظيم العائد (Return Maximizing Mechanisms)

يتمثّل الهدف الرئيسي لكافّة المصارف في تعظيم العائد، وهذا ما يبرّر السعي المتواصل لمعرفة العوامل المؤثرة في العائد والعمل على رفع معدّلاته من خلال تجنّب الآثار السّلبية لهذه العوامل والاستفادة من آثارها الايجابية، ما يسهم في رفع معدّل الكفاءة وتحسين أداء هذه المصارف وانخراطها بصورة نشطة في عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية وجودتها، ونذكر منها:

(1) تشبُّع الأسواق بالمصارف.

(2) انخفاض هامش الربح الممثّل بالفارق بين الفائدة المدينة والفائدة الدّائنة.

(3) المنافسون الهجوميّون الجدد.

(4) تهديدات التكنولوجيا وتكاليفها.

ويستمر ظهور عوامل جديدة مع مرور الزمن والانفتاح التكنولوجي والتقني الذي يشهده القطاع الاقتصادي، لذلك ينبغي أن يكون المصرف على جاهزيّة تامّة لإدراك المؤثرات ومعالجتها.

3-1 استراتيجيّات تحسين العائد في المصارف (Return improving Strategies in banks)

كما سبق وأشرنا إلى أهميّة العائد في المصارف فلابدّ للوقوف على أهم السُبُل والاستراتيجيّات التي تتّبعها إدارة المصرف لرفع معدّلات العائد وتحسينه والمحافظة على استقراره، ومن أهمّها:

1-3-1 تعظيم العائد عبر تنويع الإيرادات:

ويتم ذلك من خلال:

- تنويع الخدمات المصرفية وتقديم خدمات جديدة باستمرار.
- التركيز على نشاط الاستثمار في المحافظ الاستثماريّة سواءً محفظة القروض أو الأوراق الماليّة.
- تنشيط الاقراض باتجاه قطاع الأعمال الصغيرة لنشاطها.

2-3-1 **تخفيض التكاليف التشغيلية**

ويتحقّق ذلك من خلال:

1. مواكبة التطور التكنولوجي واعتبار شبكة الانترنت قناة جديدة لتوزيع المنتجات وتقديم الخدمات المصرفية وبالتالي تخفيض كلفة الخدمات المقدَّمة. حيث أنّ استخدام التكنولوجيا المصرفية من شأنه إجراء تخفيض دراماتيكي في التكاليف التشغيلية للمصرف وزيادة كفاءة أنظمة تقديم وتوزيع الخدمات.
2. تخفيض التكاليف والنفقات غير الاستراتيجيّة مثل النفقات الإداريّة بكافّة أنواعها.
3. التخلّص من المنتجات غير المربحة والعملاء غير المربحين.

1-3-3 الرقابة على المخاطر:

تأتي هذه الرقابة من خلال العمل على توزيعها وتخفيضها، ويمكن للمصرف تحقيق ذلك من خلال[6]:

1-اعتماد المصرف على استراتيجيّات تخصيص الأصول لاختيار البدائل الاستثماريّة المناسبة.

2-تحسين نوعيّة وجودة أصول المصرف وخاصّةً القروض.

3-الارتقاء بإدارة مخاطر القروض، إذ يمكن للمصرف العمل على تحسين وتطوير إدارة الأصول والخصوم والسّعي المتواصل لإدارة كفؤ للنشاط الإقراضي.

من وجهة نظر الباحثة إنّ المسار الأقل تأثيراً لرفع معدّلات العائد إنما يكمن في اعتماد المصرف على استراتيجيّة بحدّ ذاتها دون الأخرى، إذ لا يمكن للمصرف أن يحقق الكفاءة والفعّالية باعتماد تنويع الايرادات دون تخفيض التكاليف كما أنّه لا يمكن أن يخفّض التكاليف دون اللجوء إلى توزيع المخاطر وتنويعها والحد منها، أي أنّ الاستراتيجيّات آنفة الذّكر تعتبر استراتيجيّة متكاملة تعمل معاً لتحسين وتطوير نشاطات المصرف ورفع كفاءة إدارة المصرف بما يتناسب مع القدرة المالية والاحترافية للمصرف وضمن خططه الاستراتيجيّة.
وتجدر الاشارة إلى أنّ الكثير من المصارف تركّز على تحسين العائد من خلال إدارة أفضل للأصول والخصوم. إنّ مهارات إدارة الأصول والخصوم يتطلّب أن تكون من الأولويّات الأولى وجزءً مهمّاً في الاستراتيجيّة الكليّة للمصرف، لأنّ الادارة الجيّدة للأصول والخصوم يمكن أن تزيد من عائد المصرف (معدّل العائد على الاستثمار).

وقد يتطلّب ذلك القيام بأمور عدّة منها[7]:

1. إحداث تغييرات في الاستراتيجيّة التسويقيّة للمصرف.
2. إعادة النّظر في سياسات الاقراض وضبطها.
3. إعادة النّظر في كفاءة ادارة الموارد البشريّة في المصرف.
4. تكييف نظم تكنولوجيا المعلومات.

---

[6] Soekarno, S., Maya, S, **Previous Resource**, Published by Elsevier Ltd.

[7] اتحاد المصارف العربيّة(2002)، **مرجع سابق**، ص48-49.

5. وربّما يحتاج الأمر إلى تعديل الهيكل التّنظيمي ليتمشّى مع تطوّرات إدارة الأصول والخصوم.
6. ولابدّ للإدارة العليا أن تعطي وقتاً أكبر لإدارة الأصول والخصوم.

4-1 العوامل المؤثرة في عائد محفظة القروض (The affecting factors on loans portfolio`s return)

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة في عائد محفظة القروض ينبغي على المصرف إدراكها وصياغة استراتيجيات الإقراض وتكوين المحفظة بالتنسيق معها، ونذكر منها:

(1) تخفيض سقوف الإقراض لدى المصارف ورفع حدود أسعار الفائدة على القروض الممنوحة يساهم في تراجع معدلات منح القروض ومن ثمّ تدني معدلات عوائدها السنوية.[8]

(2) حجم وطبيعة هيكل الودائع في المصرف، فالمصرف الذي تكون غالبية الودائع لديه تتّسم بالاستقرار نسبياً، تزيد فرص الإقراض لديه ممّا يساهم في تحقيق العائد.

(3) مدى التزام المصرف بالقيود القانونية التي يفرضها المصرف المركزي، ممّا يزيد ثقة العملاء بالمصرف وما يتبعه من اجتذاب قدر كبير من الودائع، وبالتالي زيادة فرصة المصرف للحصول على عوائد أكثر.[9]

(4) الاعتبارات الضريبية وتأثيرها على اختيار القروض وبالتالي تحديد التشكيلة المكوّنة للمحفظة، حيث يتم الأخذ في الاعتبار لمعدلات الضرائب المفروضة على إيرادات القروض.[10]

(5) سياسات الإقراض المتّبعة في المصرف، إنْ كان المصرف يتّبع السياسة الهجوميّة فهو على استعداد لتحمُّل مخاطر مرتفعة مقابل رفع مستوى عائد محفظته والعكس صحيح.

(6) مستوى التنويع، نوعه ودرجته وهل هو قائم على دراسةٍ علميّةٍ أو تنويعٌ عشوائيّ، بالإضافة إلى مستوى الارتباط بين عوائد القروض الداخلة في المحفظة.

(7) توافر الكوادر الفنية لإدارة المحفظة، حيث لا يمكن تحقيق عوائد مقبولة ومؤكّدة إلاّ إذا توافرت الكوادر البشريّة المدرّبة والقادرة على رسم سياسات كفوءة لإدارة المحفظة و تنفيذها.[11]

(8) الطلب على القروض.

---

[8] الخالدي، حمد (2008)، **تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ع24، الكوفة.، ص9.

[9] عبد الحميد، عبد المطلب (2000)، **مرجع سابق**، ص165.

[10] رزق، عادل(2006)، **مرجع سابق**، ص159.

[11] رزق، عادل(2006)، **مرجع سابق**، ص176.

5-1 مؤشرات قياس عائد المحفظة(Loan`s return Measurements):

من الممكن تقدير العائد المتوقع على محفظة القروض المصرفية إحصائياً بعد معرفة العوائد المتوقعة على القروض الداخلة في المحفظة[12] كلٍّ منها مضروب بنسبة الاستثمار فيه كما يأتي[13]:

$$E(R)_p = w_a R_a + w_b R_b + \cdots + w_n R_n$$

حيث أنّ:

العائد المتوقع على محفظة القروض= $E(R)_p$

نسب الاستثمار في كلٍّ من A,B= $w_a \& w_b$

العائد المتوقع على الاستثمار في القرض A =R_a

العائد المتوقع على الاستثمار في القرض B = R_b

وتجدر الإشارة إلى أنّه من المحتمل أن يكون عائد محفظة القروض أصغر أو يساوي أو أكبر من مجموع عوائد القروض الفردية المكوّنة للمحفظة، وذلك حسب حجم وإشارة التباين المشترك لتلك العوائد، كما يُقاس عائد محفظة القروض في المصارف بواحدة من مقاييس الربحية المحاسبية وهو مؤشر معدل عائد محفظة القروض (Rate of Return on loan portfolio)، والذي يقيس قدرة المصرف على توليد الأرباح من استثمار موارده المالية المتاحة في نشاط الإقراض الأكثر ربحية للمصرف.

ويُعبّر عنه وفق الصيغة الآتية[14]:

معدل عائد محفظة القروض= الفوائد والعمولات من القروض/ إجمالي القروض، وكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

---

[12] Gareth D. Myles(2003), **Investment Analysis**, University of Exeter, P52

[13] فرحات جمعة، السعيد(2000)، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال(التحديات الراهنة)**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص304.

[14] الخالدي، حمد(2008)، **مرجع سابق**، ص11.

المبحث الثّاني

تنويع المحفظة كاستراتيجيّة لتخفيض المخاطر

Portfolio Diversification as Decreasing Risks Strategy

تمهيد:

عند إقدام المصرف على ممارسة نشاط الاقراض، يجدر أن يكون على استعداد لتحمّل درجة مخاطرة مرتفعة قد تكون شديدة الوقع على المصرف لأنّه يعمل على استخدام أموال الغير(الودائع) في تقديم القروض. ما يعني أنّ المصرف سيُحمَّل بتكاليفٍ مزدوجة، مثل تكلفة ضياع مبالغ القرض وكذلك تكلفة عمليات الإيداع(الفوائد) والوفاء عند حلول آجال استحقاق الودائع، وهو ما يمكن أن يترتّب عنه عسراً ماليّاً، يؤدّي بالمصرف إلى التراجع وانخفاض درجة الأمان.[15]

إذ أنّ التنويع الجيّد لقروض المحفظة يمكّن إدارة المصرف من توزيع المخاطر بحيث إن عجزت التدفقات النقدية لأحد العملاء عن مقابلة الالتزام وتسبّب ذلك في تعثُّره فإنّ درجة تأثيره على محفظة القروض ككل يكون منخفضاً.

2-1 مفهوم مخاطر المحفظة (Risk Portfolio Concept):

يفرض أي نشاط في المصرف مخاطر تُترجم في شكل تغيّر مستويات أدائها. والخطر هو" مفهوم يُستخدم لتحديد كل احتمال لتعديل القيمة الكمية أو النوعية لأصول المصرف."
تتشكّل المخاطر عموماً حينما تكون الأحداث المستقبلية غير معروفة بشكلٍ أكيد، لأنّ التنبؤات المحتملة يمكن أن تتغيّر، وبالتالي ينبغي تجهيز مقياس للمخاطر عن طريق التحليل الإحصائي لتحديد معدّل العائد المتوقع في المصرف. وعرّف الخطيب، سمير المخاطر أيضاً بأنّها[16] "احتمال عدم تحقيق هدف الربحية، إذ من المؤكّد أنّ مفهوم المخاطر يرتبط بقوة مخاطر وتأثير العوائد المستقبلية".
ويرى Bean & Griffith أنّ المخاطر، تعتبر وقائع عدم القدرة على احترام التزامات المصرف حال موعد استحقاقها وعدم امتلاك القدرة على مواجهة تلك الأزمة بعدم توفر السيولة الكافية، يتوافق هذا الرأي مع Van Horne كاحتمال للعسر المالي للمصرف، وإنّ هذا العسر المالي(الفني) معه لا يستطيع المصرف أن يواجه التزاماته عند استحقاقها.[17]

---

[15] الراوي، خالد(2009)، **إدارة المخاطر**، عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ،ص5
[16] الخطيب، سمير(2005)، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، الإسكندرية، المعارف للنشر، ص22.
[17] فرحات جمعة، السعيد(2000)، **مرجع سابق**، ص 293.

وعرّف Keegan[18] المخاطر بأنّها، احتمالية تعرُّض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معيّن، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوّة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

ويرى McNeil, A et al[19] بأنّ، مخاطر القروض هي تلك المخاطر المرتبطة بحالات عدم التأكّد الّتي تؤثّر في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية.

ولنكون أكثر تخصصاً في توضيح مفهوم مخاطر محفظة القروض(المحفظة الائتمانيّة)، تعرّف الباحثة المخاطرة بأنّها فطرة الائتمان أي أنها توأم الائتمان ولصيقة به، ويكاد يستحيل السيطرة الكاملة على مصادر مخاطرة المحفظة لتنوّعها، وتشير بذلك إلى أنّ المخاطر التي تتعرّض لها محفظة القروض ما هي إلاّ مخاطر ائتمانية ناجمة عن منح القروض(النشاط الائتماني) التي تتشكّل منها المحفظة، لذلك سوف تعمد الباحثة إلى التعبير عن المخاطر الائتمانية بمخاطر القروض.

وتُعتبر القروض من الأصول التي تنطوي على أكبر قدر من المخاطر، إذ أنّ التغيُّر في الظروف الاقتصاديّة العامة ومناخ التشغيل للمقترض يؤثر في التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين.

وترتبط غالبية مخاطر المصرف بالعديد من أصوله، ومن ضمنها مخاطر محفظة القروض والسلفيات والتي قد تتحقق نتيجة لعواملٍ خارجيّةٍ وأخرى داخليّةٍ يمكن بيانها على النحو التالي:

(1) العوامل الخارجيّة:

وتشمل التغيّرات في الأوضاع الاقتصاديّة واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد، أو انهيار غير متوقع في أسواق المال.

(2) العوامل الداخلية:

ويأتي على رأسها ضعف إدارة القروض وعدم كفاية جهاز التسليف سواءً لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي أو عدم توافر سياسة رشيدة سواءً لمنح القروض أو متابعتها.

وتركّز مقاييس مخاطر القروض على القروض المقدَّمة لأنّها تخضعُ لأعلى معدلات العجز عن السّداد.

وهكذا فإنّ مخاطر القروض تنجمُ عنها النتائج التالية:

- التأخير في سداد الالتزامات المترتّبة في ذمة المصرف.
- خسارة جزئيّة من إجمالي القروض.
- خسارة كليّة لإجمالي القروض.[20]

---

52 Keegan, M., (2004), **Management of Risk, Principles and Concepts**, Hm Treasury, The Orange Book, working paper.

[19] McNeil, A., et al,(2005),**Quantitative Risk Management, Concepts, Techniques and Tools**, Princeton University,p4.

[20] الخطيب، سمير(2005)، **مرجع سابق**، ص110-128.

2-2 صور مخاطر القروض (Loans Risk Types):

تتركّز المخاطر الّمحيطة بمحفظة القروض في القروض الداخلة في تكوينها وما يحيط بها من مخاطر وذلك باعتبار مخاطر محفظة القروض تحدث بسبب حالات العسر الماليّ التي يتعرّض لها المقترِض، والتي تحدّ من قدرتهِ على التسديد أو التعذّر عن ذلك إنّما هي وليدة عدّة مسبّبات، فقد ترجع إلى المقترِض ذاته أو إلى نشاطه أو بسبّب العمليّة التي مُنح من أجلها القرض وربّما تعود إلى الغير. وهذا بالمحصّلة قد يتسبّب في عجز المصرف عن تحصيل قيمة محفظته كليّاً أو جزئياً، لذا لابدّ أن يكون المصرف على دراية تامّة بهذه المخاطر ليكون بمقدوره اتخاذ الاجراءات والتدابير المناسبة لتجنّبها والحد منها.

وبالتالي بإمكاننا تصوير مخاطر محفظة القروض وفقاً لمصدرها فيما يأتي[21]:

2-2-1 المخاطر المتعلّقة بالعميل:

ينشأ هذا النوع بسبب السمعة الائتمانيّة للمقترِض ومدى ملاءته الماليّة وسُمعتِهِ الاجتماعيّة ووضعِهِ المالي وسبب حاجتهِ إلى القرض والغرض منه.

ولتجنّب هذه المخاطر يجدر بالمصرف التأكّد من أهليّة العميل وملاءته المالية وسمعته وتحليل طلب القرض المقدّم بحذر.

2-2-2 المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه المقترِض، إذ من المعروف أنّ لكل قطاعٍ اقتصاديٍّ درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسيّة لوحدات هذا القطاع. ويمكن التحوّط من هذه المخاطر بإجراء دراسة تحليلية للظروف لتلك الظروف وتوقّع احتمال وقوعها ودرجة شدّتها وفي ضوء النتائج يقرر المصرف فيما إذا يمنح القرض أو يحجم عنه.[22]

2-2-3 المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تمّ تمويله:

تتعلق هذه المخاطر بالظروف المحيطة بالعملية الإقراضية والضمانات المقدّمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلاً مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدّة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها، وعند إدراك المصرف لهذه الظروف يمكن أن يتبنّى المواقف التي تجنّبه من التعرّض لها.

---

[21] الزبيدي، حمزة محمود(2002)، ، **مرجع سابق**، ص178-179.

[22] السيسي، صلاح الدين(2004)، **قضايا مصرفية معاصرة**، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، ط1، ص47.

2-2-4 المخاطر المتعلّقة بأخطاء المصرف:

وتسمّى بمخاطر الالتزام[23] وتتعلق بمدى قدرة إدارة القروض في المصرف على متابعة القروض المقدّمة للعملاء والتحقق من التزام العميل بالشروط المطلوبة، أو عدم قانونية إدارة القروض في المصرف أو انخفاض مستويات المقدرة والجدارة، ومن الأخطاء التي تحدث والتي تتسبّب في زيادة درجة المخاطر عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل المقترِض والتي تمّ وضعها كضمان للقرض وقيام العميل بسحب تلك الوديعة، وهنا تتبلور الوقاية في التأكّد من سلامة وفعّالية تطبيق سياسة الاقراض المعتمدة في المصرف.

2-2-5 المخاطر المتعلّقة بالغير:

وترتبط هذه المخاطر بمدى تأثُّر العميل والمصرف بأيّة أحداث أو تغييرات خارجة عن إرادتهم، كإفلاس أحد عملاء المصرف ذو المديونية العالية.

2-2-6 المخاطر المتعلّقة بالظروف العامّة للبلد:

تعود هذه المخاطر إلى اختلاف العوامل السياسيّة والأنظمة والقوانين والسياسات الاقتصادية للبلاد، لذا تختلف من بلد لآخر.[24]

2-2-7 المخاطر المتعلّقة بالبعد الجغرافي:

ونضيف إلى ما سبق ما أشار إليه Carling, K[25] أنّ، مخاطر محفظة القروض تتزايد بازدياد البعد الجغرافي بين المصرف والمقترض وذلك بسبب ارتفاع مستويات لا تناسقية المعلومات، والّذي يؤول تفسيره إلى أن بعد المسافات الجغرافية بين المصرف والعميل تخلق عوائق عديدة تحد من قدرة المصرف على الالمام التام بكافة المعلومات والظروف المحيطة بالعميل والتأكّد منها.

وهذا ما أشار إليه أيضاً Benjamin, M et al[26] بأنّ، الإفراط في تنويع محفظة القروض قد تؤدّي إلى ازدياد تكلفة إدارة المحفظة ومتابعتها حيث يزداد احتمال تعرّض المصرف للعسر المالي، والّذي بدوره قد يتسبّب بزعزعة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بأكمله ويؤول ذلك إلى أثر لا تناسقيّة المعلومات.

وبناءً على ما تقدّم تشير الباحثة إلى أنّ كل ما سبق وروده من مخاطر يمكن اعتبارها مخاطر غير منتظمة(خاصّة) **Unsystematic Risk** ، والّتي تتعلّق بالمصرف أو القطاع المصرفي بحدّ ذاته ويمكن تجنّبها عبر التطبيق السليم والكفوء لسياسة الاقراض المعتمَدة في المصرف والتنويع الكفء لمحفظة القروض ممّا يساهم في تحجيم المخاطر، واستقرار عوائد المحفظة ككل. باستثناء المخاطر المتعلِّقة بالظروف العامّة الّتي تُعتبر من

---

[23] Xiaoliu, Sh., et al,(2012), **Grey Clustering Analysis Method for overseas Energy Project Investment Risk Decision**, School of Economics And Management, Published by Elsevier Ltd, China, P57.

[24] Xiaoliu, Sh., et al, **Previous Source**, P58.

[25] Carling, K., Lundberg, S,(2002), **Bank Lending, Geographical Distance, and Credit risk: An Empirical Assessment of the Church Tower Principle**, **Journal of Banking and Finance**, P18.

[26] Benjamin, M et al., **Previous Source**, p16.

المخاطر المنتظمة(العامّة) **Systematic Risk**، وتنشأ من خلال الظروف الاقتصادية العامة بسبب عوامل مشتركة اقتصادية، سياسية واجتماعية، ولا يمكن تجنّبها عبر التنويع، لأنّها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها، وهذا النوع من المخاطر يسهم وبشكل أساسي في تباين العوائد المتوقعة لمحافظ القروض.

حيث يشير Benjamin, M et al[27] إلى أنّه بمقدور المصرف الاستفادة من مزايا التنويع وتوسيع الإقراض للحد من مخاطر التخلّف عن السّداد وفي الوقت ذاته الحفاظ على الرّبحية خلال فترة الأزمات الاقتصاديّة بشرط اجراء المزيد من التحليل والدراسة لخصائص المقترِض والتنبؤ للظروف المحيطة بالقطاع المموّل في كلا البلدان النامية والمتقدّمة.

وبالتالي ينبغي على المصارف وضع استراتيجيّات عمل خاصّة لمواجهة والحد من مخاطر القروض التي لابدّ وأن تظهر رغم حرص إدارة القروض على انتقاء العملاء والقطاعات من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم.

يوضّح الشكل رقم (3/1)، تناقص المخاطر الخاصة بازدياد عدد الأصول المكوّنة لمحفظة القروض مع ثبات المخاطر العامة التي لا يمكن تجنّبها بالتنويع.

الشكل(1/3): إدارة مخاطر المحفظة

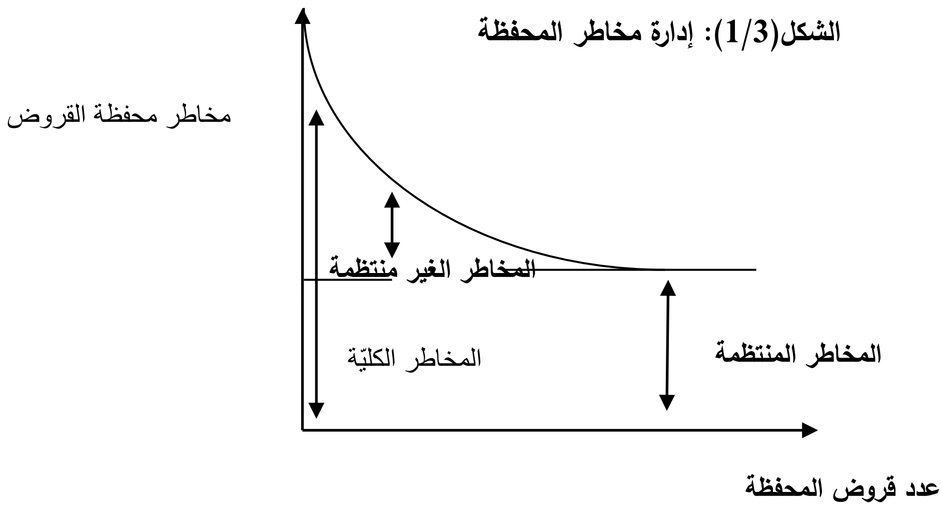

Source: Eugene, F., Brigham, E., Previous Resource, P265.

3-2 مؤشرات قياس مخاطر محفظة القروض(Loans Risk Measurements)

إنّ إدارة المصرف مسؤولة عن تحديد حدود للمخاطر على القروض الّتي يقدّمها المصرف، هذه الحدود تأخذ بالاعتبار قدرة المصرف على تحمُّل الخسائر التاريخيّة واستيعاب الخسائر المستقبلية وتحقيق المستوى المرغوب فيه للعائد.

[27] Benjamin, M et al., **Previous Source**,p18.

ويمكن أن تُحدّد تلك الحدود بعدّة طرق إذ بإمكان المصرف تحديد حدود المخاطر الممكن تحمّلها لكل قرض مكوِّن للمحفظة على حدا أو للمحفظة ككل.

أمثلة على الحدود[28]:

1- مثل وضع قيود على الإقراض لبعض الصناعات أو القطاعات أو للمناطق الجغرافيّة.

2- مثل وضع حداً أقصى للعميل(25% من رأس مال العميل)، وعموماً ينبغي أن يتم ذلك كلّه في ضوء أثر الإقراض على المخاطرة الإجمالية لمحفظة القروض.

وتختلف تلك الحدود من دولةٍ لأخرى ومصرفٍ لآخر ضمن القطاع الواحد. كذلك يتم وضع الحدود أيضاً على أساس العلاقة بين المخاطر والعائد، حيث من الضروري أن يكون لدى المصرف نظام لضمان تنبيه الإدارة المصرفية بأنّ نشاط الإقراض يقترب من حدود المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أيّة تعديلات لحدود المخاطر المعتمدة في المصرف تتطلب الموافقة الصريحة من إدارة المصرف بالإضافة إلى أنّ أي تعديل مقترح للمعايير الاكتتابية للمصرف ينبغي تقييمه ليحدد كيفية تأثير التغيير المقتَرح على مخاطر المحفظة ككل.[29]

وقد تكون مخاطر المحفظة أصغر أو تساوي أو أكبر من مجموع مخاطر القروض الفردية المكوّنة للمحفظة، وذلك حسب حجم وإشارة التغيّر المشترك لعوائد القروض Covariance والذي يقيس الانحراف المشترك، إلى أي مدى يتحرّك متغيّرين عشوائيين Two Random Variables في نفس الاتجاه.[30]

ويمكن التعبير عن ذلك لنوعين من القروض A,B إحصائياً:

بالقيمة المتوقعة لحاصل ضرب الفروق بين كل قيمة ممكنة لـA وقيمتها المتوقعة بالفروق بين كل قيمة ممكنة ل B وقيمتها المتوقعة، وذلك كالآتي:

$$COV_{(\mathrm{A,B})} = \mathrm{E}[A_i - E(A)][B_i - E(B)] \quad (1)$$

ويمكن التعبير عن الانحراف المشترك للقروض المكوّنة للمحفظة باستخدام معامل الارتباط Correlation Coefficient، حيث يبيّن إلى أي مدى يرتبط متغيرين عشوائيين (قرضين) في نفس الاتجاه يأخذ معامل الارتباط (A) بين متغيرين عشوائيين A,B فيما يتراوح بين واحد وناقص واحد، وذلك كالآتي:

[28] اتحاد المصارف العربية(2002)، **مرجع سابق**، ص73.

33 **Loan Portfolio Management**, **.previous resource,p18.**

[30] فرحات جمعة، السعيد(2000)، **مرجع سابق**، ص303.

[103] Michalk et al(2011), **Reducing Risk or Increasing Profit? Provider Decisions in Agreement Networks Service Science 3**, journal of Economics, p. 217.

.

$$-1 \leq P_{\mathrm{a.b}} \leq 1$$

وتكون قيمة الانحراف المشترك (التباين) في هذه الحالة مساوية:

$$COV_{(A,B)} = P_{a.b}\sigma_a\sigma_b \quad (2)$$

فتكون قيمة معامل الارتباط $P_{a.b}$ بالتساوي مساوية ل:

$$P_{a.b} = \frac{COV_{(\mathrm{A,B})}}{\sigma_a\sigma_b}$$

أي أنّ معامل الارتباط لعوائد القروض A,B يساوي $COV_{(A,B)}$ منمّطاً بتقسيمه على حاصل ضرب الانحراف المعياري لكلٍّ من A,B.

أمّا مخاطر محفظة القروض المؤلّفة من القروض A,B، فتُقاس كالآتي[31]:

$$\sigma_{\mathrm{a.b}} = \sqrt{\mathrm{w_a^2\sigma_a^2 + w_b^2\sigma_b^2 + 2w_aw_bcov_{a.b}}}$$

حيث أنّ:

نسبة الاستثمار في كلٍّ من A,B= $\mathrm{w_a}\&\mathrm{w_b}$

نسبة التباين = $\mathrm{cov_{a.b}}$

العائد المتوقع[32] $E(r) = \sum_{i=1}^{n} r_i P_i$

$i = a, b, \ldots..$

القيم التي يمكن أن يأخذها عائد القرض i = r_i

احتمالات حدوث كل من القيم الممكنة للعائد = P_i

العائد المتوقع لكل قرض = $E(r)$

الانحراف المعياري = $\sigma_{\mathrm{a.b}}$

أي أنّ التباين المشترك يدخل بصورة جوهرية في قياس مخاطر محفظة القروض، كما يتّضح أنّ الاختيار الصحيح للقروض الدّاخلة في المحفظة يمكن أن يخفّض من مخاطر المحفظة.[33]

وغالباً يتم قياس مخاطر محفظة القروض في المصارف بالاعتماد على إحدى المؤشرات الآتية[34]:

– نسبة الديون المشكوك فيها لإجمالي القروض.

وكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على انخفاض كفاءة إدارة المصرف في استخدام أصوله، والعكس صحيح، وقد اعتمدت الباحثة هذا المؤشر لقياس مخاطر المحفظة.

---

32 Behr, A., et al, (2007), **Diversification and the Banks risk- return- characteristics evidence from loan portfolios of German banks**, Discussion Paper Series 2, Banking and Financial Studies,p15.

33 فرحات جمعة، السعيد(2000)، **مرجع سابق**، ص304.

34 الخطيب، سمير(2005)، **مرجع سابق**، ص163.

- نسبة صافي العائد لإجمالي القروض.
- نسبة القروض غير المضمونة لإجمالي المحفظة.
- نسبة التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة(التسهيلات و القروض التي استُحقّت ولم تُسدّد) لإجمالي المحفظة.
- بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي ولتكن بصورةٍ ربع سنويّة.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، وتسهيلات بدون ضمان عيني.

4-2 مفهوم تنويع محفظة القروض (Loans Portfolio Diversification Concept) :

تعدّدت المفاهيم المرتبطة بتنويع محفظة القروض، وفيما يأتي أهم هذه المفاهيم وهي[35]:

1-تنويع المحفظة يتضمّن الاستثمار في مجموعةٍ من الأصول والتي تكون عوائدها لا تتحرّك معاً، ومخاطرها الكلية تكون في حدودها الدنيا بالمقارنة مع الأصول الفردية، ويسمح للمؤسسات المالية بتقليل تكلفة العمليّات بالمقارنة مع عمليّات تجميع محفظة القروض.

2-ويُقصد أيضاً بتنويع محفظة القروض، بأنّه تكوين تشكيلة جديدة من القروض تسهم في خفض درجة المخاطر التي يتعرّض لها عائد المحفظة دون أن يترتّب على ذلك تأثيرٌ عكسيٌّ على حجم العائد.[36]

ويأخذ التنويع صوراً عدّة منها[37]:

(1) التنويع حسب القطاعات المموّلة.
(2) التنويع حسب النشاط الاقتصادي.
(3) التنويع حسب تواريخ الاستحقاق.
(4) التنويع حسب الغرض من الاستثمار.
(5) التنويع حسب نوع الضمان.

لا تختلف سياسة تشكيل محفظة القروض عن سياسة التشكيل الخاصّة بمحفظة الأوراق الماليّة لدى المصرف، إذ ينبغي على المصرف ألا يقصر القروض التي يقدّمها على عددٍ من العملاء، ويُفترض به مراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء الذين يحصلون على قروضٍ منه.

---

[35] الراوي، خالد وهيب، **مرجع سابق**، ص166.
[36] رزق، عادل(2006)، **مرجع سابق**، ص155.
[37] الشمّاع، خليل(2005)، **مرجع سابق**، ص609.

ويُعتبر قرار التنويع الأساسي للأصول (المزج الرئيسي Major Mix Decision)، من أهم القرارات الاستراتيجية لمدير المحفظة، والذي يتم من خلاله تحديد التوليفة الأساسية لأصول المحفظة، وبشكلٍ أدق تحديد الوزن النسبي لكلّ أصلٍ من أصول المحفظة منسوباً لرأسمالها الكلّي. وتبرزُ في هذا القرار مهارةُ المدير في الوصول إلى ما يُعرف بتكوينِ المحفظةِ المُثلىOptimal Portfolio ، والتي يبلغ من خلالها الحد الأقصى من مزايا التنويع وبدرجةٍ تحققُ هدفَه الرئيسي في تعظيم العائد المتوقع للمحفظةReturn Maximization، مع تخفيض مخاطرها لأدنى الحدودRisk Minimization. [38] وتتدخّل التشريعات في بعض الدول في تشكيلة محفظة القروض بطريقة تضمن للمصرف تعدد القروض التي يقدّمها المصرف بما يساهم في تجنّب تخفيض المخاطر ذات الصبغة الخاصّة (الغير منتظمة).

وتجدر الإشارة إلى وجود قيود على حرية المصرف في القيام بتنويع فعّال، فمثلاً قد يقضي هدف توثيق العلاقات مع كبار المودعين على جعل القروض مقتصرة على العملاء الذين لديهم نشاط في المنطقة التي يخدّمها المصرف وإعطائهم الأولويّة في الإقراض.[39]

ويرى Kamp et al[40] بأنّ، المنفعة الأساسية من تنويع محفظة القروض هي تحقيق مستويات أدنى من المخاطر مقارنةً بتخصيص محفظة القروض بالإضافة إلى دورها في تحسين أداء المصرف. أمّا Acharya et al[41] يرى أنّ تنويع محفظة القروض قد يؤدّي في بعض الأحيان إلى زيادة المخاطر وذلك لعدّة أسباب منها ضعف كفاءة المتابعة والرّقابة بسبب ضعف خبرة المصرف إذا توسّع في إقراضه لقطاعات جديدة تحيط بها مخاطر مرتفعة.

وتؤيّد الباحثة الفكرة التي تقتضي بوضع قيود وحدود لتنويع محفظة القروض، لأنّه قد تقوم بعض المصارف التي تتّصف بمحدوديّة الخبرة وعدم كفاءة الإدارة، بالإفراط في تنويع تلك المحافظ ظنّاً منها بأنّ ذلك قد يخفّض المخاطر لأدنى حدودها، وهذا يتعارض مع مبدأ التنويع الكفء الذي يفترض وجود درجة تنويع مثلى للمحفظة، عندها تكون المخاطر بأدنى حدودها ويؤدّي تجاوزها إلى تأثيراتٍ عكسيّةً للتنويع، لأنّ ذلك يعني تشتت المحفظة وزيادة تذبذبات العوائد المتولّدة عنها.

---

[38] مطر محمد وتيم فايز(2005)، **مرجع سابق**، ص 205.
[39] محمد، عمرو(2010)، **مرجع سابق**، ص46.

[40] Kamp, A,. et al, **Previous Resource**,p10.
[41] Acharya, I. et al, **Previous Resource,** p11.

2-5 أساليب تنويع محفظة القروض (Manners of diversification loans portfolio):

عند تشكيل توليفة القروض يتعيّن تنويعها بأسلوبٍ ناجحٍ يأخذ بعين الاعتبار التركيز على أهداف المحفظة، بما يضمن تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطر ونذكر من هذه الأساليب[42]:

2-5-1 أسلوب التنويع الساذج(البسيط):

يقوم أسلوب التنويع الساذج على فكرةٍ أساسيّةٍ، وهي أنّه كلّما زاد تنويع الاستثمارات التي تضمّها المحفظة، انخفضت المخاطر التي يتعرّض لها العائد.

إلاّ أنّه يؤدّي إلى خفض المخاطر الغير منتظمة، بينما لا يسهم على الإطلاق في تخفيض المخاطر العامّة(المنتظمة) حيثُ يمكن التخلّص كليّاً من المخاطر الخاصّة (الغير منتظمة) بازدياد عدد الأصول الداخلة في المحفظة[43]. وقد يأخذ التنويع السّاذج صورةً تتمثّل في وضع حدٍّ أقصى للمبالغ المستثمرة في نوعٍ معيّنٍ من القروض، كأن يقرّر المصرف ألا يزيد حجم القروض المتاحة لقطاع الأفراد عن حدٍّ معيّنٍ من مجموع مخصصات المحفظة.

2-5-2 أسلوب تنويع ماركوتز:

يقضي هذا الأسلوب بضرورة الاختيار الدقيق للاستثمارات المكوّنة للمحفظة وذلك بمراعاة درجةِ الارتباط بين عائد تلك الاستثمارات. فكلّما كانت هذه العلاقة عكسيّة أو مستقلّة أي ليس هناك علاقة، فإنّ المخاطر التي يتعرّض لها عائد المحفظة تكون أقل ممّا لو كانت هناك علاقة طرديّة بين عوائد تلك الاستثمارات.

يُضاف إلى ذلك إلى أنّ هذا الأسلوب قد ينجح ليس فقط في التخلّص من المخاطر الخاصّة بل والتخلّص من جزءٍ من المخاطر العامّة(المنتظمة).

وقد استنتج ماركوتز أنّه كلّما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفرديّة انخفضت المخاطر التي يتعرّض لها عائد المحفظة، ويُعتبر أفضل استثمار مقترَح.[44]حيث أن معامل الارتباط قد يكون موجباً أو سالباً وقيمته تتراوح بين (+1،-1).

---

[42] محمد، عمرو(2010)، **مرجع سابق**، ص41-42.

[43] رزق، عادل(2006)، **مرجع سابق**، ص168.

[44] Marling, H., Emanuelsson, S., (2012),**The Markowitz Portfolio Theory**, Journal of Finance, P3.

2-5-3أسلوب تنويع تواريخ الاستحقاق:

قد يواجه مدير المحفظة بحقيقة علميّة، تتمثّل في أنّ "تقلّب أسعار الفائدة على القروض يترتّب عليه تقلُّباً أكبر في قيمة القروض طويلة الأجل بالمقارنة مع القروض قصيرة الأجل.[45]

حيث ترتبط درجة المخاطرة ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الاستحقاق، فكلّما زادت المدّة كلّما زادت احتمالات التغيّر في معدّلات الفائدة السّائدة ومن المؤكّد أنّ ذلك له تأثيره على تذبذب عائد المحفظة.

لذا يحاول العديد من المصارف التجارية هيكلة استحقاقات أصول المحفظة ضد التغيّرات في معدّلات الفائدة.[46]

وهناك طريقتانِ لهيكلةِ استحقاقات المحفظة(Laddered Maturity Structure):

2-5-3-1 الاستحقاقات المتتابعة (Ladder Maturity):

وفي ظل هذه الطريقة يقوم المصرف بتنويع استثماراته باستحقاقاتٍ متتابعةٍ بحيث لا تكون هناك فجوة بين الاستحقاقات المختلفة.

ويقتضي هذا الأسلوب قيام إدارة المصرف بوضعِ حدٍّ أقصى لتاريخ الاستحقاق تُوزّع على أساسه المواردُ الماليّةُ المتاحةُ للإقراضِ.[47]

وتمكّن هذه الطريقة من احتفاظ المصرف بمجموعةِ قروضٍ قصيرةِ الأجلِ باستمرارٍ تساعدُ على تحسينِ معايير السيولةِ لديه.

وتتميّز هذه الطريقة بثبات العائد خلال مدّةٍ طويلةٍ، كما أنّها تمكّن المصرف من تنويعِ استثماراته وفقاً للأجل.

2-5-3-2الاستحقاقات المتتالية (Barbell Maturity Structure):

يقوم هذا الأسلوب على تخصص المصرف في نوعية من الاستثمارات أحدهما قصير والأخر طويل الأجل، وبهذا فالمصرف يستبعد القروض ذات الأجل المتوسط.

إذ أنّ القروض قصيرة الأجل تركّز على توفير السيولة المطلوبة بأقل المخاطر الممكنة.

في حين تركّز القروض ذات الأجل الطويل على توفير الربحية.

ويقتضي التطبيق السابق لهذا الأسلوب من التنويع أن توزّع اعتمادات المحفظة مناصفةً بين القروض قصيرة وطويلة الأجل، غير أنّ الواقع العملي يشير إلى أنّ توزيع المخصصات يعتمدُ على توقعات المصرف بشأنِ اتجاه أسعار الفائدة، وعلى مدى الحاجة إلى توفير السيولة.

---

[45] محمد، عمرو(2010)، **مرجع سابق**، ص43.
[46] عبد الحميد، عبد المطلب(2000)، **مرجع سابق**، ص163-164.
[47] رزق، عادل(2006)، **مرجع سابق**، ص171.

فإن كانت التنبؤات تشير إلى اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع وأنّ كلاً من طلبات الاقتراض، وكذلك مسحوبات العملاء متزايدة كما هو الحال في فترات الرواج، فيكون من الأفضل تخصيص قدر كبير من الموارد خلال الاستثمارات قصيرة الأجل والعكس صحيح. إنّ تقلّب العائد في ظل هذا الأسلوب يكون أكبر منه في الأسلوب الأوّل (الاستحقاقات المتتابعة).[48]

2-6 التنويع كاستراتيجيّة لإدارة السّيولة في المصارف (The diversification as a strategy to manage the liquidity in banks)

قد تتعرّض المصارف إلى مواجهة طلبات سحبٍ كبيرةٍ في وقتٍ واحدٍ ممّا يحتم عليها أن تحتفظ بسّيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون –قصيرة الأجل–ولا يُقصد بالاحتفاظ بسيولة أن يحتفظ المصرف بأمواله في صورة مبالغ نقديّة سائلة، حيث إن قام بذلك فلن يتمكّن من تحقيق أرباحٍ، وإنّما يُقصد بالسّيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقديّة سائلة بسرعة ودون التعرُّض للخسائر.[49]

وتقتضي الحكمة الاقتصاديّة ألا يتمّ وضع البيض كلّه في سلّة واحدة، ومن هنا يعمد المصرف إلى تنويع محافظه الاستثماريّة بما في ذلك محفظة القروض كاستراتيجية لإدارة السّيولة، معتمداً على مزايا التنويع الكفوء الّذي يركّز على تنويع القروض وفقاً لأنشطةٍ وأغراضٍ مختلفة ومنوّعة إضافةً إلى تنويع آجال الاستحقاق.[50]

حيث أنّ مدّة منح القروض تؤثّر في سياسة السّيولة والرّبحيّة في المصرف، إذ يجدر على المصرف وضع إطار استحقاق القروض مع مراعاة أنّ القروض المتوسطة وطويلة الأجل قد تحقّق للمصرف درجة ربحيّة مرتفعة إلاّ أنّها تتسبّب في انخفاض درجة السّيولة لدى المصرف وهذا يتعارض مع أهداف المصرف ويؤدّي إلى انخفاض درجة الأمان لديه. لذا كان التنويع خير الحلول لمواجهة هذه الثّغرات والمساهمة في تحقيق عنصر الأمان بتوفّر السّيولة اللّازمة وفي الوقت ذاته تحقيق مستوياتٍ مرغوبةٍ من الرّبحيّة ويُعتبر تنويع محفظة القروض وفقاً لآجال الاستحقاق من بوادر إدارة سيولة المحفظة وذلك في إطار موجودات المصرف والتزاماته.

ومن العوامل الّتي تشجّع المصرف على منح قروضٍ متوسّطة وطويلة الأجل، ومنها[51]:

(1) حجم الأموال المملوكة ونسبتها إلى الودائع، حيث ارتفاع هذه النسبة يمكِّن المصرف من منح قروضٍ متوسّطة وطويلة الأجل والعكس صحيح.

(2) ارتفاع نسبة الودائع الآجلة إلى اجمالي الودائع.

---

[48] محمد، عمرو(2010)، **مرجع سابق**، ص45.

[49] الصّيرفي، عبد الفتّاح(2006)، **إدارة البنوك**، المناهج للنشر والترجمة، ط1، عمّان، ص24.

[50] Winton, A., **Previous Resource**, P4.

[51] نصيرة، العطراوي وآخرون، (2010)، **إدارة العمليّات المصرفيّة المحليّة والخارجيّة دراسة حالة وكالة المصرف الخارجي**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الليسانس، قسم العلوم الاقتصاديّة، جامعة المدية، ص96.

(3) تنويع قاعدة المودعين.

(4) حفاظ المصرف على نسبة ملائمة من الأصول السّائلة.

(5) وجود مقرِض الملاذ الأخير، للاستعانة به في حال التعرّض لأزمة سيولة.

(6) ملاءمة الظروف الاقتصاديّة العامّة.

كما أنّ سياسة التّصفية السّنوية للقروض قد تؤثّر في سيولة المصرف حيث تتبع بعض المصارف سياسة التّصفية السّنوية للقروض فيما عدا القروض الانتاجيّة وقروض المشاركة وتعمل هذه السّياسة على رفع درجة سيولة القروض المصرفيّة ومن ثمّ سيولة المصرف وتحسين المركز المالي الائتماني للعميل.[52]

[52] عبد الحميد، عبد المطّلب(2000)، **مرجع سابق**، ص122-126.

المبحث الثّالث

محفظة القروض المتوازنة

The Optimal Loan Portfolio

تمهيد:

يجدر بالمصرف صياغة التوليفة الأنسب لمكونات محفظته بحيث تحقق التوازن والشمولية القابلة للتحقيق بعيدة عن الأوهام لتتناسب مع منطق الواقع المصرفي والمعايير الحقيقية للأداء المتّزن عبر إيجاد تناغم متجانس بين مكوّنات المحفظة، بحيث تمنح للمصرف التوازن بين مستويات السيولة والعائد والأمان الملائمة له، وتختلف درجة التوازن والمثالية لمحفظة عن أخرى إذ تنعزل كل محفظة استثمارية ببنيتها وتكوينها، وبالرّغم من الصعوبة التي تحيط بذلك إلاّ أنّ المصرف الأجدر يطمح باستمرار إلى المحافظة على محفظته وبقائها متوازنة بالاعتماد على أسس تنويع متفاوتة ومتناغمة، كما نرى ذلك في المصارف الشاملة الّتي تسعى إلى تنمية مواردها المالية من كافّة القطاعات كما تقدّم القروض لكافّة القطاعات أيضاً للحد من مخاطر الاستثمار قدر المستطاع.

3-1 مفهوم المحفظة المتوازنة(The Optimal Portfolio Concept):

تشكّل المحفظة المتوازنة محفظة مُثلى بالنسبة لكل مصرف إلاّ أنّ المثاليّة ليست مفهوماً مُطلقاً، وإنّما مفهومٌ نسبيٌّ، أي يصعُبُ تحديد نموذجاً عامّاً وموحّداً يرسم كياناً محدّداً للمحفظة الاستثماريّة المُثلى من وجهة نظر جميع المصارف.

وبالتالي فإنّ مصطلح المحفظة المتوازنة يعني كونها المحفظة المُثلى من وجهة نظر مصرفٍ معيّنٍ فقط، مصرفاً لديه من الميول والاتجاهات ما قد يختلفُ عن ميول واتجاهات مصرفٍ آخرٍ.

ما يجعلُ محفظة القروض المُثلى بالنسبة لمصرف A، غير المُثلى بالنسبة لمصرف B والعكس بالعكس.[53]

وبهدف التعرّف على المحفظة المُثلى لدى المصرف، لابدّ من الاستعانة بمفهومٍ اقتصاديٍّ هو مفهوم المنحنيات. وانطلاقاً من أنّ نظرية المحفظة تستند إلى أساسٍ محددٍ هو تنويع المحفظة، فإنّ ذلك يتطلّب الجمع بين منحنيات سواء (العائد–المخاطر) بالنسبة للمصرف Indifference Curves، للوصول إلى ما يسمّى الحد الكفء Efficient Frontier الذي تمثّل كل نقطة من نقاطه محفظة كفؤة ويوضح ذلك من خلال الشكل **رقم (2/3):**

---

[53] المرشد، طه(2007)، **قرار التوزيع الأمثل لمكونات محفظة استثمارية باستخدام النماذج الإحصائية الرياضية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، قسم الإحصاء، جامعة حلب،ص50-51.

الشكل رقم (2/3) الحد الكفء

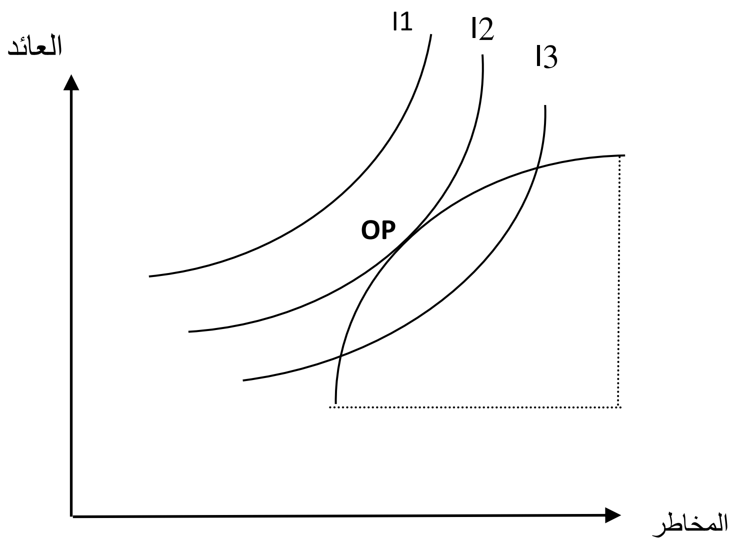

Source: Gareth, D., (2003), Investment Analysis, Journal of Finance, P68.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) منحنيات سواء المصرف والتي تعكس ميوله أو سلوكه في مقايضة العائد–المخاطرة.

كما يظهر فيه اتجاه منحنيات السواء من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين لتعكس العلاقة الطردية بين العائد والمخاطر والتي تجعل المصرف يطلب عائداً أعلى مقابل أية زيادة في درجة المخاطر.

بناءً على ما تقدّم تتحدّد المحفظة المُثلى للمصرف عند نقطة التماس Point of Tangency لأحد منحنيات سواء المصرف المستثمر مع الحد الكفء أو منحنى المحافظ المُثلى أي في النقطة OP.

ممّا يعني أنّ نقطة التماس تمثّل أعلى مستوى من مستويات الرضا التي يمكن أن يحققها المصرف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المحفظة المُثلى بالنسبة للمصرف الذي يحاول تجنب المخاطر Risk Avers تكون ذات درجة مخاطر أكبر من المحفظة المُثلى للمصرف المحتاط جداً للمخاطر Very Risk Avers.

والآن بإمكاننا تعريف المحفظة المُثلى بشكلٍ عامٍ بما يلي[54]:

" المحفظة المُثلى، هي تلك المحفظة التي تتكوّن من تشكيلة متنوّعة ومتوازنة من الأصول أو الأدوات الاستثمارية، وبكيفيةٍ تجعلها الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف المستثمر، مالك المحفظة أو من يتولّى إدارتها".

ممّا تقدّم خلصت الباحثة إلى أنّ محفظة القروض المُثلى من وجهة نظر المصرف الرشيد، تتمثّل بمحفظةٍ مبنيّةٍ على سياسات تنويع كفؤة للقروض الدّاخلة في تكوينها. وتتّسمُ بشكلٍ أساسي بأنّها تحقق أدنى درجات الانحراف

---

[54] مطر محمد وتيم فايز(2005)، **مرجع سابق**، ص206.

المعياري لعوائد الأصول المكوّنة لها، إضافةً إلى الموازنة بين عائد المحفظة ومخاطرها. وتتفاوت المحافظ المُثلى من مصرفٍ لآخر.

3–2 مبادئ بناء محفظة القروض المُثلى (The principles of building the optimal loans portfolio)

تقوم عمليّة بناء المحفظة المُثلى للمصرف الرشيد على مبادئ أساسية هي:

3–2–1 مبدأ السيطرة (Dominance Principle):

إنّ أي قرار يتّخذه مدير المحفظة يتحدّد في ضوء متغيّرين أساسيين هما العائد والمخاطر، ويجسّد مبدأ السيطرة الحالات الآتية[55]:

أ- إذا خُيِّر المصرف بين محفظتي قروض تحققان نفس العائد ولكن مع اختلاف درجة المخاطرة المصاحبة لكلٍّ منهما، فإنّه سيختار المحفظة ذات المخاطرة الأقل.

ب- وإذا ما خُيِّر بين محفظتين بنفس درجة المخاطرة ولكن مع اختلاف العائد المتوقع من كلٍّ منهما، فإنّه سيختار حينئذٍ المحفظة ذات العائد الأعلى.

3–2–2 مبدأ المنفعة والتفضيل (Utility and Preference Principle):

انطلاقاً من هذا المبدأ الذي ينطوي على فكرة مفادها أنّ قرارات المصارف تختلف تبعاً لتفضيلاتهم من جهة، وأنّ تفضيل المصرف نفسه يختلف تبعاً للمواقف التي يتبنّاها من جهةٍ أخرى.

فالمصرف يسعى جاهداً إلى تعظيم المنفعة، إذ يتطلّب ذلك من المصرف تمييز موقفه تجاه المخاطر حيث يختلف معيار المحفظة المُثلى بالنسبة لمصرفٍ باحثٍ عن المخاطر أو مصرفٍ كارهٍ للمخاطر.[56]

3–3 الأركان الأساسية لمحفظة القروض المُثلى (The cornerstones of an optimal loans portfolio)

بالرّغم من نسبيّة درجة وطبيعة المثاليّة والكفاءة لمحفظة القروض في المصارف، إلاّ أنّه من الممكن تحديد الإطار العام لمواصفات المحفظة المُثلى وذلك من وجهة نظر المصرف الرشيد تجاه المخاطر، وذلك بالآتي[57]:

[55]- مطر محمد وتيم فايز(2005)، **مرجع سابق**، ص208 -209.

[56] المرشد، طه(2007)، **مرجع سابق**، ص 45-46.

3-3-1 تحقيق العائد الملائم:

استناداً إلى اعتبار عائد المحفظة حافزاً أساسياً يعمل على جذب المصرف للاستثمار فيه، حيث يعكس مدى نجاح المحفظة وإخفاقها.
إذ لا يقتصر هدف المصرف على العائد الملائم فحسب، وإنّما يجب أن تحقق محفظة القروض توازناً معقولاً بين عنصري العائد والمخاطر أي الأمان.

3-3-2 التنويع الإيجابي و التوزيع الجغرافي:

في ظل هذا العالَم المتّصل والتشابك بين نشاطات القطاع المصرفي وكافّة القطاعات الأخرى، يستحيل نجاح محفظة قروض أحاديّة البناء والتوجّه لجهاتٍ دون الأخرى. إذ من الضروري أن تتّسم أصول المحفظة بقدرٍ كافٍ من التنويع الإيجابي مع مراعاة ألاّ تقتصر أهداف مدير المحفظة على مجرّد تنويع أصولها فقط، بل تشمل أيضاً التوزيع الجغرافي للقروض فيها بما في ذلك آجال هذه القروض والعملات الأجنبيّة المقوّمة بها.
وذلك حتى يكون بالإمكان تخفيض معظم المخاطر غير المنتظمة التي تتعرّض لها المحفظة بما فيها المخاطر السياسية، ومخاطر تقلّبات أسعار الصّرف الأجنبي.[58]

3-3-3 ملاءة مكونات المحفظة:

من الضروريّات إبقاء محفظة القروض مناسبة للاستثمار في الأجل الطويل، وهذا ينبثق من سلامة وتوازن القروض الداخلة في تشكيل المحفظة التي تضمن الاستمراريّة وتحقيق العوائد الدوريّة في الأجل الطويل.
حتّى وإن لم تحقق المحفظة نتائج مرضيّة في بدايات تشكيلها، حيث أنّ التركيز على العائد السريع قد يؤدي إلى إهمال جانب الملاءة وهذا ما يجعل من محفظة القروض ذات بنية هشّة يصعبُ استمرارها ونجاحها.
وهنا نقصدُ بالملاءة " درجة جودة وسلامة القروض التي تتركّبُ منها المحفظة".
ويتم تقدير ملاءة المحفظة بمراجعة أصولها كافة كأن يتم معرفة المركز المالي للمقترضين للتوصّل إلى درجة مقدرته على دفع أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق.

3-3-4 الحد الأدنى من السيولة:

ينبغي أن تحقق أصول المحفظة حدّاً أدنى من السيولة، وبالمقابل لا يمكن أن يكون مستوى السيولة مرتفعاً جداً بحيث يتناقضُ ذلك مع جوهر الاستثمار في المحفظة، إذ أنّ الحد الأدنى من السيولة لمحفظة

---

[57] مطر محمد وتيم فايز(2005)، **مرجع سابق**، ص208.
[58] Morgan D., Samolyk K.(2003), **Geograghic Diversification in Banking and its Implications for Bank Portfolio choice and Performance**, journal of Banking, Feb, P3.

القروض يجب أن تتناسب بشكلٍ كاملٍ مع طبيعة وحجم الالتزامات التي تعهّدت بها المحفظة أي أموال المودعين التي هي أساس تشكيل محفظة القروض.

ويختلفُ هذا الحد من محفظةٍ لأخرى بحسب نشاطاتها والتزاماتها وتوفر هذه الصّفة لمدير المحفظة ميّزة المرونة Flexibility التي تمكّنه من إجراء أيّة تعديلات جوهريّة يراها مدير المحفظة ضرورية وبأقل قدر من الخسائر.

وترى الباحثة فيما سبق بأنّ بناء أيّة محفظة استثمارية بما فيها محفظة القروض يُشترط أن تحقق المواصفات السابق ذكرها، وذلك من منظور المصرف الذي يتمتّع بكفاءةٍ وخبرةٍ عاليةٍ تمكّنها من التنظيم الصحيح السليم بين الأصول المكوّنة للمحفظة لتعمل بشكلٍ متكامل كوحدةٍ واحدة.

3-4 أسس تقييم الأداء في محفظة القروض (The foundations of performance evaluation in loans portfolio)

تقتضي المبادئ العلمية للاستثمار بشكلٍ عام أن يتم إخضاع القرارات والسياسات الاستثمارية وكذلك الإنجازات المحققة منها لعملية تقييمٍ مستمرةٍ ودوريّةٍ، بقصد الوقوف على مواطن القوة فيها لتدعيمها، وتشخيص مواطن الضعف لعلاجها وتصويبها.

وكذلك الأمر بالنسبة لمحفظة القروض المصرفية حيث يكون شأنُها شأن أيّة محفظة يستثمر فيها المصرف.

ويرى Guill, G[59] أنّ عملية تقييم محفظة القروض تتطلّب من المصرف إدراك مستوى التركيز في المحفظة ومستوى عائد المحفظة ومخاطرها إضافةً إلى عواملٍ أخرى تتحدّد وفقاً لأهداف المصرف، وبشكلٍ أوضح يشير الباحث إلى ضرورة تحديد القروض ذات مخاطر التركيز المرتفعة ومثيلاتها ذات مخاطر التركيز المنخفضة لكي يتمّ توفير المعلومات الّتي تسهم في صياغة سياسات إدارة محفظة القروض بشكلٍ سليم.

وتعمل المصارف الكبرى بالاعتماد على مؤشّرات عدّة لتقييم محفظة القروض بعد تجزئة محافظ قروضهم إلى عدّة محافظ فرعية على أساس التصنيفات الداخليّة، قطاعات الأعمال، الشركات الفرديّة، والمساهمة، الأفراد، والمناطق الجغرافية المختلفة ونوضّح بعض هذه المؤشّرات من خلال الجدول (1/3)[60]:

[59] Guill, G,(2007), **Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions- Current Status and Challenges- Study Group on Credit Portfolio Management**, The RMA journal, P13.

[60] Guill, G, **Previous Resource**, P13.

جدول (1/3) مؤشرات تقييم محفظة القروض

مؤشّرات تقييم محفظة القروض	يُستدلّ إليها من خلال المؤشّرات
مؤشّرات كمية القروض في المحفظة	مؤشّرات إجمالي القروض الممنوحة وحجم القروض غير المضمونة.
مؤشّرات عائد المحفظة	مؤشّرات إجمالي الفوائد الدائنة.
مؤشّرات تركيز الإقراض في المحفظة	مؤشرات الزيادة عم حدود الإقراض ومؤشّر تنويع المحفظة مثل مؤشّر هيرشمان الّذي اعتمدته الباحثة في هذا البحث لقياس درجة تنويع محفظة القروض.
مؤشّرات كمية مخاطر المحفظة	مؤشّرات الخسائر المتوقّعة من منح القروض مثل القروض المشكوك في تحصيلها وصافي أعباء القروض.
مؤشّرات العوائد المعدّلة بالمخاطر	معدّلات العائد بعد الأخذ بالاعتبار لتكاليف الإقراض.

Source: Guill, G,(2007), **Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions– Current Status and Challenges– Study Group on Credit Portfolio Management**, The RMA journal, P14.

إذ يجدرُ على القائمين على إدارة محفظة القروض تقييم أداء المحفظة دوريّاً، مع الأخذ بالاعتبار لمبادئ جوهرية، نذكر منها[61]:

(1) يجب أن يتم قياس قيمة صافي القروض الدّاخلة في تشكيل المحفظة على أساس قيمتها الحالية أو العادلة، وليس على أساس تكلفتها التاريخية.

(2) أن تتم مقارنة الأداء الفعلي المتوقع من القروض بعد أخذ حساسية قروض المحفظة ممثّلة بمعامل بيتا للمحفظة بعين الاعتبار.

---

[61] الخطيب، سمير(2005)، **مرجع سابق**، ص165.

(3) يجب أن يكون العائد على الاستثمار المعتَمَد أساساً لتقييم أداء إدارة المحفظة هو عائدها الإجمالي، والذي يشمل إيراد القروض التي تضمّها المحفظة، مُضافاً إليه المكاسب أو الخسائر الرأسمالية المحققة وغير المحققة والتي تنشأ عادةً بفعلِ تقلُّبِ القيمة السوقية لتلك القروض.

(4) يجب احتساب العائد على الاستثمار بعد ترجيحه بالبُعد الزمني للتدفقات النقدية المتوقعة من القروض الفردية، أي وجوب احتساب القيمة المخصومة Discounted Value لهذه التدفقات وذلك بمراعاة توقيت حدوثها.

(5) كما يجبُ أن تتمّ عملية التقييمِ هذه في إطارِ مراعاةِ عنصري العائد والمخاطر معاً لتحقيق التوازن بينهما.

(6) كلّما طالت الفترة الزمنيّة التي تنقضي بين عمليّة التقييم والتي تليها، كلّما زادت النتائجُ دقّةً وموضوعيّةً، لكن كونها أطولُ من اللازمِ يقللُ من الفوائدِ المحققة من عملية التقييم كأداةٍ من أدوات المتابعة والرقابة[62].

(7) من الضروري أن تتمّ مقارنة أداء كل محفظةٍ بأداءِ محافظ قروضٍ مماثلةٍ استناداً إلى مؤشراتٍ معياريّةٍ توضّح الفروقات فيما بينها.

وممّا سبق تشير الباحثة إلى الضّرورة الملحّة لتقييم أداء محفظة القروض في المصارف بالاعتماد على قيمتها الحالية ومقارنتها بتكلفة الاستثمار فيها مع الأخذ بالحسبان عوائد وفوائد القروض الدّاخلة في تكوين المحفظة خلال فترة حيازتها ضمن المحفظة، ما يضمنُ لإدارة المصرف حُسن سير العملية الاستثمارية وفاعليّتها.

---

[62] مطر محمد وتيم فايز(2005)، **مرجع سابق**، ص184-185.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقت الباحثة من خلال هذا الفصل للمفاهيم المرتبطة بعائد محفظة القروض والعوامل المؤثّرة فيه، وقامت بذكر الاستراتيجيّات الّتي يمكن للمصرف أن يتّبعها لتحسين العائد ومن ثمّ قامت بتوضيح الاستراتيجيّة الأهم لتخفيض المخاطر في المصرف، وهي تنويع المحفظة، ومن ثمّ قامت الباحثة بتسليط الضوء على مفهوم مخاطر المحفظة وصور لمخاطر محفظة القروض ومؤشّرات قياسها.

ثمّ عمدت إلى توضيح مفهوم تنويع محفظة القروض والأساليب المتّبعة في التنويع، وأشارت إلى استخدام المصارف للتنويع كاستراتيجيّة لإدارة السّيولة، ومن ثمّ حاولت الباحثة تغطية المفاهيم الأساسيّة الّتي توضّح الخطوط العريضة الّتي تحقق التوازن والشّموليّة لمحفظة القروض لكل مصرف، والّتي تعتبر المُثلى بالنسبة لكل مصرف، وأسس ومؤشرات تقييم الأداء في محفظة القروض.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

Applied Study and Hypothesis Testing

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

تتناول الباحثة في هذا الفصل المواضيع التالية:

تمهيد:

سيتمّ في هذا الفصل تحليل البيانات الإحصائية التي تمّ جمعها من القوائم المالية، وعرض النتائج التي تمّ الوصول إليها من خلال الدراسة التطبيقية وصولاً إلى تقديم جملة من التوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الأول

تصميم الدراسة التطبيقية

Applied Study Design

تمهيد:

سيتم خلال هذا المبحث تحديد مجتمع وعينة البحث موضوع الدراسة، كذلك سيتمّ توضيح كيفية جمع البيانات المالية وتحديد المقاييس المستخدمة في حساب قيم متغيرات البحث، ومن ثم تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل الإحصائي للبحث واختبار فرضيات البحث.

1-1 مجتمع وعينة البحث:

أولاً: مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي السّوري والبالغ عددها (14) مصرفاً خاصّاً وذلك حسب احصائيّات التقرير النهائي للمصرف المركزي السّوري، والّتي تشكل نسبته ما يزيد عن 25% من المجتمع المدروس.

ثانياً: عينة البحث:

لقد تمّ الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة البحث، وقد قامت الباحثة باختيار ستة مصارف لتطبيق الدراسة عليها وهي:

- مصرف بيبلوس
- مصرف بيمو (السعودي- الفرنسي)
- مصرف عودة
- مصرف الدولي للتجارة والتمويل
- مصرف سورية والخليج
- مصرف العربي سورية

وقد اختارت الباحثة المصارف الخاصة التي تتميز بأنّها تملك أعلى رأسمال، إذ تشكّل مجتمعةً ما يقارب 85% من مجموع رأسمال القطاع المصرفي الخاص وتمّ تأسيسها منذ فترة زمنية طويلة نسبياً ما يعني توفر سلسلة زمنية طويلة.

وتمّ استثناء:

-المصارف العامّة: لأنّها تتبع للدّولة وبالتّالي تخضع لمؤثّرات خارجيّة عند توجيه مواردها نحو الاستثمارات المختلفة لتحقيق أهداف اقتصاديّة محدّدة.

-المصارف الإسلاميّة: لأنّها لا تتعامل بالقروض، فهي تطبّق مبادئ الشّريعة الاسلاميّة في نشاطاتها المصرفية.

1-2 جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات المالية على القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف عينة البحث لمدة أربع سنوات في الفترة الزمنية 2009-2012، وتم الاعتماد على البيانات الربعية للقوائم المالية، بحيث أصبحت عدد المشاهدات الخاصة بكل مصرف من البنوك عينة الدراسة 16 مشاهدة، وقد قامت الباحثة بالحصول على القوائم المالية الرسمية للمصارف عينة البحث من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.[1]

1-3 حساب قيم متغيرات البحث:

استخدمت الباحثة مجموعة من القوانين الرياضية والمالية لحساب قيم متغيرات البحث وكانت طريقة الحساب على الشكل التالي:

1-3-1المؤشرات المستخدمة في قياس تنويع محفظة القروض:

يقاس التنويع في المجالات الاقتصادية والمالية بعدة مؤشرات إحصائية وأشهر المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع هي:

- مؤشر هرفندال-هيرشمان Hirschman-Herfindahl-Index(HHI):
- مؤشر شانون Shannon Entropy (SE)
- مؤشر المسافة المطلقة Da
- مؤشر المسافة النسبية Dr

وقد قامت الباحثة باستخدام مؤشر هرفندال-هيرشمان Hirschman-Herfindahl-Index(HHI) في قياس التنويع وهو مؤشر يستخدم لحساب تركيز محفظة القروض، وذلك بعد ويتم حسابه من خلال الصيغة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} x_i^2$$

وتحسب $x_i^{b.t}$ من خلال الصيغة التالية:

$$x_i^{b.t} = \frac{X_i^{b.t}}{\sum_{j=1}^{n} X_j^{b.t}}$$

حيث:

$x_i^{b.t}$: مقدار التعرض الائتماني ويساوي إجمالي القروض التي أقرضها المصرف لأحد القطاعات إلى إجمالي القروض التي أقرضها المصرف لجميع القطاعات.

[1] www.dse.sy Consulted at 5 January, 2015

$X_i^{b.t}$: إجمالي القروض التي أقرضها المصرف b في الفترة الزمنية t للقطاع/الصناعة i.

$\sum_{j=1}^{n} X_j^{b.t}$: إجمالي القروض التي أقرضها المصرف b في الفترة الزمنية t لجميع القطاعات.

n : عدد القطاعات التي أقرضها المصرف.

وتتراوح قيمة مؤشر هرفندال–هيرشمان (HHI) بين 1 و 1/n وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 1 زاد التركيز وانخفض التنويع، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 1/n انخفض التركيز وزاد التنويع، فإذا كانت قيمة المؤشر = 1 فإن التركيز تام والتنويع معدوم، أي أن المصرف اعتمد على إقراض قطاع وحيد، إما إذا كانت قيمة المؤشر = 1/n فالتركيز بأدنى حدوده والتنويع تام.[2]

1–3–2 قياس عائد محفظة القروض:

يُقاس عائد محفظة القروض في المصارف بواحدة من مقاييس الربحية المحاسبية وهو مؤشر معدل عائد محفظة القروض(Rate of Return on loan portfolio)، والذي يقيس قدرة المصرف على توليد الأرباح من استثمار موارده المالية المتاحة في نشاط الإقراض الأكثر ربحية للمصرف.

ويُعبّر عنه وفق الصيغة الآتية3:

عائد محفظة القروض =الفوائد والعمولات من القروض / إجمالي القروض

وكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

1–3–3 قياس مخاطر محفظة القروض:

يتم قياس مخاطر محفظة القروض في المصارف بالاعتماد على المؤشر الآتي4:

مخاطر محفظة القروض = الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض.

وكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على انخفاض كفاءة إدارة المصرف في استخدام أصوله، والعكس صحيح.

1–3 – 4 آلية حساب مؤشر هيرشمان وعائد ومخاطر المحفظة:

أولاً: آلية حساب مؤشر هيرشمان لكل مصرف على حدا:

تم حساب مؤشر هيرشمان لكل مصرف على حدا من خلال الخطوات التالية (سيتم عرض طريقة الحساب لمؤشر هيرشمان لمصرف عودة فقط حيث أن بقية المصارف يتم حسابها بنفس الطريقة):

---

[2] Benjamin, M et al.,(2010),**The Effect of Loan Portfolio Concentration on Brazilian Banks` Return and Risk**, working paper series 215, P:9

[3] الخالدي، حمد(2008)، **تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ع24، الكوفة.

[4] الخطيب، سمير(2005)، **مرجع سابق**، ص163.

الخطوة الأولى: حساب مقدار التعرض الائتماني" $x_i^{b.t}$ "لمصرف عودة في الربع الأول عام 2009:

- مقدار التعرض للقطاع التجاري لمصرف عودة في الربع الأول 2009 = القروض التجارية لمصرف عودة في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لمصرف عودة في الربع الأول 2009
- مقدار التعرض للقطاع الصناعي لمصرف عودة في الربع الأول 2009 = القروض الصناعية لمصرف عودة في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لمصرف عودة في الربع الأول 2009
- مقدار التعرض للقطاع الحكومي لمصرف عودة في الربع الأول 2009 = القروض الحكومية لمصرف عودة في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لمصرف عودة في الربع الأول 2009
- مقدار التعرض للقطاع العقارات لمصرف عودة في الربع الأول 2009 = القروض العقارية لمصرف عودة في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لمصرف عودة في الربع الأول 2009
- مقدار التعرض للقطاع الزراعية لمصرف عودة في الربع الأول 2009 = القروض الزراعية لمصرف عودة في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لمصرف عودة في الربع الأول 2009
- مقدار التعرض للقطاع المالي لمصرف عودة في الربع الأول 2009 = القروض المالية لمصرف عودة في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لمصرف عودة في الربع الأول 2009
- مقدار التعرض للقطاع الأفراد لمصرف عودة في الربع الأول 2009 = قروض الأفراد لمصرف عودة في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لمصرف عودة في الربع الأول 2009
- مقدار التعرض للقطاع أخرى لمصرف عودة في الربع الأول 2009 = القروض الأخرى لمصرف عودة في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لمصرف عودة في الربع الأول 2009

الخطوة الثانية: حساب مؤشر هيرفندال – هيرشمان لمصرف عودة في الربع الأول لعام 2009: HHI(x)

مؤشر هيرفندال – هيرشمان لمصرف عودة في الربع الأول لعام 2009= مربع مقدار التعرض للقطاع التجاري لمصرف عودة في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع الصناعي لمصرف عودة في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع الحكومي لمصرف عودة في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع العقارات لمصرف عودة في الربع الأول 2009+ مربع مقدار التعرض للقطاع الزراعي لمصرف عودة في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع المالي لمصرف عودة في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع الأفراد لمصرف عودة في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع أخرى لمصرف عودة في الربع الأول 2009

هنا ينتج لدينا مؤشر هيرشمان لمصرف عودة للربع الأول لعام 2009 وهي مشاهدة واحدة

وبنفس الطريقة نحسب مؤشر هيرشمان لبقية الأرباع لمصرف عودة

وبنفس الطريقة نحسب مؤشر هيرشمان لكل الأرباع لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة:

وبعد تطبيق قانون مؤشر هيرشمان على كل مصرف نتج لدينا:

96 قيمة لمؤشر هيرشمان (مشاهدة) حيث أنه لدينا:

4 أرباع × 4 سنوات × 6 بنوك = 96 مشاهدة (أي 96 قيمة لمؤشر هيرشمان)

ومن ثم قامت الباحثة بتفريغ هذه القيم في برنامج SPSS ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي لها.

ثانياً: حساب عائد محفظة القروض لكل مصرف على حدا: تم الحساب بالتطبيق على مصرف عودة وبنفس الطريقة تم حساب عائد المحفظة لكل مصرف على حدا:

- عائد محفظة مصرف عودة = إجمالي الفوائد الدائنة لكل القطاعات في مصرف عودة / إجمالي قروض مصرف عودة

وبنفس الطريقة تم حساب عائد المحفظة لكل مصرف على حدا.

ثالثاً: حساب مخاطر محفظة القروض لكل مصرف على حدا: تم الحساب بالتطبيق على مصرف عودة وبنفس الطريقة تم حساب مخاطر المحفظة لكل مصرف على حدا:

- مخاطر محفظة مصرف عودة = إجمالي الديون المشكوك فيها لكل القطاعات في مصرف عودة / إجمالي قروض مصرف عودة

وبنفس الطريقة تم حساب مخاطر المحفظة لكل مصرف على حدا.

رابعاً: آلية حساب مؤشر هيرشمان للمصارف عينة الدراسة مجتمعة:

تم حساب مؤشر هيرشمان للمصارف عينة الدراسة مجتمعة من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: قامت الباحثة بحساب مجموع القروض لكل قطاع في جميع البنوك مع بعضها البعض على الشكل التالي:

مجموع قروض القطاع التجاري لجميع البنوك في الربع الأول 2009= القطاع التجاري لمصرف بيبلوس ربع اول 2009 + القطاع التجاري لمصرف بيمو ربع اول 2009 + القطاع التجاري لمصرف عودة ربع اول 2009 + القطاع التجاري لمصرف العربي ربع اول 2009 + القطاع التجاري لمصرف الدولي ربع اول 2009 + القطاع التجاري لمصرف سورية والخليج ربع اول 2009

وبنفس الطريقة تم حساب مجموع القروض في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى

الخطوة الثانية: مقدار التعرض للقطاع التجاري لإجمالي البنوك = مجموع قروض القطاع التجاري لجميع البنوك في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لجميع البنوك في الربع الأول 2009 (هنا نحسب قروض جميع القطاعات ولجميع البنوك معاً)

وبنفس الطريقة نحسب مقدار التعرض للقطاع الصناعي لإجمالي البنوك:

مقدار التعرض للقطاع الصناعي لإجمالي البنوك = مجموع قروض القطاع الصناعي لجميع البنوك في الربع الأول 2009 / إجمالي القروض لجميع البنوك في الربع الأول 2009 (هنا نحسب قروض جميع القطاعات ولجميع البنوك معاً)

وبنفس الطريقة نحسب مقدار التعرض لكل القطاعات الباقية:

الخطوة الثالثة: حساب مؤشر هيرفندال – هيرشمان لإجمالي البنوك:

مؤشر هيرفندال – هيرشمان لإجمالي البنوك في الربع الأول لعام 2009= مربع مقدار التعرض للقطاع التجاري لإجمالي البنوك في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع الصناعي لإجمالي البنوك في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع الحكومي لإجمالي البنوك في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع العقارات لإجمالي البنوك في الربع الأول 2009+ مربع مقدار التعرض للقطاع الزراعي لإجمالي البنوك في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع المالي لإجمالي البنوك في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع الأفراد لإجمالي البنوك في الربع الأول 2009 + مربع مقدار التعرض للقطاع أخرى لإجمالي البنوك في الربع الأول 2009

خامساً: حساب عائد محفظة القروض للمصارف عينة الدراسة مجتمعة: تم حساب عائد محفظة القروض للمصارف مجتمعة على الشكل التالي:

- عائد محفظة القروض للمصارف مجتمعة = عائد محفظة القروض لمصرف بيبلوس + عائد محفظة القروض لمصرف بيمو + عائد محفظة القروض لمصرف عودة + عائد محفظة القروض لمصرف سورية والخليج + عائد محفظة القروض لمصرف الدولي + عائد محفظة القروض لمصرف العربي

سادساً: حساب مخاطر محفظة القروض للمصارف عينة الدراسة مجتمعة: تم حساب مخاطر محفظة القروض للمصارف مجتمعة على الشكل التالي:

- مخاطر محفظة القروض للمصارف مجتمعة = مخاطر محفظة القروض لمصرف بيبلوس + مخاطر محفظة القروض لمصرف بيمو + مخاطر محفظة القروض لمصرف عودة + مخاطر محفظة القروض لمصرف سورية والخليج + مخاطر محفظة القروض لمصرف الدولي + مخاطر محفظة القروض لمصرف العربي

4-1 القيم المحسوبة لمتغيرات البحث (مؤشر هيرشمان وعائد ومخاطر المحفظة)

أولاً: البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة مجتمعة التي استخدمت في تحليل الفرضيات والقيم بالليرات السورية:

جدول رقم (1/4) البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة مجتمعة

العام		قيمة مؤشر هيرشمان	عائد محفظة القروض	مخاطر محفظة القروض
2009	الربع الأول	.355518128	.238160394	.011247599
	الربع الثاني	.313331346	.359711630	.019373870
	الربع الثالث	.308467607	.529273417	.036086028
	الربع الرابع	.327106344	.636631460	.115536666
2010	الربع الأول	.322419756	.158366884	.084001691
	الربع الثاني	.278408992	.137918949	.068633021
	الربع الثالث	.275442359	.146113001	.082956925
	الربع الرابع	.261936984	.139023474	.084688429
2011	الربع الأول	.342408923	.133393282	.082614677
	الربع الثاني	.296554608	.152408057	.064775342
	الربع الثالث	.291985471	.154238999	.061283528
	الربع الرابع	.310371283	.164328400	.111328331
2012	الربع الأول	.312720921	.182572147	.176283055
	الربع الثاني	.312351071	.360276152	.829756330
	الربع الثالث	.307410989	.839927172	.581941435
	الربع الرابع	.307147029	.819610497	.825389928

ثانياً: البيانات المالية لمصرف بيبلوس التي استخدمت في تحليل الفرضيات والقيم بالليرات السورية:

جدول رقم (2/4) البيانات المالية لمصرف بيبلوس

العام		قيمة مؤشر هيرشمان	عائد محفظة القروض	مخاطر محفظة القروض
2009	الربع الأول	.000586127	035543563.	.001883857
	الربع الثاني	.000751225	.059235063	.008201886
	الربع الثالث	.000476432	.085555163	.006598130
	الربع الرابع	.022104096	.094650425	.054517160
2010	الربع الأول	.016640750	.027581377	.001256346
	الربع الثاني	.011667042	.023893437	.000965627
	الربع الثالث	.012055509	.025030665	.000997545
	الربع الرابع	.002017937	.022115341	.002790715
2011	الربع الأول	.002480102	.022262498	.006123710
	الربع الثاني	.003250041	.023766625	.005223514
	الربع الثالث	.008189424	.024830232	.008300021
	الربع الرابع	.046127215	.032494831	.008477523
2012	الربع الأول	.064571800	.027809945	.000818770
	الربع الثاني	.053811224	.075233995	.528924422
	الربع الثالث	.053113362	.112364282	.146880300
	الربع الرابع	.006087241	.158626523	.218568728

ثالثاً: البيانات المالية لمصرف بيمو التي استخدمت في تحليل الفرضيات والقيم بالليرات السورية:

جدول رقم (3/4) البيانات المالية لمصرف بيمو

العام		قيمة مؤشر هيرشمان	عائد محفظة القروض	مخاطر محفظة القروض
2009	الربع الأول	.654887488	.033907885	.000791951.
	الربع الثاني	.049141158	.080274363	.000984670
	الربع الثالث	.042323439	.114010868	.006191290
	الربع الرابع	.041389454	.149083922	.011892109
2010	الربع الأول	.618723506	.025041665	.020558597
	الربع الثاني	.547044181	.023786110	.020671321
	الربع الثالث	.511608106	.023736184	.026565553
	الربع الرابع	.455854551	.023966911	.012995241
2011	الربع الأول	.572257320	.022579679	.008987662
	الربع الثاني	.489971012	.025237428	.015361758
	الربع الثالث	.462810920	.025075499	.017577147
	الربع الرابع	.481909433	.027910902	.031652006
2012	الربع الأول	.436676841	.026694852	.037964597
	الربع الثاني	.460065457	.058368374	.047622827
	الربع الثالث	.445573721	.087960322	.104196806
	الربع الرابع	.415305588	.118385620	.109993596

رابعاً: البيانات المالية لمصرف عودة التي استخدمت في تحليل الفرضيات والقيم بالليرات السورية:

جدول رقم (4/4) البيانات المالية لمصرف عودة

العام		قيمة مؤشر هيرشمان	عائد محفظة القروض	مخاطر محفظة القروض
2009	الربع الأول	.357520214	.030561933	.000586127
	الربع الثاني	.309908676	.058425069	.000751225
	الربع الثالث	.309226680	.082217647	.000476432
	الربع الرابع	.304802835	.103683213	.022104096
2010	الربع الأول	.315614766	.028404018	.016640750
	الربع الثاني	.258793150	.021318660	.011667042
	الربع الثالث	.264957630	.022909293	.012055509
	الربع الرابع	.266367699	.023157244	.002017937
2011	الربع الأول	.268966887	.021775700	.002480102
	الربع الثاني	.328678071	.028089599	.003250041
	الربع الثالث	.319938158	.028267904	.008189424
	الربع الرابع	.335685614	.028648905	.046127215
2012	الربع الأول	.352675669	.032649644	.064571800
	الربع الثاني	.352692190	.070155216	.053811224
	الربع الثالث	.357187407	.109255029	.053113362
	الربع الرابع	.365445171	.150128853	.006087241

خامساً: البيانات المالية لمصرف العربي التي استخدمت في تحليل الفرضيات والقيم بالليرات السورية:

جدول رقم (5/4) البيانات المالية لمصرف العربي

العام		قيمة مؤشر هيرشمان	عائد محفظة القروض	مخاطر محفظة القروض
2009	الربع الأول	.357617217	.083479296	.000163356
	الربع الثاني	.119017723	.057352010	.004532937
	الربع الثالث	.327183284	.082190928	.004383873
	الربع الرابع	.370350818	.090820819	.032444684
2010	الربع الأول	.348198962	.024841824	.026194803
	الربع الثاني	.318542188	.024387324	.004599875
	الربع الثالث	.337332876	.023329116	.010117591
	الربع الرابع	.346432788	.023260045	.012694689
2011	الربع الأول	.344338046	.022696358	.048057168
	الربع الثاني	.331578668	.025521729	.027773686
	الربع الثالث	.338008074	.025385839	.008867113
	الربع الرابع	.343286533	.026004318	.021026667
2012	الربع الأول	.333967550	.031518964	.035446714
	الربع الثاني	.328162938	.063401540	.046223405
	الربع الثالث	.325201253	.099990883	.256403159
	الربع الرابع	.328946566.	.127022514	.282167537

سادساً: البيانات المالية لمصرف سورية والخليج التي استخدمت في تحليل الفرضيات والقيم بالليرات السورية:

جدول رقم (6/4) البيانات المالية لمصرف سورية والخليج

العام		قيمة مؤشر هيرشمان	عائد محفظة القروض	مخاطر محفظة القروض
2009	الربع الأول	.425208209	.027368913	.000947083
	الربع الثاني	.416692826	.051605915	.001506352
	الربع الثالث	.403378014	.078824872	.017185714
	الربع الرابع	.423630577	.109462795	.014482452
2010	الربع الأول	.414072877	.026189682	.011607689
	الربع الثاني	.406946682	.023554239	.022539194
	الربع الثالث	.410210706	.025006976	.032633398
	الربع الرابع	.382445137	.023943286	.041532306
2011	الربع الأول	.395437130	.021277481	.014781715
	الربع الثاني	.414669894	.021779428	.010720029
	الربع الثالث	.396943436	.023024875	.007428657
	الربع الرابع	.387416700	.024559728	.024545234
2012	الربع الأول	.379142264	.027443707	.038884938
	الربع الثاني	.359962583	.055472903	.117642083
	الربع الثالث	.350192062	.081941691	.000312899
	الربع الرابع	.301355002	.112812431	.136768562

سابعاً: البيانات المالية لمصرف الدولي التي استخدمت في تحليل الفرضيات والقيم بالليرات السورية:

جدول رقم (7/4) البيانات المالية لمصرف الدولي

العام		قيمة مؤشر هيرشمان	عائد محفظة القروض	مخاطر محفظة القروض
2009	الربع الأول	.325710087	.027298804	.001374111
	الربع الثاني	.334630522	.052819210	.003561898
	الربع الثالث	.329584382	.086473938	.000975797
	الربع الرابع	.357562291	.088930286	.001723828
2010	الربع الأول	.361413216	.026308317	.002280158
	الربع الثاني	.298457502	.020979178	.003216254
	الربع الثالث	.268465189	.026100767	.002482418
	الربع الرابع	.264436477	.022828599	.002619967
2011	الربع الأول	.255890413	.022801566	.002646485
	الربع الثاني	.299785610	.028013249	.007608922
	الربع الثالث	.283879096	.027654650	.015860549
	الربع الرابع	.289579086	.029394603	.017437475
2012	الربع الأول	.291257267	.031770148	.017040821
	الربع الثاني	.307910669	.037644126	.024771793
	الربع الثالث	.304340425	.348414965	.020337045
	الربع الرابع	.329707734	.152634556	.024778141

ثامناً: البيانات المالية للمصرف عينة الدراسة التي استخدمت في تحليل الفرضيات والقيم بالليرات السورية:

جدول رقم (8/4) قيم متوسطات متغيرات البحث

المصرف	متوسطات مؤشرات هيرشمان	متوسطات العوائد	متوسطات المخاطر
مصرف بيبلوس	.343	.053	.063
مصرف بيمو	.418	.054	.030
مصرف عودة	.317	.052	.019
مصرف العربي	.325	.052	.051
مصرف سورية والخليج	.392	.046	.031
مصرف الدولي	.306	.064	.009

5-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تمّ استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف البحث، من خلال الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(**PASW 18**)** سابقاً SPSS وذلك على النحو التالي:

- **الإحصاءات الوصفية "الوسط الحسابي، والانحراف المعياري" (Mean Std. Deviation):** لجميع متغيرات الدراسة، وذلك للتعرف على معدل تواجد كل متغير في عينة البحث ومعدل تشتته.
- **تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression):** واستخدم لحساب تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك لكل متغير على حدا لمعرفة النسبة المئوية التي يفسرها كل منهم من تغيرات المتغير التابع ومن خلاله تم اختبار الفرضيات.
- **اختبار one-sample T test:** تم استخدامه في اختبار الفرضيات لمعرفة الفروقات الجوهرية بين متوسطات المتغيرات.

المبحث الثاني

نتائج التحليل الإحصائي

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية، ولغرض تحديد شدة العلاقة بين متغيرات البحث واختبار فرضيات البحث ستقوم الباحثة باستخدام تحليل الانحدار البسيط، ولمعرفة مدى الفروقات بين متوسطات المتغيرات سيتم استخدام One Sample T-Test، بالإضافة لاستخدام الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) لمتغيرات البحث.

2-1 اختبار الفرضيات:

استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار البسيط **Simple Regression** لمعرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع لاختبار فروض البحث لما له من قدرة على بيان أثر علاقة متغيّر مستقل في متغير تابع.

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض في عائد المحفظة.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض في عائد المحفظة.

فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (9/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (9/4)معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (عائد المحفظة) للمصارف مجتمعة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.181[a]	. 033	.544	.027663

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (عائد المحفظة) بلغ (0.181) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.033) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (3.3%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (عائد المحفظة)، وهي قوة تفسيرية شبه معدومة تدل على ضعف أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة، وأنّ نسبة (96.7%) ترجع إلى متغيرات أخرى.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة:

يوضح الجدول رقم (10/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (عائد المحفظة) للمصارف مجتمعة.

جدول رقم (10/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة						
المتغير	**معامل الانحدار**	**الخطأ المعياري Std.Error**	**الانحدار المعياري Beta**	**T المحسوبة**	**مستوى المعنوية**	**الدلالة الإحصائية**
الثابت	-.259	.847		-.306	.764	
تنويع محفظة القروض	1.888	2.743	.181	.688	.503	**غير معنوي**
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي						

يتضح من الجدول السابق مستوى المعنوية هو (0.503) أكبر من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لإجمالي المصارف لا يؤثر معنوياً في عائد المحفظة لإجمالي المصارف، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض في عائد المحفظة.

وتنبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى مجموعة الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس في عائد المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس في عائد المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (11/4).

الجدول رقم (11/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف بيبلوس

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.014	0.014	18.917	.001[a]
البواقي	0.011	0.001		
الإجمالي	0.025			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف بيبلوس في عائد المحفظة، حيث بلغت قيمة F (18.917) بمستوى معنوية (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (12/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (12/4)معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع)والمتغير التابع (عائد المحفظة)في مصرف بيبلوس

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.758[a]	.575	.544	.027663

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (عائد المحفظة) بلغ (0.758) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.575) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (57.5%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (عائد المحفظة)، وهي قوة تفسيرية جيدة تدل على أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة، وأنّ نسبة (42.5%) ترجع إلى متغيرات أخرى.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس في عائد المحفظة:

يوضح الجدول رقم (13/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف بيبلوس .

جدول رقم (13/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة في مصرف بيبلوس

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	-.767	.189		-4.064	.001	
تنويع محفظة القروض	2.386	.549	.758	4.349	.001	معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أقل من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس (D1) يؤثر معنوياً في عائد المحفظة لمصرف بيبلوس (R1)، مما يقتضي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنّه يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس معنويا في عائد المحفظة وفق النموذج:

$$R1 = -0.767 + 2.386\ D1$$

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيمو في عائد المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيمو في عائد المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (14/4).

الجدول رقم (14/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف بيمو

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.016	0.016	20.483	.000[a]
البواقي	0.011	0.001		
الإجمالي	0.027			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف بيمو في عائد المحفظة، حيث بلغت قيمة F (20.483) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (15/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (15/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل(التنويع) والمتغير التابع(عائد المحفظة)في مصرف بيمو

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.771[a]	.594	.565	.027826

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (عائد المحفظة) بلغ (0.771) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.594) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (59.4%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (عائد المحفظة)، وهي قوة تفسيرية جيدة تدل على أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة، وأنّ نسبة (40.6%) ترجع إلى متغيرات أخرى.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف بيمو في عائد المحفظة:

يوضح الجدول رقم (16/4)تأثير(تنويع محفظة القروض)في المتغير التابع(عائد المحفظة)في مصرف بيمو.

جدول رقم (16/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة في مصرف بيمو						
المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.123	.017		7.345	.000	
تنويع محفظة القروض	-.165	.037	-.771	-4.526	.000	معنوي
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي						

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية أقل من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف بيمو (D2) يؤثر معنوياً في عائد المحفظة لمصرف بيمو (R2)، ونلاحظ أن قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل هي قيمة سالبة ما يعني أن العلاقة عكسية بين تنويع محفظة القروض لمصرف بيمو وعائد المحفظة، وبالتالي يقتضي الأمر رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنّه يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف بيمو معنويا في عائد المحفظة وفق النموذج:

$$R2 = 0.123 - 0.165\ D2$$

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف عودة في عائد المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف عودة في عائد المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (17/4).

الجدول رقم (17/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف عودة

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.006	0.006	4.550	.051[a]
البواقي	0.018	0.001		
الإجمالي	0.023			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج لا يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف عودة في عائد المحفظة، حيث بلغت قيمة F (4.550) بمستوى معنوية (0.051)

وهي أكبر من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (18/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (18/4)معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (عائد المحفظة)في مصرف عودة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.495[a]	.245	.191	.035565

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (عائد المحفظة) بلغ (0.495) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.245) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (24.5%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (عائد المحفظة)، وهي قوة تفسيرية ضعيفة نسبياً ولكنها تدل على أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة، وأنّ نسبة (75.5%) ترجع إلى متغيرات أخرى.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف عودة في عائد المحفظة:

يوضح الجدول رقم (19/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف عودة.

جدول رقم (19/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة في مصرف عودة

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	-.118	.080		-1.467	.164	
تنويع محفظة القروض	.538	.252	.495	2.133	.051	غير معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية أكبر من (0. 05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف عودة (D3) لا يؤثر معنوياً في عائد المحفظة لمصرف عودة (R3) **10**، مما يقتضي الأمر قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنّه لا يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف عودة معنويا في عائد المحفظة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض للمصرف العربي في عائد المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض للمصرف العربي في عائد المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (20/4).

الجدول رقم (20/4) تحليل التباين للمتغير المستقل(تنويع المحفظة) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف العربي

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.000	0.000	0.019	.893[a]
البواقي	0.018	0.001		
الإجمالي	0.018			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج لا يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف العربي في عائد المحفظة، حيث بلغت قيمة F (0.019) بمستوى معنوية (0.893) وهي أكبر من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (21/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (21/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف العربي

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.037[a]	.001	-.070	.035843

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (عائد المحفظة) بلغ (0.037) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.001) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (عائد المحفظة)، وهي قوة تفسيرية ضعيفة جداً وتكاد تكون معدومة ولا تدل على أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف العربي في عائد المحفظة:

يوضح الجدول رقم (22/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف العربي.

جدول رقم (4-22) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة في مصرف العربي

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.059	.054		1.097	.291	
تنويع محفظة القروض	-.022	.164	.-.037	-.037	.893	**غير معنوي**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية أكبر من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض للمصرف العربي (D4) لا يؤثر معنوياً في عائد المحفظة للمصرف العربي(R4)، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، حيث تنص فرضية العدم على أنّه لا يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف العربي معنويا في عائد المحفظة.

- **الفرضية الفرعية الخامسة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في عائد المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في عائد المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (23/4).

الجدول رقم (23/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف سورية والخليج

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.003	0.003	3.890	.069[a]
البواقي	0.012	0.001		
الإجمالي	0.016			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج لا يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف سورية والخليج في عائد المحفظة، حيث بلغت قيمة F (3.890) بمستوى معنوية (0.069) وهي أكبر من (0. 05) مما يعني أنّ هذا النموذج غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع، وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (24/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (24/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف سورية والخليج

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.466[a]	.217	.162	.029607

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (عائد المحفظة) بلغ (0.466) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.217) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (21.7%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (عائد المحفظة)، وهي قوة تفسيرية ضعيفة، وأنّ نسبة (78.3%) ترجع إلى متغيرات أخرى.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في عائد المحفظة:

يوضح الجدول رقم (25/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف سورية والخليج.

جدول رقم (25/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة في مصرف سورية والخليج						
المتغير	**معامل الانحدار**	**الخطأ المعياري Std.Error**	**الانحدار المعياري Beta**	**T المحسوبة**	**مستوى المعنوية**	**الدلالة الإحصائية**
الثابت	.228	.093		2.460	.027	
تنويع محفظة القروض	-.466	.236	-.466	-1.972	.069	**غير معنوي**
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي						

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية اكبر من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج (D5) لا يؤثر معنوياً في عائد المحفظة لمصرف سورية والخليج، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنّه لا يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج معنويا في عائد المحفظة.

- **الفرضية الفرعية السادسة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض للمصرف الدولي في عائد المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض للمصرف الدولي في عائد المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (26/4).

الجدول رقم (26/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف الدولي

مصدر التباين	**مجموع المربعات**	**متوسط المربعات**	**قيمة F**	**المعنوية**
الانحدار	0.004	0.004	.580	.459[a]
البواقي	0.101	0.007		
الإجمالي	0.105			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج لا يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في المصرف الدولي في عائد المحفظة، حيث بلغت قيمة F (0.580) بمستوى معنوية (0.459)

وهي أكبر من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (27/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (27/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف الدولي

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.199[a]	.040	- .029	.084860

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (عائد المحفظة) بلغ (0.199) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.040) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (4%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (عائد المحفظة)، وهي قوة تفسيرية ضعيفة جداً وتكاد تكون معدومة تدل على عدم وجود أثر لتنويع محفظة القروض للمصرف الدولي في عائد المحفظة.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض للمصرف الدولي في عائد المحفظة:

يوضح الجدول رقم (28/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (عائد المحفظة) في مصرف الدولي.

جدول رقم (28/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة في مصرف الدولي

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	-.098	.215		-.458	.654	
تنويع محفظة القروض	.531	.698	.199	.761	.459	غير معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية هو (0.459) وهو أكبر من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض للمصرف الدولي (D6) لا يؤثر معنوياً في عائد المحفظة للمصرف الدولي (R6)، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنّه لا يؤثر تنويع محفظة القروض للمصرف الدولي معنويا في عائد المحفظة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة للمصارف عينة الدراسة مجتمعة.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة للمصارف عينة الدراسة مجتمعة.

فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (29/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (29/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) للمصارف مجتمعة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.011[a]	.000	-.071	.027663

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) بلغ (0.011) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.000) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) لا يفسر أي شيء تقريباً من التغير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر المحفظة).

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة:

يوضح الجدول رقم (30/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (مخاطر المحفظة) للمصارف مجتمعة.

جدول رقم (4-30) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	-.162	.959		.169	.868	
تنويع محفظة القروض	.130	3.106	.011	.042	.967	غير معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية (0.967) أكبر من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لإجمالي المصارف لا يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة لإجمالي المصارف، مما يقتضي قبول فرضية العدم

ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة للمصارف عينة الدراسة مجتمعة.

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس في مخاطر المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس في مخاطر المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (31/4).

الجدول رقم (31/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف بيبلوس

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.094	0.094	6.679	.022[a]
البواقي	0.196	0.014		
الإجمالي	0.290			

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف بيبلوس في مخاطر المحفظة عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة F (6.679) بمستوى معنوية (0.022) وهي أقل من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع عند مستوى معنوية 5%. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (32/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (32/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف بيبلوس

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.568[a]	.323	.275	.118390

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) بلغ (0.568) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.323) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (32.3%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر المحفظة)، وهي قوة تفسيرية مقبولة تدل على أثر تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة، وأنّ نسبة (67.7%) ترجع إلى متغيرات أخرى.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس في مخاطر المحفظة:

يوضح الجدول رقم (33/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف بيبلوس.

جدول رقم (33/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة في مصرف بيبلوس						
المتغير	**معامل الانحدار**	**الخطأ المعياري Std.Error**	**الانحدار المعياري Beta**	**T المحسوبة**	**مستوى المعنوية**	**الدلالة الإحصائية**
الثابت	-2.022	.807		-2.505	.025	
تنويع محفظة القروض	6.069	2.348	.568	2.584	.022	**معنوي**
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي						

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية (0.022) وهو أقل من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس (D1) يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة لمصرف بيبلوس (K1) **عند مستوى معنوية 5%**، مما يقتضي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنّه يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف بيبلوس معنويا في مخاطر المحفظة وفق النموذج:

$$K1 = -2.022 + 6.069\ D1$$

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيمو في مخاطر المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف بيمو في مخاطر المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (34/4).

الجدول رقم (34/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف بيمو

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.000	0.000	0.276	.608[a]
البواقي	0.016	0.001		
الإجمالي	0.016			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج لا يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف بيمو في مخاطر المحفظة، حيث بلغت قيمة F (0.276) بمستوى معنوية (0.608)

وهي أكبر من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (35/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (35/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف بيمو

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.139[a]	.019	-.051	.033640

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) بلغ (0.139) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.019) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (1.9%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر المحفظة)، وهي قوة تفسيرية ضعيفة جداً وتكاد تكون معدومة وتدل على عدم وجود أثر لتنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة لمصرف بيمو.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف بيمو في مخاطر المحفظة:

يوضح الجدول رقم (36/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف بيمو.

جدول رقم (36/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة في مصرف بيمو

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.020	.020		.983	.342	
تنويع محفظة القروض	.023	.044	.139	.525	.608	**غير معنوي**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية (0.608) وهو أكبر من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف بيمو (D2) لا يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة لمصرف بيمو (K2)، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنّه لا يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف بيمو معنويا في مخاطر المحفظة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف عودة في مخاطر المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف عودة في مخاطر المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (37/4).

الجدول رقم (37/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف عودة

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.002	0.002	4.215	.059[a]
البواقي	0.006	0.000		
الإجمالي	0.007			

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج لا يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف عودة في مخاطر المحفظة، حيث بلغت قيمة F (4.215) بمستوى معنوية (0.059) وهي أكبر من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع، وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (38/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (38/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف عودة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.481[a]	.231	.177	.020174

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) بلغ (0.481) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.231) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (23.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر المحفظة)، وأنّ نسبة (76.9%) ترجع إلى متغيرات أخرى.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف عودة في مخاطر المحفظة:

يوضح الجدول رقم (39/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف عودة.

جدول رقم (39/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة في مصرف عودة

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	-.074	.046		-1.624	.127	
تنويع محفظة القروض	.294	.143	.481	2.053	.059	**غير معنوي**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية (0.059) وهو أكبر من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف عودة (D3) لا يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة لمصرف عودة (K3) ، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص الفرضية البديلة على أنّه لا يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف عودة معنويا في مخاطر المحفظة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف العربي في مخاطر المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف العربي في مخاطر المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (40/4).

الجدول رقم (40/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف العربي

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.000	0.000	0.062	.807[a]
البواقي	0.112	0.008		
الإجمالي	0.112			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج لا يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف العربي في مخاطر المحفظة، حيث بلغت قيمة F (0.062) بمستوى معنوية (0.807) وهي أكبر من (0.1) مما يعني أنّ هذا النموذج غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (41/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (41/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف العربي

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.066[a]	.004	-.067	.089357

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) بلغ (0.066) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.004) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (0.4%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر المحفظة)، وهي قوة تفسيرية

منخفضة جداً وتكاد تكون معدومة تدل على عدم وجود أثر لتنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة في مصرف العربي.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف العربي في مخاطر المحفظة:

يوضح الجدول رقم (42/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف العربي.

جدول رقم (42/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة في مصرف العربي

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.018	.135		.135	.894	
تنويع محفظة القروض	.102	.409	.066	.249	.807	غير معنوي
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي						

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية (0.807) وهو أكبر من (0.1) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف العربي (D4) لا يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة لمصرف العربي (K4)، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنّه لا يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف العربي معنويا في مخاطر المحفظة.

- **الفرضية الفرعية الخامسة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في مخاطر المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في مخاطر المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (43/4).

الجدول رقم (43/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف سورية والخليج

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.014	0.014	19.998	.001[a]
البواقي	0.010	0.001		
الإجمالي	0.024			

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف سورية والخليج في مخاطر المحفظة، حيث بلغت قيمة F (19.998) بمستوى معنوية (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (44/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (44/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف سورية والخليج

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.767[a]	.588	.559	.026439

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) بلغ (0.767) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.588) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (58.8%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر المحفظة)، وهي قوة تفسيرية جيدة تدل على أثر تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة، وأنّ نسبة (41.2%) ترجع إلى متغيرات أخرى.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في مخاطر المحفظة:

يوضح الجدول رقم (45/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف سورية والخليج.

جدول رقم (45/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة في مصرف سورية والخليج

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std.Error	الانحدار المعياري Beta	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.400	.083		4.830	.000	
تنويع محفظة القروض	-.944	.211	-.767	-4.472	.001	**معنوي**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية (0.001) وهو أقل من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج (D5) يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة لمصرف سورية والخليج (K5)، ونلاحظ ان قيمة معامل تنويع محفظة القروض هي قيمة سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية بين تنويع

محفظة القروض ومخاطر المحفظة في مصرف سورية والخليج، وبالتالي يقتضي الأمر رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنّه يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج معنويا في مخاطر المحفظة وفق النموذج:

$$K5 = 0.400 - 0.944\ D5$$

- **الفرضية الفرعية السادسة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع محفظة القروض لمصرف الدولي في مخاطر المحفظة.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

لقد تمّ اختبار صلاحية نموذج العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض لمصرف الدولي في مخاطر المحفظة من خلال تحليل التباين بين هذه المتغيرات، كما هو موضح بالجدول رقم (46/4).

الجدول رقم (46/4) تحليل التباين للمتغير المستقل (تنويع المحفظة) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف الدولي

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	0.000	0.000	.118	.736[a]
البواقي	0.001	0.000		
الإجمالي	0.001			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنّ هذا النموذج لا يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتنويع محفظة القروض في مصرف الدولي في مخاطر المحفظة، حيث بلغت قيمة F (0.118) بمستوى معنوية (0.736) وهي أكبر من (0.05) مما يعني أنّ هذا النموذج غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، يبيّن الجدول رقم (47/4) نسبة التغير في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل.

جدول رقم (47/4) معاملات التحديد للعلاقة بين المتغير المستقل (التنويع) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) في مصرف الدولي

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
.091[a]	.008	-.062	.0092841

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول السابق أنّ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) والمتغير التابع (مخاطر المحفظة) بلغ (0.091) وأنّ معامل التحديد بلغ (0.008) وهذا يعني أنّ المتغير المستقل (تنويع محفظة القروض) يفسر ما مقداره (0.8%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر المحفظة)، وهي قوة تفسيرية ضعيفة جداً وتكاد تكون معدومة وتدل على عدم وجود أثر تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض لمصرف الدولي في مخاطر المحفظة:

يوضح الجدول رقم (48/4) تأثير (تنويع محفظة القروض) في المتغير التابع (مخاطر المحفظة).

جدول رقم (48/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تنويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة في مصرف الدولي						
المتغير	**معامل الانحدار**	**الخطأ المعياري Std.Error**	**الانحدار المعياري Beta**	**T المحسوبة**	**مستوى المعنوية**	**الدلالة الإحصائية**
الثابت	.017	.024		.737	.473	
تنويع محفظة القروض	-.026	.076	-.091	-.344	.736	**غير معنوي**
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي						

يتضح من الجدول السابق أنّ مستوى المعنوية (0.736) وهو أكبر من (0.05) وبالتالي فإنّ تنويع محفظة القروض لمصرف الدولي (D6) لا يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة لمصرف الدولي (K6)، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنّه لا يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف الدولي معنويا في مخاطر المحفظة.

الفرضية الرئيسية الثّالثة:

H03: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط تنويع محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة.

قامت الباحثة باستخدام متوسط مؤشر هيرشمان كمقياس لمتوسط تنويع المصارف، ومن ثم استخدمت اختبار One-Sample T-Test عند مستوى معنوية (5%) ودرجات الحرية (N-5)، كما هو موضح بالجدول رقم (49/4).

الجدول رقم (49/4) المتوسط الحسابي لقيم مؤشر هيرشمان لعينة المصارف

الوسط الحسابي	**T المحسوبة**	**قيمة Sig**	**الدلالة الإحصائية**
0.3001	16.425	0.000	معنوية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط تنويع محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة. بمتوسط حسابي لمؤشر هيرشمان قيمته (0.3001).

الفرضية الرئيسية الرّابعة:

H04: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط عائد محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة.

تمّ استخدام اختبار One-Sample T-Test عند مستوى معنوية (5%) ودرجات الحرية (N-5)، كما هو موضح بالجدول رقم (50/4).

الجدول رقم (50/4) المتوسط الحسابي لقيم عائد محفظة القروض لعينة المصارف

الوسط الحسابي	T المحسوبة	قيمة Sig	الدلالة الإحصائية
0.0036	1.498	0.194	معنوية

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Sig تساوي (1.498) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم H0 ونرفض الفرضية البديلة H1 ، وتنص فرضية العدم على أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط عائد محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة. بمتوسط حسابي قيمته (0.0036).

الفرضية الرئيسية الخامسة:

H05: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط مخاطر محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة.

تمّ استخدام اختبار One-Sample T-Test عند مستوى معنوية (5%) ودرجات الحرية (N-5)، كما هو موضح بالجدول رقم (51/4).

الجدول رقم (51/4) المتوسط الحسابي لقيم مخاطر محفظة القروض لعينة المصارف

الوسط الحسابي	T المحسوبة	قيمة Sig	الدلالة الإحصائية
0.0162	-1.999	0.102	معنوية

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Sig تساوي (0.102) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم H0 ونرفض الفرضية البديلة H1، وتنص فرضية العدم على أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط مخاطر محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة. بمتوسط حسابي قيمته (0.0162).

2-2الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:

سيتمّ عرض الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لمتغيرات البحث (مؤشر هيرشمان، العائد، المخاطر) وذلك لكل مصرف من المصارف الستة عينة البحث، وقد تم ترتيب متوسطات مؤشر هيرشمان للمصارف الستة من الأقل قيمة إلى الأعلى قيمة لمؤشر هيرشمان، حيث أنه كلما زاد مؤشر هيرشمان نقص التنويع وكلما نقص مؤشر هيرشمان زاد التنويع ولذلك فإن ترتيب هيرشمان من الأقل قيمة إلى الأعلى قيمة يعني ترتيب المصارف من الأكثر تنويعاً إلى الأقل تنويعا[5]، كما يوضح الجدول رقم (52/4)

الجدول رقم (52/4) الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (مؤشر هيرشمان)			
المتغير	**عدد المشاهدات**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
مؤشر هيرشمان الدولي	16	0.306	0.031
مؤشر هيرشمان عودة	16	0.316	0.036
مؤشر هيرشمان العربي	16	0.324	0.056
مؤشر هيرشمان بيبلوس	16	0.343	0.013
مؤشر هيرشمان سورية والخليج	16	0.391	0.032
مؤشر هيرشمان بيمو	16	0.417	0.196

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول أن قيمة مؤشر هيرشمان هي الأقل في مصرف الدولي وقد بلغت (0.306) وهذا يعني أن مصرف الدولي هو أكثر مصرف تنويعاً من المصارف عينة الدراسة، في حين أن قيمة مؤشر هيرشمان هي الأكثر في مصرف بيمو وقد بلغت (0.417) وهذا يعني أن مصرف بيمو هو أقل مصرف تنويعاً من المصارف عينة الدراسة.

[5]Benjamin, M et al., **Previous Resource**, P9.

وكذلك تم ترتيب قيمة العائد لكل مصرف من الأكثر قيمة إلى الأقل قيمة، كما يوضح الجدول رقم (53/4)

الجدول رقم (53/4) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (عائد المحفظة)			
الانحراف المعياري	**الوسط الحسابي**	**عدد المشاهدات**	**المتغير**
0.083	0.064	16	عائد محفظة القروض الدولي
0.042	0.054	16	عائد محفظة القروض بيمو
0.04	0.053	16	عائد محفظة القروض بيبلوس
0.039	0.052	16	عائد محفظة القروض عودة
0.034	0.051	16	عائد محفظة القروض العربي
0.032	0.045	16	عائد محفظة القروض سورية والخليج

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول أن أعلى قيمة لعائد محفظة القروض هي في مصرف الدولي حيث بلغت (0.064)، في حين أن أقل قيمة لعائد محفظة القروض هي في مصرف سورية والخليج حيث بلغت (0.045)

وكذلك تم ترتيب قيمة المخاطر من لكل مصرف من الأكثر قيمة إلى الأقل قيمة، كما يوضح الجدول رقم (54/4)

الجدول رقم (54/4) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (مخاطر المحفظة)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد المشاهدات	المتغير
0.139	0.062	16	مخاطر محفظة القروض بيبلوس
0.086	0.051	16	مخاطر محفظة القروض العربي
0.039	0.03	16	مخاطر محفظة القروض سورية والخليج
0.032	0.029	16	مخاطر محفظة القروض بيمو
0.022	0.018	16	مخاطر محفظة القروض عودة
0.009	0.009	16	مخاطر محفظة القروض الدولي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول أن أعلى قيمة لمخاطر محفظة القروض هي في مصرف بيبلوس حيث بلغت (0.062)، في حين أن أقل قيمة لمخاطر محفظة القروض هي في مصرف الدولي حيث بلغت (0.009)

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

سيتمّ في هذا المبحث تقديم ملخص للنتائج التي توصل إليها البحث من خلال الدراسة التطبيقية التي تمّ تطبيقها على المصارف عينة الدراسة، بهدف قياس أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، ومن ثم تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تحقق كفاءة وفعالية التنويع في المصارف عينة الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح مجموعة من المواضيع البحثية المستقبلية التي يمكن أن تكمل وتغني موضوع البحث.

3-1 نتائج الدراسة:

انطلاقاً من أهداف البحث في التعرف على أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، وبناءً على نتائج الدراسة التطبيقية يمكن تلخيص نتائج الدراسة بالتالي:

1- لا يؤثر تنويع محفظة القروض للمصارف السّورية عينة الدراسة مجتمعة معنوياً في عائد محفظة القروض للمصارف، وترى الباحثة أنّ السبب في عدم وجود أثر لتنويع محفظة القروض للمصارف عينة الدراسة مجتمعة على عائد المحفظة يعود إلى أن مستوى التنويع يختلف من مصرف لآخر وكذلك حجم العائد يختلف من مصرف لآخر وجمع نسب التنويع للمصارف مع بعضها البعض وكذلك جمع نسب العائد للمصارف مع بعضها البعض ومن ثم اختبار أثر التنويع على العائد يبدد الأثر الموجود لكل مصرف على حدا.
2- يؤثر تنويع محفظة القروض في مصرف بيبلوس معنوياً في عائد المحفظة، حيث أن العلاقة بين مؤشر هيرشمان وعائد المحفظة في مصرف بيبلوس علاقة طردية أي كلما زاد مؤشر هيرشمان (انخفض التنويع) زاد عائد المحفظة.
3- يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف بيمو معنويا في عائد المحفظة، حيث أن العلاقة بين مؤشر هيرشمان وعائد المحفظة في مصرف بيمو علاقة عكسية أي كلما زاد مؤشر هيرشمان (انخفض التنويع) انخفض عائد المحفظة.
4- **لا** يؤثر تنويع محفظة القروض في مصرف عودة معنويا في عائد المحفظة
5- **لا** يؤثر تنويع محفظة القروض في مصرف العربي معنوياً في عائد المحفظة.
6- لا يؤثر تنويع محفظة القروض في مصرف سورية والخليج معنويا في عائد المحفظة.
7- **لا** يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف الدولي معنوياً في عائد المحفظة.
8- لا يؤثر تنويع محفظة القروض للمصارف السورية عينة الدراسة مجتمعة في مخاطر محفظة القروض. وترى الباحثة أنّ السبب في عدم وجود أثر لتنويع محفظة القروض للمصارف عينة الدراسة مجتمعة على مخاطر المحفظة يعود إلى أن مستوى التنويع يختلف من مصرف لآخر وكذلك حجم المخاطر يختلف من مصرف لآخر وجمع نسب التنويع للمصارف مع بعضها البعض وكذلك جمع نسب المخاطر للمصارف مع بعضها البعض ومن ثم اختبار أثر التنويع على المخاطر يبدد الأثر الموجود لكل مصرف على حدا.

9- يؤثر تنويع محفظة القروض في مصرف بيبلوس معنويا في مخاطر المحفظة، حيث أن العلاقة بين مؤشر هيرشمان ومخاطر المحفظة في مصرف بيبلوس علاقة طردية أي كلما زاد مؤشر هيرشمان (انخفض التنويع) زادت مخاطر المحفظة.

10- **لا** يؤثر تنويع محفظة القروض في مصرف بيمو معنوياً في مخاطر المحفظة.

11- لا يؤثر تنويع محفظة القروض في مصرف عودة معنويا في مخاطر المحفظة.

12- لا يؤثر تنويع محفظة القروض لمصرف العربي معنوياً في مخاطر المحفظة.

13- يؤثر تنويع محفظة القروض في مصرف سورية والخليج معنويا في مخاطر المحفظة، حيث أن العلاقة بين مؤشر هيرشمان ومخاطر المحفظة في مصرف سورية والخليج علاقة عكسية أي كلما زاد مؤشر هيرشمان (انخفض التنويع) انخفضت مخاطر المحفظة.

14- **لا** يؤثر تنويع محفظة القروض معنوياً في مخاطر المحفظة في مصرف الدولي.

15- يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط تنويع محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة. بمتوسط حسابي لمؤشر هيرشمان لعينة المصارف قيمته (0.3001).

16- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط عائد محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة، بمتوسط حسابي لعائد محفظة القروض لعينة المصارف قيمته (0.0036).

17- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لمتوسط مخاطر محفظة القروض بين المصارف السّورية محلّ الدراسة، بمتوسط حسابي لمخاطر محفظة القروض لعينة المصارف قيمته (0.0162).

18- أكثر المصارف تنويعاً من البنوك عينة الدراسة، هو مصرف الدولي حيث بلغت قيمة مؤشر هيرشمان (0.306) وهي أقل قيمة لمؤشر هيرشمان في قائمة المصارف عينة الدراسة، في حين أن أقل المصارف تنويعاً هو مصرف بيمو، حيث بلغت قيمة مؤشر هيرشمان (0.417) وهي أعلى قيمة لمؤشر هيرشمان في قائمة المصارف عينة الدراسة.

19- يعتبر التنويع في مصرف الدولي التنويع الأكثر مثالية بين المصارف عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة مؤشر هيرشمان (0.306) وهي أقل قيمة لمؤشر هيرشمان في قائمة المصارف عينة الدراسة، وكذلك حقق أدنى مستوى من المخاطر ضمن المصارف عينة الدراسة وهو (0.009)، وحقق أعلى مستوى من العائد ضمن المصارف عينة الدراسة حيث بلغت (0.064).

20- يعتبر مصرف بيبلوس الأقل مثالية في التنويع في المصارف عينة الدراسة، حيث أن قيمة متوسط المخاطر في مصرف بيبلوس هي الأعلى بين المصارف عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة متوسط المخاطر في مصرف بيبلوس (0.062).

3-2 التوصيات:

3-2-1 توصيات تتعلق بمستوى التنويع:

1. توصي الباحثة مصرف بيبلوس بزيادة مستوى التنويع، فعلى الرغم من أن زيادة التنويع يخفض عائد محفظة القروض إلا أن زيادة التنويع تخفض مخاطر محفظة القروض في مصرف بيبلوس.
2. توصي الباحثة مصرف بيمو بزيادة مستوى التنويع لأن زيادة التنويع يزيد عائد محفظة القروض، في حين أن زيادة التنويع لن يؤثر في مخاطر محفظة القروض في مصرف بيمو.
3. توصي الباحثة مصرف سورية والخليج بتخفيض مستوى التنويع، لأن تخفيض التنويع في مصرف سورية والخليج يؤدي إلى تخفيض المخاطر.
4. توصي الباحثة المصارف السوريّة بشكلٍ عام، بالتّركيز على تطبيق مبدأ التنويع في محفظة القروض بالشكل الأمثل الّذي يحقق تخفيض المخاطر لأدنى مستوياتها، وتحقيق مستوياتٍ مرغوبة ومؤكّدة من العوائد ممّا يسهم في تحسين أدائها والمحافظة على الأمان المصرفي.

3-2-2 توصيات تتعلق بهيكلية التنويع:

1. توصي الباحثة مصرف بيبلوس بإعادة النظر في هيكلية التنويع ليصبح التنويع أكثر مثالية، بحيث يتم تحسين التنويع بما يخفض المخاطر ويزيد العائد، حيث بينت النتائج أن التنويع في مصرف بيبلوس هو الأقل مثالية في قائمة المصارف عينة الدراسة، إذ يمتلك مصرف بيبلوس أعلى مستوى مخاطر.
2. توصي الباحثة مصرف بيمو بإعادة النظر في هيكلية التنويع ليصبح التنويع أكثر مثالية، بحيث يتم تحسين التنويع بما يخفض المخاطر ويزيد العائد، حيث بينت النتائج أن مصرف بيمو يأتي بالمرتبة الثالثة بين المصارف عينة الدراسة من حيث المثالية في التنويع، إذ يمتلك مصرف بيمو ثالث أدنى مستوى مخاطر بين المصارف عينة الدراسة.
3. توصي الباحثة مصرف عودة بإعادة النظر في هيكلية التنويع ليصبح التنويع أكثر مثالية، بحيث يتم تحسين التنويع بما يخفض المخاطر ويزيد العائد، حيث بينت النتائج أن مصرف عودة يأتي بالمرتبة الثانية بين المصارف عينة الدراسة من حيث المثالية في التنويع، إذ يمتلك مصرف عودة ثاني أدنى مستوى مخاطر بين المصارف عينة الدراسة.
4. توصي الباحثة مصرف العربي بإعادة النظر في هيكلية التنويع ليصبح التنويع أكثر مثالية، بحيث يتم تحسين التنويع بما يخفض المخاطر ويزيد العائد، حيث بينت النتائج أن مصرف العربي يأتي بالمرتبة الخامسة بين المصارف عينة الدراسة من حيث المثالية في التنويع، إذ يمتلك مصرف العربي خامس أدنى مستوى مخاطر بين المصارف عينة الدراسة.
5. توصي الباحثة مصرف سورية والخليج بإعادة النظر في هيكلية التنويع ليصبح التنويع أكثر مثالية، بحيث يتم تحسين التنويع بما يخفض المخاطر ويزيد العائد، حيث بينت النتائج أن مصرف سورية والخليج يأتي بالمرتبة الرابعة بين المصارف عينة الدراسة من حيث المثالية في التنويع، إذ يمتلك مصرف سورية والخليج رابع أدنى مستوى مخاطر بين المصارف عينة الدراسة.

6. توصي الباحثة مصرف الدولي باتباع نفس استراتيجية التنويع، حيث أن التنويع في مصرف العربي هو الأكثر مثالية في قائمة المصارف عينة الدراسة، إذ يمتلك مصرف الدولي أدنى مستوى مخاطر بين المصارف عينة الدراسة.

3-2-3 توصيات بدراسات مستقبلية: توصي الباحثة بتناول الموضوعات التالية في الدراسات المستقبلية:

1. أثر تنويع محفظة القروض في عائد المصرف.
2. أثر تنويع محفظة القروض في أداء المصرف.
3. أثر تنويع محفظة القروض في قيمة المصرف.
4. أثر تنويع محفظة القروض في سيولة المصرف.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1- القرآن الكريم.

2- شاكر القزويني (2000)، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3- عبد الحميد، عبد المطلب (2000)، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية.

4- طاهر لطرش (2001)، تقنيّات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

5- أرشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ (1999)، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمّان، ص155.

6- خريوش، حسني، وأرشيد، عبد المعطي (1999)، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، الشركة الدولية للخدمات المكتبية، عمان.

7- الزبيدي، حمزة محمود (2002)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، عمّان، الورّاق للنشر والتوزيع، ط1.

8- الشماع، خليل (2005)، **أساسيات العمليات المصرفية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان.

9- خليل، سامي، النقود والبنوك، كاظمة للنشر والترجمة، القاهرة.

10- كنجو، كنجو وآخرون (2009)، إدارة المؤسسات الماليّة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة، حلب.

11- اتحاد المصارف العربية (2002)، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، لبنان.

12- الراوي، خالد وهيب (2003)، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع،ط2، عمّان.

13- رزق، عادل (2006)،دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

14- محمّد، عمرو (2010)، اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي، دار طلاس للنشر والترجمة، ط1، دمشق.

15- رزق، عادل (2004)، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات الماليّة- من منظور إداري محاسبي-، دار طيبة للنشر، القاهرة.

16- فرحات جمعة، السعيد (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال(التحديات الراهنة)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

17- الراوي، خالد (2009)، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمّان.

18- مطر محمد وتيم فايز (2005)، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1، عمّان.
19- الخطيب، سمير (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية.
20- السيسي، صلاح الدين (2004)، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي للنشر، ط1، القاهرة.
21- الصيرفي، عبد الفتاح(2006)، إدارة البنوك، المناهج للنشر والترجمة، ط1، عمّان.
22- عبد الحميد، عبد المطلب(2001)، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للكتب.
23- عبد الحميد محمد الشواربي (2002)، إدارة المخاطر الائتمانية، دار المعارف للنشر، مصر.

الأبحاث:

24- عثمان، محمد (2008)، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية،** الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، أطروحة دكتورا مقدمة إلى قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية.
25- الفليت، خلود (2004)، **أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين الجامعة الاسلامية بغزة،** أطروحة ماجستير مقدمة إلى قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة.
26- عوَف، وهيبة (2010)، **مخاطر القروض المصرفية وكيفية الحد منها،** دراسة لنيل الليسانس لقسم علوم التسيير، الجزائر.
27- مونرفي، آمال (2002)، **تسيير القروض المصرفية قصيرة الأجل،** دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم علوم التسيير، الجزائر.
28- سعاد، دحاوي (2014)، **دور القروض في تفعيل الاستثمارات،** دراسة تطبيقية بمصرف القرض الشعبي الجزائريCPA، دراسة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بلقايد، الجزائر.
29- نصّار، صدّيق (2005)، **العوامل المحدّدة لقرار منح التسهيلات الائتمانيّة المباشرة،** دراسة تحليليّة مقارنة في المصارف الاسلاميّة والتجاريّة العاملة في قطّاع غزّة، دراسة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كليّة الاقتصاد، جامعة غزّة.
30- معاذ، وكريف(2010)، خطر القرض واستراتيجية البنك التجاري في معالجته، دراسة مقدّمة لنيل الماجستير في علوم التسيير، كليّة العلوم الاقتصاديّة والتجاريّة وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية.
31- حجازي، وفاء(2002)، **المحاسبة عن القروض والائتمان،** كلية التجارة، جامعة بنها.

32- عيسى، أمجد(2004)، **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**، دراسة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصاديّة، كلية الدراسات العليا، جامع ص171-172.ة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

33- عياش، جابر (2008)، **واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى المؤسّسات الأهلية بقطاع غزة**، دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.

34- المزاري، أحمد (2009)، **أثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الأردنيّة**، كليّة العلوم الاداريّة والماليّة، جامعة عمان، العدد التاسع عشر.

35- أبو رحمة، سيرين (2009)، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزّة.

36- الخالدي، حمد (2008)، **تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية.

37- بوداح، عبد الجليل (2008)، **معالجة المخاطرة في حال منح القروض المصرفية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منشوري، قسنطينة.

38- نصيرة، العطراوي وآخرون (2010)، **إدارة العمليّات المصرفيّة المحليّة والخارجيّة دراسة حالة وكالة المصرف الخارجي**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الليسانس، قسم العلوم الاقتصاديّة، جامعة المدية.

39- المرشد، طه (2007)، **قرار التوزيع الأمثل لمكونات محفظة استثمارية باستخدام النماذج الإحصائية الرياضية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، قسم الإحصاء، جامعة حلب.

40- عبد الحليم، حمزة وآخرون (2013)، **البنوك الشّاملة ودورها في تحفيز الاستثمار دراسة حالة: مصرف البركة الجزائري- وكالة غرداية-**، مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

Books:

1- Eugene, F., and Brigham, E.,(2007), **Fundamentals of Financial Management, Thomson South- Western**, Eleventh Edition.
2- Reilly, F., Brown, K.,(2002), **Investment analysis Portfolio Management**, published by South- Western College, the 7th edition.
3- Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. J.,(2009), **Investment, Eight Edition. New York: Mc. Graw-Hill Companies**, Inc, P21.
4- Gareth D. Myles(2003), **Investment Analysis**, University of Exeter.

5- Keegan, M., (2004), **Management of Risk, Principles and Concepts**, Hm Treasury, The Orange Book, working paper.
6- McNeil, A., et al,(2005),**Quantitative Risk Management, Concepts, Techniques and Tools**, Princeton University.
7- Guill, G,(2007), **Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions- Current Status and Challenges- Study Group on Credit Portfolio Management**, The RMA journal.
8- Andrew, W., et al, (2003), **Handbook of International Banking**, Published by MPG Books Ltd, UK.

Researches:

1- Chen, Y., et al.,(2013), **Sectoral Diversification and the banks` Return and Risk: Evidence from Chinese listed Commercial Banks**, Journal of Banking and Finance.
2- Acharya, V., Hasan, I., Saunders, A., (2006), **Should Banks Be Diversified? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios**. Working Paper, London Business School London, forthcoming in: Journal of Business.
3- Brian, L., Roach, K.,(2008), **Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual loan Portfolios in Jamaica**, Journal of Business 15 Sep.
4- Kamp, A., Behr, A.,(2007), **Diversification and the banks` risk – return characteristics: evidence from Loan portfolios of German banks**, Journal of Banking and Finance.
5- David, C., Dionne, C.,(2005), **Banks` loan Portfolio diversification**, Master`s and Bachelor`s Thesis, University of Gothenburg.
6- Winton, A.,(1999), **Don't Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending**., University of Minnesota: Twin Cities.
7- CHannon , D,(1992),**bank strategic management and marketing**, Manchester University, John wiley & Sons ltd.
8- Murfin, J., Petersen, M.,(2014), **Loans on Sale: Credit market seasonality, borrower need, and lender rent seeking**, Journal of Financial Economics, Northwestern University and NBER.
9- Klapper, L.,(2001), **The Uniqueness of short-term collateralization**, Working Paper 2544, The Word Bank: Development Research Group.
10- Rosenberg, R., et al.,(2013), **Microcredit Interest Rates and their Determinants 2004-2011**,Produced by CGAP, MIX and KFW, No7.
11- Roger, G., Paul, D.,(2000), **Does Asset Allocation Policy Explain 40, 90, or 100 Percent of Performance?**, *Financial Analysts Journal* 56, no. 1.
12- Soekarno, S., Maya, S.,(2012), **Asset Allocation Based Investment Strategy to Improve Profitability and Sustainability of the SMEs**, Published by Elsevier **Ltd.**
13- Lastavica, J,(1983), **Three Rudiments for Asset/ Liability Managers**, in: ABA Banking Journal.

14- Sun, Z., Liu, F.W., Li, Z.Q., (2005), **Market development, government influence and corporate debt maturity structure**. Economic Research Journal 5.
15- Xiuli, Z., et al,(2012), **Banking System erform, earnings quality and credit allocation**, Journal of Accounting Research 5, University of Hong Kong, Elsevier B.V.
16- Roberto, A, (2013), **Bank Lending and Monetary Transmission in The Euro Area**, Working Paper Series No1568, European Central Bank.
17- Greg, N., Hoppe, CH.,(2009),**The Handbook of Credit Portfolio Management**, published by the McGraw-Hill Companies, P16.
18- Sarin, A., Klein, H,(2012), **A Quantitative Liquidity Portfolio Model for Credit Facilities**, Finance Center Muenster, University of Muenster.
19- David, C., Dionne, C.,(2005), **Banks` loan portfolio diversification**, Master`s and Bachelor`s thesis, Industrial and Financial Economy, School of Economic and Commercial Law, at the University of Gothenburg.
20- Acharya, V., Hasan, I.,(2001), **The Effect of Focus and Diversification on Bank Risk and Return: Evidence from Individual Bank loan Portfolio**, Published by Elsevier Ltd.
21- Howells , P., Bain, K(2000), **Financial Markets & Institutions**, 3th ed. , prentice Hall.
22- Xiaoliu, Sh., et al.,(2012), **Grey Clustering Analysis Method for overseas Energy Project Investment Risk Decision**, School of Economics And Management, Published by Elsevier Ltd, China.
23- Carling, K., Lundberg, S,(2002), **Bank Lending, Geographical Distance, and Credit risk: An Empirical Assessment of the Church Tower Principle**, Journal of Banking and Finance.
24- Michalk et al., (2011), **Reducing Risk or Increasing Profit? Provider Decisions in Agreement Networks Service Science 3**, journal of Economics.
25- Behr, A., et al.,(2007), **Diversification and the Banks risk- return-characteristics evidence from loan portfolios of German banks**, Discussion Paper Series 2, Banking and Financial Studies.
26- Marling, H., Emanuelsson, S., (2012),**The Markowitz Portfolio Theory**, Journal of Finance.
27- Morgan D., Samolyk K.(2003), **Geographic Diversification in Banking and its Implications for Bank Portfolio choice and Performance**, journal of Banking, Feb.
28- Guill, G,(2007), **Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions- Current Status and Challenges- Study Group on Credit Portfolio Management**, The RMA journal.

Websites:

1- www.dse.sy.
2- http://www.jedc.org.
3- http://www.investopedia.com.
4- http://www.businessdictionary.com.

5- http://en.wikipedia.org.
6- http://www.Sciencedirect.com.

ملحق (1)
نتائج التحليل الإحصائي

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان لإجمالي البنوك [a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: عائد إجمالي البنوك

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.181[a]	.033	-.036-	.253431036989

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان لإجمالي البنوك

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.030	1	.030	.473	.503[a]
	Residual	.899	14	.064		
	Total	.930	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان لإجمالي البنوك

b. Dependent Variable: عائد إجمالي البنوك

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.259-	.847		-.306-	.764
	مؤشر هيرشمان لإجمالي البنوك	1.888	2.743	.181	.688	.503

a. Dependent Variable: عائد إجمالي البنوك

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان لإجمالي البنوك [a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: مخاطر إجمالي البنوك

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.011[a]	.000	-.071-	.286986220597

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان لإجمالي البنوك

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.002	.967[a]
	Residual	1.153	14	.082		
	Total	1.153	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان لإجمالي البنوك

b. Dependent Variable: مخاطر إجمالي البنوك

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.162	.959		.169	.868

مؤشر هيرشمان لإجمالي البنوك	.130	3.106	.011	.042	.967

a. Dependent Variable: مخاطر إجمالي البنوك

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان بيبلوس [a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض بيبلوس

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate

1	.758[a]	.575	.544	.027663451303

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان بيبلوس

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.014	1	.014	18.917	.001[a]
	Residual	.011	14	.001		
	Total	.025	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان بيبلوس

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض بيبلوس

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.767-	.189		-4.064-	.001
	مؤشر هيرشمان بيبلوس	2.386	.549	.758	4.349	.001

a. Dependent Variable: عائد محفظة القروض بيبلوس

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان بيمو[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض بيمو

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.771[a]	.594	.565	.027826576941

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان بيمو

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.016	1	.016	20.483	.000[a]

Residual	.011	14	.001			
Total	.027	15				

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان بيمو

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض بيمو

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.123	.017		7.345	.000
	مؤشر هيرشمان بيمو	-.165-	.037	-.771-	-4.526-	.000

a. Dependent Variable: عائد محفظة القروض بيمو

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان عودة[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض عودة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.495[a]	.245	.191	.035565016477

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان عودة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	4.550	.051[a]
	Residual	.018	14	.001		
	Total	.023	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان عودة

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض عودة

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	-.118-	.080		-1.467-	.164
	مؤشر هيرشمان عودة	.538	.252	.495	2.133	.051

a. Dependent Variable: عائد محفظة القروض عودة

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان العربي[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض العربي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.037[a]	.001	-.070-	.035843715188

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان العربي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.019	.893[a]
	Residual	.018	14	.001		
	Total	.018	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان العربي

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض العربي

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.

1	(Constant)	.059	.054		1.097	.291
	مؤشر هيرشمان العربي	-.022-	.164	-.037-	-.137-	.893

a. Dependent Variable: عائد محفظة القروض العربي

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان سورية والخليج[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض سورية والخليج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate

1	.466[a]	.217	.162	.029607017637

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان سورية والخليج

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	3.890	.069[a]
	Residual	.012	14	.001		
	Total	.016	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان سورية والخليج

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض سورية والخليج

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.228	.093		2.460	.027
	مؤشر هيرشمان سورية والخليج	-.466-	.236	-.466-	-1.972-	.069

a. Dependent Variable: عائد محفظة القروض سورية والخليج

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان الدولي[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض الدولي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.199[a]	.040	-.029-	.084860354194

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان الدولي

ANOVA[b]

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.004	1	.004	.580	.459[a]
	Residual	.101	14	.007		

Total	.105	15				

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان الدولي

b. Dependent Variable: عائد محفظة القروض الدولي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.098-	.215		-.458-	.654
	مؤشر هيرشمان الدولي	.531	.698	.199	.761	.459

a. Dependent Variable: عائد محفظة القروض الدولي

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان بيبلوس [a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض بيبلوس

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.568[a]	.323	.275	.118390825196

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان بيبلوس

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.094	1	.094	6.679	.022[a]
	Residual	.196	14	.014		
	Total	.290	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان بيبلوس

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض بيبلوس

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.022-	.807		-2.505-	.025
	مؤشر هيرشمان بيبلوس	6.069	2.348	.568	2.584	.022

a. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض بيبلوس

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان بيمو[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض بيمو

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.139[a]	.019	-.051-	.033640452419

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان بيمو

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.276	.608[a]
	Residual	.016	14	.001		
	Total	.016	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان بيمو

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض بيمو

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.020	.020		.983	.342
	مؤشر هيرشمان بيمو	.023	.044	.139	.525	.608

a. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض بيمو

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان عودة[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض عودة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.481[a]	.231	.177	.020174089529

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان عودة

ANOVA[b]

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	4.215	.059[a]
	Residual	.006	14	.000		
	Total	.007	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان عودة

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض عودة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.074-	.046		-1.624-	.127
	مؤشر هيرشمان عودة	.294	.143	.481	2.053	.059

a. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض عودة

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان العربي[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض العربي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.066[a]	.004	-.067-	.089357452123

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان العربي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.062	.807[a]
	Residual	.112	14	.008		
	Total	.112	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان العربي

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض العربي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.018	.135		.135	.894
	مؤشر هيرشمان العربي	.102	.409	.066	.249	.807

a. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض العربي

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر هيرشمان سورية والخليج[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض سورية والخليج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.767[a]	.588	.559	.026439978507

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان سورية والخليج

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.014	1	.014	19.998	.001[a]
	Residual	.010	14	.001		
	Total	.024	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان سورية والخليج

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض سورية والخليج

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.400	.083		4.830	.000
	مؤشر هيرشمان سورية والخليج	-.944-	.211	-.767-	-4.472-	.001

a. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض سورية والخليج

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method

1	مؤشر هيرشمان الدولي[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض الدولي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.091[a]	.008	-.062-	.009284120342

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان الدولي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.118	.736[a]
	Residual	.001	14	.000		
	Total	.001	15			

a. Predictors: (Constant), مؤشر هيرشمان الدولي

b. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض الدولي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.017	.024		.737	.473
	مؤشر هيرشمان الدولي	-.026-	.076	-.091-	-.344-	.736

a. Dependent Variable: مخاطر محفظة القروض الدولي

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
مؤشر هيرشمان بيبلوس	16	.34349012850	.013017705629
مؤشر هيرشمان بيمو	16	.41784638594	.196677702712
مؤشر هيرشمان عودة	16	.31677880106	.036398325807
مؤشر هيرشمان العربي	16	.32488534275	.056434077743
مؤشر هيرشمان سورية والخليج	16	.39173150619	.032354473533
مؤشر هيرشمان الدولي	16	.30641312288	.031388573950
عائد محفظة القروض بيبلوس	16	.05318712281	.040980024030

عائد محفظة القروض بيمو	16	.05412628650	.042190552748
عائد محفظة القروض عودة	16	.05247799544	.039549905972
عائد محفظة القروض العربي	16	.05195021919	.034651590908
عائد محفظة القروض سورية والخليج	16	.04589180763	.032333656580
عائد محفظة القروض الدولي	16	.06437918513	.083662577091
مخاطر محفظة القروض بيبلوس	16	.06253301588	.139007215728
مخاطر محفظة القروض بيمو	16	.02962544569	.032818307866
مخاطر محفظة القروض عودة	16	.01899559544	.022231501078
مخاطر محفظة القروض العربي	16	.05131857856	.086518414355
مخاطر محفظة القروض سورية والخليج	16	.03084489406	.039805249533
مخاطر محفظة القروض الدولي	16	.00929472888	.009007043338
Valid N (listwise)	16		

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسطات المؤشرات	6	.35019	.044768	.018277

One-Sample Test

	Test Value = 0.05

Missing Value R	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
متوسطات المؤشرات	16.425	5	.000	.300191

One-Sample Test

	Test Value = 0.05
	95% Confidence Interval of the Difference

	Lower	Upper
متوسطات المؤشرات	.25321	.34717

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسطات العوائد	6	.05367	.006000	.002450

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
متوسطات العوائد	1.498	5	.194	.003669	-.00263-	.00997

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسطات المخاطر	6	.03377	.019891	.008121

One-Sample Test

	Test Value = 0.05			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
متوسطات المخاطر	-1.999-	5	.102	-.016231-

One-Sample Test

	Test Value = 0.05	
	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper
متوسطات المخاطر	-.03711-	.00464

Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree

Candidate

Aven Faik

Testimony

We witness that the described work in this treatise is result of scientific search conducted by the candidate **Aven Faik** under the supervision of Doctor **Ahmad Al-Hmedy** Professor-Department of Financial and Banking Sciences, faculty of Economic, Aleppo University, any other References mentions in this work are documented in the text of the treatise

Candidate	**Main Supervisor**
Aven Faik	**Dr. Ahmad Al-Hmedy**
	Professor-Department of financial and Banking Sciences
	Faculty of Economic
	Aleppo University

Abstract

The study aimed to investigate the effect of loan portfolio diversification on its Profits and Risks in Private Banks that work in operating in the Syrian-banking sector, and identify the ideal bank in portfolio diversification within the study sample banks.

The researcher based on official financial statements issued by the research sample banks, which included six private commercial banks operating in the Syrian banking sector, for four years in the time period 2009-2012, the researcher relied on quarterly data of financial statements, and has been analyzed and tested hypotheses using statistical methods and statistical program SPSS (PASW18).

The most important findings show that the loan portfolio diversification affect significantly in portfolio return in each of the Byblos bank and Bimo bank, while loan portfolio diversification does not affect significantly in portfolio return in followed banks: Audi bank, Syria and the Gulf bank, Arab bank, and International bank.

The study also found that the loan portfolio diversification affect significantly in portfolio risks in each of the Byblos bank, Syria and the Gulf bank, while loan portfolio diversification does not affect significantly in portfolio risks in followed banks: Audi bank, Bimo bank, Arab bank, and International bank.

The study also found that the loan portfolio diversification does not affect significantly in portfolio return and portfolio risks, in combined study sample banks.

The researcher concluded the Study with a series of proposals and recommendations Based on the findings that benefit the banks operating in the Syrian banking sector, to reach the best form for the diversification of the loan portfolio to achieve the highest return and the lowest possible risks.

Keywords: loan portfolio, loan portfolio diversification, loan portfolio return, loan portfolio risks

University Of Aleppo.

Faculty of Economic.

Financial and Banking Sciences Department.

The Effect of Loan Portfolio Diversification on its Profits and Risks

(An Applied Study)

Prepared by:

Aven Faik

Supervisor:

Dr. Ahmad Al-Hmedy

Professor-Department of Financial and Banking Sciences
Faculty of Economic
Aleppo University

1436 AH-2015 AD